جامعة مولود معمري –تيزي وزو–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الفرنسية والمغربية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية 1995–2016

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعـــداد الـطالبين:

- سكلاوي سماعيل
- درويش يـونس

إشـــراف الأستاذ:

-أ/زاوي رابح

لجنة المناقشة:

- الأستاذ(ة): أ.حدرباش عبد الوهاب .....رئيسا
- الأستاذ (ة): أ.زاوي رابح.....مشرفا ومقررا
- الأستاذ (ة): د. شيخ فتيحة.....مناقشا

السـنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله على توفيقنا لإنجازنا وإتمامنا هذا العمل المتواضع.

نتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ "زاوي رابح" لقبوله مهمة الإشراف على العمل، وعلى تشجيعنا وإحاطتنا بالتوجيهات والنصائح السديدة طيلة مراحل البحث.

نتوجه بالشكر والتقدير للسادة الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

شكرا للجميع

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى سيدة النساء العظيمة في عطائها وحنانها التي كانت بجانبي "أمي العزيزة" أطال الله في عمرها.

إلى والدي حفظه الله لنا ومتعه بالصحة والعافية.

إلى أختي وأخي حفظهما الله.

إلى أعمامي وأخوالي،

إلى عماتي وخالاتي.

إلى روح: جدي "محمد البشير" و"محند صالح" نعمهم الله بواسع رحمته وأدخلهم فسيح جنانه.

إلى جداتي أطال الله في عمرهما.

إلى زملائي في قسم العلوم السياسية

إلى من ساعدني من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث

إلى زميلي الذي شاركني عناء البحث "يونس" وعائلته الكريمة.

إلى جميع أساتذتي الكرام الذين أشرفوا علي طوال مشواري الجامعي.

إلى كل من علمني حرفا، ومن استفدت منهم في حياتي العملية والعلمية.

سماعيل.س

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدتي التي أحسنت تربيتي وطالما شجعتني على مر محطات الحياة أمد الله عمرها.

إلى روح أبي "محمد" أسكنه الله فسيح جناته.

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وزملائي الذين يكنوا قلبي.

إلى أساتذة قسم العلوم السياسية الكرام.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

يونس.د

خطة البحث:

مقدّمة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: التعريف بالهجرة غير شرعية والمفاهيم المتشابهة.

المطلب الثاني: دوافع وطرق الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني: المقاربات الأمنية.

المطلب الأول : مفهوم الأمن ومستوياته.

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني:

الهجرة غير شرعية في الخطاب الأمني الأوروبي

تمهيد

المبحث الأول: تأثير صعود اليمين المتطرف وأحداث 11 سبتمبر على الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: صعود اليمين المتطرف في أوروبا.

المطلب الثاني: أمننة الهجرة غير الشرعية في الخطاب الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

المبحث الثاني: السياسات والإجراءات في التعامل مع الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: آليات الإتحاد الأوروبي لصد تدفقات الهجرة.

المطلب الثاني: الإجراءات الأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

خلاصة الفصل

الفصل الثالث:

المقاربة الفرنسية والمغربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تمهيد

المبحث الأول: المنظومة السياسية والقانونية لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية في المغرب

المطلب الأول: الهجرة السرية في المغرب من دولة منشأ وعبور إلى دولة استقرار.

المطلب الثاني: السياسية الوطنية المغربية للصد الهجرة.

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: فرنسا دولة الأكثر استقطاب واستقبال.

المطلب الثاني: السياسية الوطنية الفرنسية في مواجهة خطر الهجرة غير الشرعية.

خلاصة الفصل

خاتمة

مقـــدّمـــة

مقدمة:

ترجع الهجرة غير الشرعية إلى وجود اختلال في التوازن الاجتماعي والاقتصادي وعدم توفر فرص العمل وانخفاض مستوى الأجور والأسعار وانتشار الفساد وعدم الاستقرار السياسي، الصراعات والحروب كلها عوامل تدفع باتجاه الهجرة.

أصبحت هذه الظاهرة، قضية سياسية حاسمة في القرن 21 بحيث صنفت كإحدى المشاكل التي يواجهها البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الجنوبية المتمثلة في دول المغرب العربي خاصة والساحل، مع الدول الشمالية المتمثلة في الدول الأوروبية.

فإذا كانت الهجرة في أصلها مصدر للغنى الثقافي وتلاقح للحضارات، وتساعد على تلاحم الشعوب في نظام دولي تسوده المساواة وتعم فيه قيم التضامن، فإنه في غياب تنظيم لهذه الهجرة تصبح مبعث للقلق وتقتضي التدخل لتطويق سلبيتها على أن يتم هذا التدخل في الحدود المتعارف عليه دوليا من إجراءات وتدابير بعيدة عن كل تعسف.

فلو تحدثنا على فرنسا كطرف من الشمال المتوسطي فهي تعاني كباقي الدول الأوروبية من هذه الظاهرة وهذا لكونها دولة تتوفر على عوامل تغري بها وتجذب المهاجرين، وهذا ليس في صالحها لما تحمله هذه الظاهرة من تهديدات أمنية داخلية، وكما لا يمكن إقصاء الدول الجنوبية من خطر هذه الظاهرة، خاصة لو أخذنا المغرب كونها البوابة الأقرب إلى الجنة حسب المهاجرين فهي التي لديها حدودها الجغرافية _سواحلها_ الأقرب إلى أوروبا بحوالي 14كلم فقط مع إسبانيا، وهذا ما يحفز المهاجرين الأفارقة على التوجه نحو هذه الدولة للعبور نحو أوروبا.

وعليه توجب على الدول التي تعاني من هذه الظاهرة تبني سياسات تعمل على مكافحة هذه الهجرة التي تشكل خطرا على أمنها واستقرارها لاسيما أن القوة العسكرية

أصبحت وحدها لا تكفي للتصدي لها، والتي تتعدى الحدود لكونها ذات طبيعة رخوة تدرج ضمن القوة الناعمة (Soft power).

وإذا كانت هذه الظاهرة من أبرز التهديدات الأمنية الحديثة في وجهة نظر الدول الأوروبية في منطقة المتوسط لما تحمله من أخطار على أمنها، منها فرنسا التي تعد منطقة الوصول المهاجرين وهذا لتوفر شروط الجذب وكذا للخلفية الاستعمارية تجاه دول المغرب العربي والساحل، كما سارعت الدول الأوروبية إثر هذه الظاهرة المهددة لأمنها إلى وضع سياسات لضبط وحماية حدودها.

1-أهمية الموضوع:

-أ- الأهمية العلمية :

تتمثل أهمية الموضوع العلمية أنه إطار يساعد على فهم وتحليل مختلف أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتقييم طريقة تعامل فرنسا من الشمال والمملكة المغربية من الجنوب مع هذه الظاهرة وما مدى نجاح السياسات المتخذة لتحقيق الأهداف الخاصة بتقليص وتنظيم الهجرة غير الشرعية، كما تشمل أهمية الموضوع.

-ب- الأهمية العملية:

يشكل هذا الجانب محاولة لاختبار السياسات الرامية إلى احتواء وصد للهجرة غير الشرعية من طرف كل من فرنسا من جهة الإتحاد الأوروبي والملكة المغربية من الجنوب المتوسطي.

2- أسباب اختيار الموضوع:

-أ- الأسباب الموضوعية

لقد باتت قضية الهجرة غير الشرعية أكثر خطورة من المنظور الغربي خاصا بعد أحداث 2001/09/11 التي تستمر أكثر فأكثر نظرا للاستمرار عوامل الدفع في دول المصدرة لها وعوامل الجذب من الدول المستقبلة.

لذلك فإن الهجرة السرية التي يصفها البعض "هجرة الموت" أو "اليأس" هو الاستجابة لتطلعات شعوبها مما يخلق موجات إنتاج الهجرة نحو الدول التي لديها ظروف عيش تليق بالإنسان على غرار الدول الأخرى فلهذا تطرقنا في بحثنا هذا إلى النموذجي الفرنسي من الشمال كونها دولة المقصد والمغرب من جهة الجنوب كونها دولة انطلاق وعبور وبهذا يكون أمن هذه الدولتين مهددا وتوجب عليها وضع سياسات مجابهة هذه الظاهرة

-ب-الأسباب الذاتية:

إن اهتمام الشديد بموضوع الهجرة غير الشرعية يرجع أساسا إلى طبيعة تخصصنا في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية فهذا الموضوع محور اهتمام الدول بالنظر إلى التأثير الواسع الذي يتعدى ويمس كل الجوانب خاصا الجانب الأمني.

3-الإشكالية:

موضوع الدراسة يستدعي منا دراسته ومحاولة تحليله والبحث فيه والتعمق في إبراز مضامينه وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية.

- كيف يمكن تقييم المقاربات الفرنسية والمغربية اتجاه معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

4-فرضيات الدراسة:

الفرضيات عبارة عن تقريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقات بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة يظن بها أن متغيرا مستقبلا، يؤثر ويعدل متغيرا تابع وعلى الأساس يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية

- كلما انعدمت التنمية ظهرت البطالة وبالتالي زيادة نسب الهجرة.

- كلما تزايد خطر الهجرة غير الشرعية تزايدت معه الوسائل والآليات المختلفة للحد منها.

- كلما ازدادت تدفقات الهجرة غير الشرعية من المغرب كلما بادرت فرنسا و الاتحاد الأوروبي الى وضع سياسات أمنية لاحتواء هذه الظاهرة

5-المناهج والنظريات:

-أ-منهج دراسة حالة:

يقوم هذا الأسلوب على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة واحدة أو عدة حالات ذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة، فهذا الأسلوب يؤدي إلى كشف الكثير من الحقائق والمعلومات الدقيقة عن الحالة المدروسة[1].

ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا وذلك من خلال دراسة حالة كل من فرنسا والمغرب كطرفين من الجهتين الشمالية والجنوبية للمتوسط كون الأولى دولة المقصد والثانية دولة عبور.

-ب-المنهج التاريخي:

يقوم هذا المنهج حول الأبحاث التي يقوم بها الباحث للأحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وكذا تأثيرها على الواقع واستخلاص العبر منها، فهذا المنهج الاسترجاعي يستخدم للحصول على أنواع مختلفة من البيانات ثم يعاد استخدامها قصد إثراء الخبرات واكتساب معلومات مسبقة لموضوع الدراسة وفهمه أكثر[2].

ولقد وظفنا هذا المنهج في دراستنا قصد معرفة تحول قضية الهجرة غير الشرعية من قضية مقبولة إلى قضية تبعث على القلق وتهدد أمن الدول الأوروبية خاصة.

---

[1]- ريحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي.النظرية والتطبيق**، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط .1 ، 2009)، ص.46.

[2]- محمد عبيدات، محمد أبو نصار، وأخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، (الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، ط2 ،1999)، ص.36.

-ج - نظرية التبعية:

لقد اهتمت نظرية التبعية بتقديم تفسير أوضاع التخلف وتعد المدرسة الفكرية الوحيدة التي حاولت تفسير الظاهرة، اهتم كتاب مدرسة التبعية حول قضية محورية ألا وهي استحالة دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية.

فهناك علاقة سيطرة وهيمنة من جانب الدول الرأسمالية الصناعية وعلاقة الخضوع والتبعية من جانب الدول النامية قد تشكلت وتطورت في إطار السوق العالمي[1].

اعتمادنا على هذه النظرية لتفسير الدور الذي مارسته الدول الصناعية الكبرى على دول العالم الثالث فالمسار التاريخي الاستعماري الذي رسمته الدول الكبرى هو السبب في تخلف دول العالم الثالث، ما أدى بالمغرب إلى تطبيق سياسات الإتحاد الأوروبي فقط، عوض القيام بمبادرات تكون في صالحها أكثر.

[1]- عواطف عبد الرحمان، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية،(الكويت :عالم المعرفة، دون سنة النشر),ص ص.28،27

6-أدبيات الدراسة:

- البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية 1995-2010 "فايزة ختو"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2010 2011، حيث عالجت الباحثة موضوع الهجرة غير الشرعية بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني التي تفرضها أوروبا وإخترلتها في إطار الشراكة الأورومغاربية ودور سياسات دول الجنوب.

- مكافحة تهريب المهاجرين السريين،"عبد المالك صايش"، أطروحة لنيل شهاد الدكتورة في العلوم القانونية، جامعة تيزي_وزو 2014، لقد تناول الباحث الجانب القانوني لمعالجة الهجرة السرية كما ركز في أطروحته على شبكات التهريب وجريمتها والوسائل المتبعة من قبل هذه الجماعات المجرمة، كما عرض أيضا مختلف الآليات القانونية المتبعة في مكافحة هذه الظاهرة.

- المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة "عادل زقاع" دفاتير السياسة، لقد تناول الباحث في هذه الدراسة الأخطار الأمنية المترتبة عن التحولات المجتمعية إضافة إلى أمنية هذه الظواهر التي أصبحت خطر على المجتمعات الأوروبية خاصة.

- حيث تم معالجة مختلف جوانب الظاهرة في هذه الدراسات : أسباب، انعكاسات أثارها على الأمن الأوروبي وكذا أهم الآليات والإجراءات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .إضافة إلى ما توصلت إليه هذه الدراسات السابقة، حاولنا تحليل هذه الظاهرة الأمنية من مقاربتين، الأولى وهي المقاربة الفرنسية التي تعمل بنظام أمني متكامل ومنسق مع الدول الأوروبية الأخرى، أما

الثانية أي المقاربة المغربية فهي تعمل على إنفراد في الجهة الجنوبية ما يجعل الدول الأوربية تستغلها كالدرك الذي يحرس حدودها من الخارج.

7- تقسيم الدراسة:

تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة الإطار للهجرة المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعيين والمفاهيم ذات الصلة بها، وكما تطرقنا إلى أهم النظريات والمدار المفسرة للعلاقة المرتبطة بين الأمن والهجرة غير الشرعية كونها أصبحت تهديدا للأمن الإنساني خاصة الدول الأوروبية.

أما في الفصل الثاني فلقد تطرقنا إلى الخطاب السياسي الأوروبي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ما عزز من صعود اليمين المتطرف المشروع المتوسطي المنعقد في برشلونة وكما وضعت السياسة الأمنية الجديد بنشر وحدات الاوروفورس والفرونتكس على الحدود الأوروبية لتدخل وضبط موجات الهجرة غير الشرعية.

أما بما يخص الفصل الثالث فخصصناه لتقديم المقاربة المغربية التي تقوم على مجموعة من الإجراءات القانونية وبشكل منفرد عن إقليمها المغاربي والمقاربة الفرنسية التي تقوم على الإجراءات القانونية والتقنية وهذا في عمل موحد مع الدول الأوروبية الأخرى في مكافحة الهجرة غير شرعية.

8-الإطار المفاهيمي:

أ-الأمن:

هي الحالة التي يكون فيها عدم الخوف أو الاضطراب فهي حالة الطمأنينة، فهذه الحالة يشارك في تحديدها أكثر من عامل واحد فهي نتاج تفاعل عوامل وعناصر متعددة فالبعض قد يظهر من الضوابط المفروضة على اتجاه هذا الواقع كالعقيدة والبعض الأخر من

الواقع نفسه الذي يفرض مؤثرات متعددة ومختلفة تتساند مع تلك الضوابط قصد إزالة مصادر القلق والاضطراب[1].

ب-فرنسا:

يرجع قيام الدولة الفرنسية إلى العصور الوسطى، فهي قديمة النشأة كما تعتبر من بين أهم المناطق أهمية في أوروبا وهذا لبلوغها أوج ازدهارها وقوتها حيث حافظت عليها إلى يومنا هذا[2]، كما تعد فرنسا أكبر الدول في أوروبا الغربية كما أنها خليط من ثلاث سلالات أوروبية مختلفة :

الكليتين، الرومان، الفرنجة. فالدولة الفرنسية هي نتاج الأسرة الملكية التي وضعت حدودها عن طريق الغزو الدبلوماسي، لقد ظلت فرنسا دائما مجالا لجذب المهاجرين بعد أن حددت مبادئها للمدينة الفاضلة، بعد قيام الثورة الفرنسية أصبح كل شخص من أربعة إما أن يكون مهاجرا أو أحد أبائه أو أجداده كان هاجرا، معظم الأجانب الذين يعيشون في فرنسا من جنوبي أوروبا أو شمال إفريقيا[3]

ج- الهجرة غبر الشرعية :

تعرف على أنها ظاهرة انتقال الفرد أو الجماعة من الوطن الأصل إلى البلد المهاجر إليه أو بلد المقصد، للإقامة والاستقرار فيه وذلك بطريقة مخالفة للقوانين المتعامل بها في قواعد تنظيم الهجرة بين الدول، رغم وصفه بالغير الشرعي من الناحية القانونية لكن من الناحية الدينية والاجتماعية فهو بالأمر الشرعي. لقد تعاني أغلب دول العالم من هذه الظاهرة، خاصة الدول الأوربية وهذا لتوفر فرص العمل. تتم هذه الظاهرة عبر مجموعة من

[1]- مصطفى محمود منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن الإسلامي** (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1996،1)، ص ص.25،24.

[2]- إيمان الحياري، **بحث عن فرنسا**، في : 2017/10/09 للإطلاع في :بحث_عن_فرنسا/**http://mawdoo3.com**

[3]- نادين جوزيف،**جواز سفر فرنسا**،(القاهرة :مجموعة النيل العربي،ط1، 2002)، ص.10.

الطرق، كالتسلل عبر الحدود أو التعاقد مع الشركات، الزواج الشكلي أو المؤقت وكذا عبر تزوير الوثائق[1]

د-المملكة المغربية :

المغرب عاصمتها الرباط، دولة عربيّة تقع في الجزء الشمالي من القارّة الإفريقيّة مطلّة بذلك على البحر الأبيض المتوسط،يرجع تاريخ المملكة المغربية إلى ما قبل 4000 سنة، ومنذ ذلك الوقت توالت عليها العديد من الحضارات كانت بدايتها الحضارة الآشولية والإيبروموريسية بالإضافة إلى الحضارة الموستيرية، وصولاً إلى الفينيقيين الذين اشتغلوا بالتجارة وأقاموا فيها العديد من المستعمرات مثل ليكسوس وشالة، بالإضافة إلى الحضارة الأمازيغية قبل الميلاد، تعرفت المغرب على الديانة المسيحية في القرن الثاني للميلاد، وقد لاقت استحسان وقبول العديد من السكان، وعند قدوم الإسلام ووصوله إلى المغرب وتحديداً في العصر الأموي عام 670م، أصبح هو الدين الأساسي فيها، ولكن قامت هناك ثورة من البربر ضدّ الدولة الأموية، أدّت إلى استقلال المغرب وتمّ تحويلها إلى مملكة المغرب بقيادة إدريس بن عبد الله. أصبحت المغرب بسبب مكانتها الإستراتيجية والاقتصاديّة محطّ أطماع العديد من الدول الأوروبيّة، حيث وقعت تحت الوصاية الفرنسيّة على زمن السلطان عبد الحميد في العام 1912م، وحتّى عام 1956م عندما تمّ إعلان استقلالها[2].

[1] -عثمان الحسن، محمد نور، **الهجرة غير المشروعة و الجريمة**(الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2008)،ص ص.18،17.

[2]- إيمان بطمة، **معلومات عن المملكة المغربية**، في :2017/10/09 للإطلاع على :
معلومات_عن_المملكة_المغربيةhttp://mawdoo3.com

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

تمهيد:

تعد ظاهرة الهجرة غير شرعية ظاهرة اجتماعية بحيث ينتقل الفرد أو الجماعة من بلده الأصل إلى بلد آخر وذلك دون مراعاة القوانين والقواعد المنظمة للهجرة، ويرجع سبب ذلك إلى مجموعة من الظروف الطاردة من بلده الأصل، كالبطالة، الفقر، انخفاض الدخل الفردي، كذلك الصراعات والحروب، أما بالمقابل فهناك عوامل جذب من دول المقصد تتوفر فرص العمل، قوة العملة النقدية، احترام حقوق الإنسان إلى آخر ذلك، فيتبع بذلك المهاجر مختلف الوسائل قصد الوصول إلى دول المقصد، كالدخول أو التسلل عبر النقاط التي تخلو من الرقابة إما عبر البر أو البحر، أو بالتحايل على القانون كتزوير الوثائق أو عن طريق الزواج مؤقت، ومع تزايد هذه الظاهرة التي أصبحت ظاهرة أمنية توجب خطرها وهذا ما تم توضيحه في المقاربات الأمنية التي ترى بأن هذه الظاهرة أصبحت خطرًا على أمن الدول المتقبلة لهذه التدفقات من المهاجرين لذا توجب أمننة هذه القضية.

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: التعريف بالهجرة غير شرعية والمفاهيم المتشابهة.

لقد عرفت الهجرة منذ قرون، فكانت بدايتها مع التجارة ثم تطورت إلى مجالات أخرى كالبحث عن المعرفة، خاصة عند الفلاسفة أمثال أفلاطون وآخرون كما ساهمت أيضا في العديد من الاكتشافات أبرزها اكتشاف القارة الأمريكية.

ومع زيادة تدهور الظروف المناخية الاجتماعية والاقتصادية ونشوب الحروب أدى إلى تزايد وتنوع الهجرات من المناطق تقل فيها فرص العيش إلى مناطق أمنة وتوفر جميع الشروط المرغوب فيها للعيش ومن هذه الظروف ظهرت الهجرات غير الشرعية[1].

أولا: تعريفها

الهجرة اسم من فعل هجر، يهجر، هجرا وهجرانا أي هجر المكان وتركه فالهجرة هي الخروج أو المفارقة لمكان الأصل.

في اللغة الفرنسية تنقسم الهجرة إلى فصلين

Immigré : بحرف (I) وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم دولة أخرى مهاجرا أو وافدا.

Emigré : بحرف (E) وهو من يترك إقليم بلده إلى آخر[2].

ولقد عرفها "قارليز لويس" "**GARLIS LUIS**" على أنها "كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية".

---

[1]- زهيرة سليماني ، ليدية زغود،**تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الأورومغاربية**، (جامعة تيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010)، ص.7

[2]- رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الآمن الإنساني**، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص.13 .

فالهجرة ظاهرة اجتماعية وتعني انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر قصد البحث عن الرزق أو الأمن، كما تعتبر حق من حقوق الإنسان التي أقرتها المواثيق الدولية حتى الكتب السماوية، ولكن بشرط أن تكون بطريقة شرعية حسب القوانين المعمول بها[1].

كما عرفها المعجم القانوني حسب معيار دوافع للهجرة بأنها "العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل"[2].

فالهجرة هي الانتقال للعيش من مكان إلى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثني من ذلك الزيارات السياسية أو العلاجية.

الهجرة الشرعية هي "الهجرة التي بموافقة دوليتين على انتقال المهاجرين من موطنهم الأصلي إلى الدولة المستقبلة "[3].

ثانيا : مفهوم الهجرة غير الشرعية.

يكمن مفهوم الهجرة غير الشرعية في الفرق الموجود بينها وبين الهجرة الشرعية بحيث يكون المهاجر الشرعي مستوفي لجميع الشروط القانونية التي تعمل بها الدولة المستقبلة وتكون إدارة تلك الدولة موافقة على المهاجر وبذلك تمنح له تأشيرة لاستقباله وفي حالة دخول المهاجر إلى بلد آخر دون موافقة الدولة المستقبلة فيعتبر بمهاجر غير شرعي وذلك بغض النظر عن الأسباب التي دفعته إلى الهجرة.

كما عرفها المكتب الدولي للعمل**BIT** بأنها "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعيته غير قانونية".

---

[1]- حمدي شعبان، الهجرة غير مشروعة الضرورة و الحاجة،**مركز الإعلام المصري**، ص.4.

[2]- فايزة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010**، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2010- 2011) ص.ص.31-32.

[3]- **المرجع نفسه.** ص ص.34،33.

أما المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية هو الدخول إلى إقليمها عبر الطرق الثلاثة (بحر، بر وجو) بشكل غير قانوني، إما بالتزوير أو بواسطة شبكة الجريمة المنظمة أو بطريقة التحايل على القانون أي الدخول بطريقة شرعية وبعد انتهاء مدة الإقامة يعصي المهاجر القانون ويبقى في ذلك البلد دون الرجوع إلى بلده.

ولقد عرفته المنظمة الدولية للعمل **OIT**"هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ويقصد على هذا الأساس بالمهجرين غير الشرعيين كلا من:

- الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية[1] فالهجرة غير الشرعية هي تلك الهجرة التي تكون بطرق ووسائل غير قانونية أي أن مهاجر يدخل بلاد غير بلاده دون تأشيرات أو إذن بالدخول المسبق، وهذا قصد الوصول إلى الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص أكثر[2].

ثالثا : المفاهيم المتداخلة مع الهجرة غير الشرعية.

أ –التهريب البشري :

[1]- رشيد ساعد ،**واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية (2011-2012)،ص.ص14-16.

[2]- ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط** (الجزائر:دار بطوطة للنشر والتوزيع ،2011)، ص.90.

وهو تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى[1].

ولقد تركت الأزمات والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات ذات الطبقات الفقيرة لفسح المجال أمام العصابات التي تسعى إلى تحقيق الأرباح الطائلة من خلال الاتجار بالبشر وتستخدم هذه الأخيرة الطرق الثلاثة (بر، بحر، جو) التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل حراس الحدود فهي طرق غير أمنة، فحسب "**برونسون ماكينلي**" المدير العام لمنظمة الهجرة العالمية بأنها انتهاك قوانين الهجرة في البلدان من الطرفين الضحية ومن يقومون بعملية التهريب.

ب-اللجوء:

يحدث اللجوء نتيجة للنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان حسب العرق أو الدين أو الاتجاه السياسي فلذلك يحتاج اللاجئ إلى الحماية والرعاية الدولية، وهذا ما نلتمسه من خلال عمل المفوضية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أدى تراجع فرص الهجرة الشرعية إلى تحايل الراغبين في الهجرة عن طريق باب اللجوء وهذا للاستفادة من الامتيازات التي يحضى بها، لذلك نصت الحكومات والمنظمات الدولية التي تسهر على اللاجئ بضرورة ضبط العلاقة بين اللاجئ والمهاجر غير الشرعي فاللاجئ لديه الحق في الحصول على العمل والعيش مع أسرته مما يتطلب هجرة أسرته إليه[2].

[1]- عبد الله سعود السراني، **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر**، (السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2010)، ص.105.

[2]- فايزة ختو، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص58-40 .

فالفرق الجوهري بين الظاهرتين يكمن في الوضع القانوني فاللاجئ يكون في وضعية قانونية أما المهاجر السري فهو في وضعية معاكسة لذلك. وأما الترابط الموجود بينهما هو ارتفاع الكبير الذي عرفته الهجرة غير الشرعية وانخفاض للأعداد اللاجئين فالكثير من المهاجرين غير الشرعيين يقدمون طلبات اللجوء كونها وسيلة من وسائل تسوية أوضاعهم في الدول الأجنبية مما يدفع بهذه الأخيرة إلى تعقيد إجراءات الحصول على وضعية اللاجئ[1].

ج-)التهجير القسري :

هي الهجرة الاضطرارية التي يجبر عليها الفرد و الجماعات و هذا راجع لعدة أسباب اقتصادية منها أو سياسية أو قهرية، فالبشرية شهدت العديد من أمثالها كما حدث في سوريا أو في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم[2].

د)-التهجير:

هو عمل منظم لحركة السكان من طرف الجهة التي تقوم بهذه العملية بحيث تلجأ إليه السلطات الاستعمارية أو سلطات الدولة ضد الأقليات ويكون مصحوبا بالاضطهاد ويكمن الفرق بينه وبين التهجير القسري أن الأخير غير منظم كما أنه يهدف إلى النجاة من خطر أو عدوة أو تفشي نوع من الأمراض وعادة ما تدخل هذه الفئة ضمن اللاجئين ولكن أعداد كبيرة منهم يتحولون إلى مهاجرين سريين نتيجة رفض طلباتهم للجوء.

هـ)-النزوح:

[1]- عبد المالك صايش، **التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة للهجرة غير قانونية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، (جامعة عنابة:كلية الحقوق قسم التعاون العام،2007/2006)، ص20-21.

[2]- حمدي شعبان، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 4-5.

هي ظاهرة ناتجة عن ظروف مختلفة إجتماعية، إقتصادية أو كارثة طبيعية كالتصحر والجفاف أو نتيجة الحروب والنزاعات الداخلية المسلحة ما ينتج حركة سكانية، فالهجرة غير الشرعية جزء من حركية المجتمع الإنساني ويكمن اختلافها مع النزوح في بعض الخصائص بحيث أن الهجرة غير الشرعية عابرة للحدود أما النزوح فهو داخل حدود الدولة كما انه لا يحتاج وثائق معينة للانتقال ولا يكون مخالف للقانون ولا يفقد حقوقه الوطنية كونه لا يكتسب صفة أجنبي عكس المهاجر غير الشرعي ورغم ذلك فالنازح يلقى مجموعة من الصعوبات التي يصادفها المهاجر كإتلاف أو انعدام الوثائق ما يجعل وضعية النازح قريبة من وضعية المهاجر غير القانوني[1].

المطلب الثاني: دوافع وطرق الهجرة غير الشرعية.

أولا-التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية :

يمكن تقسيم هذا التطور التاريخي إلى مراحل من خلالها نبين تطور هذه الظاهرة، بحيث تبدأ المرحلة الأولى قبل 1985 أما المرحلة الثانية فتمتد من 1985 إلى غاية 1995 والمرحلة الثالثة من 1995 إلى يومنا هذا :

1-المرحلة الأولى قبل 1985 :

تعتبر هذه الفترة فترة استقطاب المهاجرين إلى أوروبا بحيث أن هذه الأخيرة في الحاجة الماسة إلى أعداد كبيرة من العمالة قصد تلبية حاجيات سوق التوظيف وبالمقابل كانت الدول الأوروبية متحكمة في تدفق المهاجرين وذلك عبر سياسة التجمع العائلي لكن سرعان ما تطورت الأحداث و أصبح هؤلاء المهاجرين يطالبون بحق دخول أبنائهم المدارس وكما أيضا تبلورت الخطابات الحقوقية للمهاجر ما حفز سكان الجنوب نحو الالتحاق بنظرائهم في الشمال.

[1]- عبد المالك صايش، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.22-23.

2-المرحلة الثانية 1985 -1995:

تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة بداية العقدة خاصة بعد إغلاق مناجم الفحم في فرنسا وبلجيكا اللذان يستوعبان أكبر عدد من المهاجرين، ما أدى إلى تضايق والإحساس بالازدحام للأبناء البلد الأصل من طرف المهاجرين، ولكن رغم ذلك تزايدت رغبة المهاجرين من الجنوب إلى دول الشمال ما أدى بسلطات هذه الأخيرة إلى وضع سياسات كبح الهجرة، وبحلول سنة 1995 دخلت إتفاقية شنغن حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي.

ولقد اتخذت الجهرة أبعاد غير متوقعة خاصة بعد انضمام البرتغال وإسبانيا بحيث اتخذت هذه الأخيرة إجرائات إحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة.

3-المرحلة الثالثة من 1995 إلى يومنا هذا:

لقد تميزت هذه المرحلة من الهجرة بطابع أمني بحيث تم أخذ قضية الهجرة بعين الإعتبار من طرف الدول الأوروبية بحيث لجأت إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة كما وضعت اتفاقيات مع دول الجنوب قصد ترحيل مهاجرين غير شرعيين فهذه الأخيرة تلجأ إلى أسلوب المراوغة قصد الدخول بصفة قانونية إلى الفضاء الأوروبي. أصبحت هذه القضية من بين القضايا الأمنية الهامة التي توجب فيها تكثيف وتعزيز الجهود الدولية لحوض المتوسط قصد معالجتها واحتواءها[1].

أن هذا السياق التاريخي للهجرة كان منذ القرون الأولى بحيث بدأت مع التجارة بالعبيد التي تعتبر منبع الأول للهجرة فهذه الظاهرة قديمة عرفتها الحضارات السابقة بحيث يستغلون العبيد في شتى المجالات الشاقة كالفلاحة والبناء وغير ذلك حيث أن هذه الظاهرة

[1]- سميحة عبد الحليم، الهجرة غير الشرعية هروب إلى المجهول، **مجلة السوسيولوجيا العربية**، العدد.1، (أكتوبر،2016)، ص.6-8

تحولت من شرعية إلى غير شرعية بعدما أن استحالت الحصول على العبيد لاستغلالهم كيد عاملة رخيصة من طرف أرباب العمل.

ولقد ساهمت أفكار الرأس المالية الساعية وراء تحقيق أكبر قدر من الأرباح إلى تشجيع الهجرة غير الشرعية ما أدى بالسلطات إلى التسارع للاحتواء هذه الظاهرة لما تحمله من أخطار على أمنها الحضري والقومي[1].

ثانيا-أسباب الهجرة غير الشرعية:

1-**الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :**

-أ-**اللاأمن الاقتصادي :** يعد من بين أسباب الهجرة غير الشرعية وهذا راجع إلى ضعف الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وغياب فرص العمل الذي يشكل البطالة والفقر إضافة إلى تدني الأجور يدفع بالفرد إلى التفكير بالهجرة كسبيل للإيجاد فرص أخرى في البلدان المتطورة. فلو أخذنا النتائج الإجمالي الأوروبي فهو يزيد بـ17 مرة عن نظيره الإفريقي لذا لا يضمن للفرد حاجياته الأساسية للحياة الكريمة والآمنة فيضطرا الفرد للهجرة بمختلف الطرق خاصة الغير شرعية نظرا لسياسات الهجرة التي تضعها الدول[2].

1. **البطالة:** كعنصر من عناصر الأمن الاقتصادي فحسب تقرير منظمة العمل الدولية في السنوات الأخيرة فإن معدل البطالة في ازدياد بحيث سجلت في 2009 نسبة % 12,9 وفي 2016 نسبة البطالة 13,2% وهذه النسبة مرشحة أن تكون إلى غاية 2019 وهذا ما يلخصه هذا الشكل البياني :

---

[1]- عبد المالك صايش، **مكافحة تهريب المهاجرين السرين**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (جامعة تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2014)، ص ص.29-32.

[2]- رؤوف منصوري، **الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير (جامعة سطيف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.2014)، ص ص.13-14.

شكل رقم 1 : معد لبطالة الشباب العالمي من 2009 إلى 2014 مع توقعات تصل إلى 2019

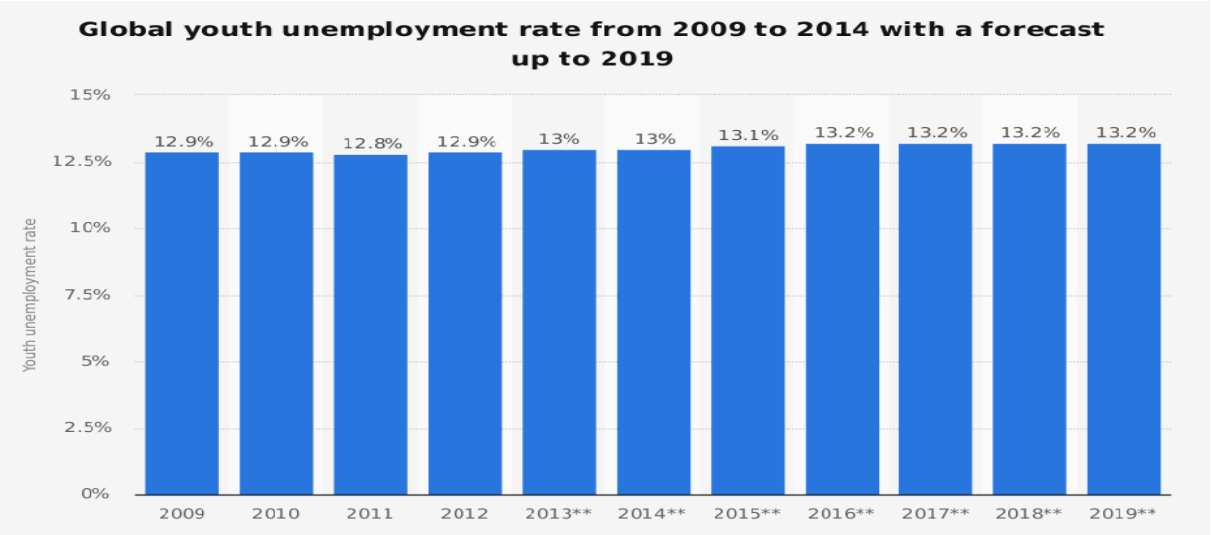

Source :https://www.statista.com/statistics/269636/global-youth-unemployment-rate/

ولقد تصدرت دول شمال والساحل الأفريقي المرتبة الأولى في معدلات البطالة في العقد الأخير وهذا راجع لغياب فرص العمل وعدم قدرة الفرد على الاختيار بين الفرص مما يشكل انعدام الأمن الإنساني، وبذلك يدفع الأفراد بالبحث عن اختيارات أفضل عن طريق الهجرة غير الشرعية خارج أوطانهم. فهم معرضين إلى أخطر صور الاستغلال من طرف الجماعات التي تتاجر بالبشر[1].

2. انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي : فحسب التقرير السنوي للتنمية البشرية 2014 سجلت دول شمال إفريقيا و دول الساحل الإفريقي معدلات منخفضة فمثلا تونس سجلت 10,440 والجزائر 12,555 والمغرب 6,905 ومالي 1,499 وتشاد 1,622 والنيجر 873 وموريتانيا2,988 رغم الارتفاع المسجل لدى الجزائر وتونس في

[1]- **المرجع نفسه**، ص.82.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلا أنه لا يعد بالضرورة عن الواقع مقارنة بنظيرتها الأوروبية كفرنسا 6,629 ايطاليا 32,669 واسبانيا 30,561 وألمانيا[1] 43,049.

–تشير هذه الأرقام إلى تذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط والفارق الموجود بين ضفتي المتوسط مما يدفع بالشباب للعبور بشتى الوسائل والطرق للدول الأكثر توفرا على رفاهية في الحياة ولتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

3–الفقر: رغم الجهود الدولية التي تسعى للقضاء على الفقر في حلول 2030 إلا أن السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر أي أقل من § 1,90 لليوم خاضة في القارة الإفريقية في ارتفاع متزايد بحوالي 42,7% وهذه النسبة المسجلة في 2012[2].

ولهذا تنخفض القدرة الشرائية لدى المواطنين مما يؤدي إلى نقص الرعاية الصحية وعدم القدرة على تغطية التكاليف الأساسية منها التمدرس وثمن الاستهلاكات الطاقوية ويمكن حتى أن يصل إلى نقص في الطعام الكمي والنوعي ولهذا نلخص الفقر على أنه من أشد أنواع الحرمان من الحق في الغذاء والصحة والتعليم والمستوى المعيشي اللائق ما يدفع بالأفراد للهجرة ولو بطرق غير شرعية من أجل البقاء.

–فالفقر هو نتيجة انعدام أو غياب العدالة في التوزيع بين الأفراد المجتمع مما يؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي فيرغم الأفراد للتنقل بحثا على حياة أفضل[3].

جدول رقم 1: جدول مؤشر الفقر حسب مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي.

البعد	المؤشر	
الصحة	التغذية	أي طفل أو امرأة في المنزل يعانون من نقص الأغذية حسب المعلومات أي شخص في الأسرة محروم إذا

[1]- الأمم المتحدة ،تقرير التنمية البشرية 2014 المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر ،ص158-160.

[2]- www.albankaldawliorg/arabout/annual-report/regions/atr.02/05/2017

[3]- رؤوف منصوري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 83-84.

		الغذائية
	معدل الوفيات	وفاة أي طفل في المنزل
التعليم	**التمدرس**	لم يكمل أي فرد من أفراد الأسرة 5سنوات من الدراسة
	الالتحاق بالمدرسة	أي طفل في سن المدرسة من الأسرة لا يذهب إلى المدرسة حتى الصف 8
مستوى المعيشة	**الكهرباء**	لا تتوفر الأسرة على الكهرباء
	الصرف الصحي	لا تتوفر الأسرة على مرافق صحية أو تقاسمها مع أسر أخرى
	الماء	لا تحصل الأسرة على المياه الصالحة للشرب أو توفر المياه الصالحة للشرب لأكثر من 30 دقائق سيرا على الأقدام
	مواد الأرضيات	الأسرة لديها أرضية من تراب أو رمل أو روث
	وقود الطهي	تستعمل الأسرة في الطهي الروث، الخشب أو الفحم
	الممتلكات	لاتملك الآسرة أكثر من واحد من : راديو ، هاتف ، تليفزيون ، دراجة نارية أو ثلاجة لا تملك سيارة أو شاحنة

الجدول رقم 02: يوضح ترتيب الدول الأكثر فقرا في العالم

الرقم	الدول	ناتج المحلي الاجمالي PIB 2009 —— 2013	
01	كونقو كينشاسس	394.25	311 ,89
02	زيمبابوي	428,91	589,46
03	بورندا	648,58	566,91
04	ليبيريا	716,04	564,75
05	ايريتيريا	680,75	92,13
06	الجمهورية الافريقة الوسطى	738,10	827,93
07	نيجر	782,72	853,43
08	مالاوي	782,72	893,84
09	مدعشقر	939,73	972,07
10	افغانستان	855,91	1,07219

11	مالي	1,065,86	1,136,77
12	توقو	970,35	1,145,94
13	غينيا	1,041,14	1,162,18
18	جنوب السودان	20206,23=2011	1,324,10
32	الشاد	1648,25	2061,63
33	السينيغال	2086,38 1,880,53	
35	موريتانيا	2230,44 1863,56	

source :https://www.gfmag.com/global-ddaata/ecoomic-daattaa/richeddt-contries-n-tthewold?paage=10

-يوضح هذا الجدول الذي ينشره موقع global fiance تحت عنوان أغنى دول العالم the richest contries من نسبة الناتج المحلي الإجمالي للدول العالم بحيث احتلت الدول الإفريقية الساحلية خاصا المراتب الأخيرة في نسبة الناتج المحلي الإجمالي ما يجعلها تحتل المراتب الأولى للدول الأكثر فقرا في العالم ما يرشح أن تكون أفقر قارة في العالم[1].

ب-اللاأمن البيئي، الصحي والانفجار الديمغرافي:

1-اللاأمن الصحي: الحق في الصحة من أساسيات الحقوق المعترف بها من قبل منظمة حقوق الإنسان وتعمل على حمايتها، كما هي حق معترف بها في العديد من دساتير دول العالم.

فالصحة عنصر جوهري للأمن الإنسان فالحماية من المرض يعتبر كمؤشر من مؤشرات الرفاه البشري حسب تقارير التنمية البشرية، ذلك لأن الصحة تمكن الفرد من

[1] -jonathan gregson , **the richest countries in the world,** consulté le :31/08/2017.url: https://www.gfmag.com/global-ddaata/ecoomic-daattaa/richeddt-contries-n-tthewold?paage =10

ممارسة وأداء وظائفه بحرية. فغياب الصحة يؤثر سلبا على الأمن الإنساني والمقصود بالصحة ليس مجرد إنعدام المرض بل حالة سلامة الجسد والعقل والنفس والثقة بشأن المستقبل، فإن أي خلل أو إنعدام لهذه العوامل يهدد أمن الفرد وذلك ما يدفعه للبحث عن حياة صحية آمنة خارج بلده ولو كان بطريقة غير شرعية.

2-**اللاأمن البيئي:** يعيش الإنسان في بيئة متواترة يسودها نوع من التغييرات المناخية الخطيرة كمشكلة الجفاف، التصحر، الندرة المائية، تأكل الغطاء النباتي وتلوث البيئي .فالإنسان يؤثر ويتأثر من هذه العوامل، بحيث تشكل تهديدا لرفاهه ووجوده. فهذا التغير المناخي يشكل آثار سلبية على التنمية الاقتصادية بحيث تبطئ النمو بدرجة كبيرة خاصة في البلدان النامية والأقل نموا مما يسبب إضعاف اقتصادها و يزيد في معدلات البطالة والفقر لعدم قدرة هذه الدول على التكيف و إيجاد حلول لهذه البيئة فمنطقة الساحل الإفريقي تعاني من هذه التهديدات المناخية مما يدفع بالأفراد للهجرة بحثا عن مناطق أكثر آمنا للعيش فيها[1]. فهذه الخريطة رقم 1 تبين مدى قساوة البيئة التي يعش فيها الأفارقة مما يدفع بهؤلاء للبحث عن مناخ ملائم غير جافو صحراوي .

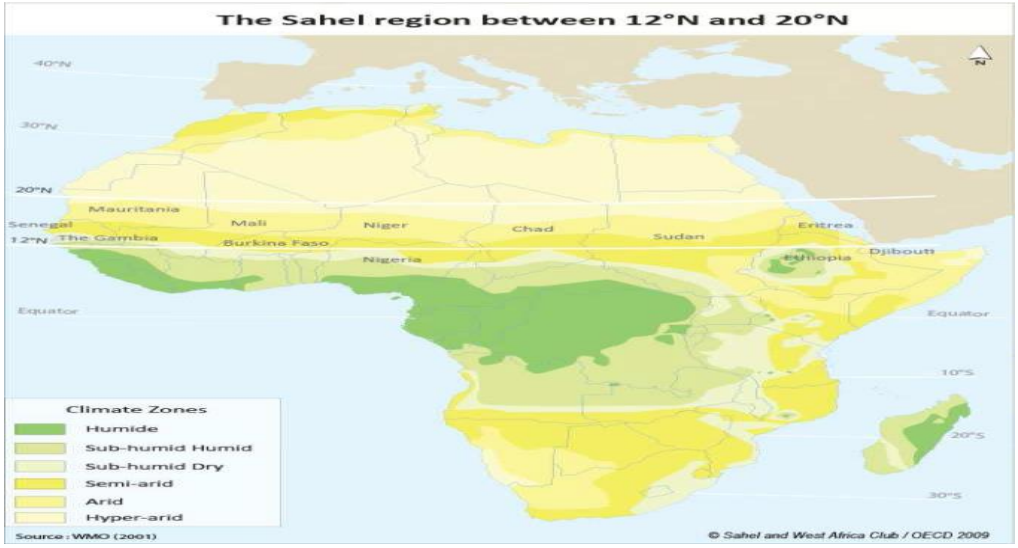

[1]- رؤوف منصوري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.87-90.

Source : MEHDI TEJE,vulnérabilité et factures d'un sécurité au SAHEL en jeux ouest africain ,n1,aout 2010 ,note publié par la secrétariat du club du sahel et de l'Afrique de ouest www.oecd-org/fr/cso/publications/45830147.pdf

3-الانفجار الديمغرافي:

إن الزيادات في نسب السكان في شمال إفريقيا تشكل اختلال لعدم توازنها مع النمو الاقتصادي ،فظاهرة الانفجار الديمغرافي تشكل ضغطا رهيبا على سوق العمل وهذا الأخير يمكنه استيعاب وامتصاص هذه الطاقة الهائلة من اليد العاملة، مما يدفع باليد العاملة الفائضة للبحث عن سوق عمل جديد ذو امتيازات أفضل، وللقرب الجغرافي لمنطقة الشمال والساحل الإفريقي إلى أوروبا وحاجة هذه الأخيرة إلى يد عاملة شابة كونها قارة عجوز بحيث أن نسبة الشباب ضئيلة مما يغري اليد العاملة الإفريقية للهجرة إلى أوروبا التي تستقبلهم لاستغلاهم كيد عاملة رخيصة وللقيام بالإعمال الشاقة التي يرفضها العامل الأوروبي ولكون هؤلاء المهاجرين في وضع غير قانوني لأنهم مهاجرين غير شرعيين بذلك للقضاء على السوداء للعمل مما يفسر أن رغم كل الجهود الأوروبية للقضاء على الهجرة غير الشرعية إلا أن تدفقات هذه الخيرة في استمرار[1].

2- الأسباب السياسية والأمنية:

-تكمن قضية اللاأمن السياسي في عدم احترام حقوق الإنسان الأساسية، فغياب مبادئ حقوق الإنسان يتولد لدى الأفراد حالة من عدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي والسياسي[2].

[1]- رشيد ساعد، **واقع الهجرة الغير الشرعية ففي لجزائر من منظور الأمن الإنساني** مذكرة لنيل شهادة ماجستير (جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ن قسم لعلوم السياسي 20112//2011)، ص.67.

[2]- رؤوف منصوري، **مرجع سابق الذكر**، ص94.

-كذلك نوع النظام السياسي يلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار والأمان فمثلا نجد الدول الأوروبية الديمقراطية في المستويات الأولى في تصنيف الأمن السياسي بحيث ان هناك مجموعة من الحقوق الأساسية المضمونة فيها الحق في حرية التعبير دون قمع المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الشعوب والمشاركة في الإحداث السياسية ولانتخابات النزيهة والدورية كما تتوفر فيها معالم المواطنة الفعالة والمساواة في الحقوق والواجبات عكس نظيراتها الإفريقية التي تغيب فيها الديمقراطية، منه يغيب احترام حقوق الإنسان بحيث سجلت دول شمال إفريقيا مراتب متأخرة في حرية الصحافة في السنوات الأخيرة وكذا قمع وسجن كل الآراء المعارضة للأنظمة السياسية بالإضافة إلى مشاركة سياسة ضعيفة، عدم وجود النزاهة والشفافية في الانتخابات مثل ما حدث في الجزائر في تشريعات التسعينات أين تم تزويرها لمنع الجبهة الإسلامية من الفوز في الانتخابات على حساب حزب جبهة التحرير وسيطرة هذا الأخير على الساحة السياسية منذ الاستقلال فهذه الظروف تشكل توترا داخل هذه الدول مما يؤدي إلى تصعيد وظهور مظاهرات تندد برداءة ووجوب تغيير النظام ،فتتولد صراعات وحروب أهلية.

-فهذه الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية تعد كأحد الأسباب الرئيسية للهجرة أو النزوح أو اللجوء إلى مناطق أمنة أو أكثر أمنا فمنطقة المتوسط خاصة هي منطقة مستقبلة لهؤلاء المهاجرين واللاجئين بسبب الحروب واللاإستقرار الذي تعرفه دول المنطقة بحيث تعتبر دول شمال إفريقيا الجزائر، تونس، المغرب وليبيا منطقة عبور للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا السوداء.

وتعتبر منطقة جنوب المتوسط الغربي منطقة إستراتجية الاستقبال أو تصدير اللاجئين وهذا بسبب عدم الاستقرار الذي تواجهه المنطقة ككل، إضافة إلى البعد الجغرافي

الذي يفضل أوروبا عن شمال إفريقيا في أقرب نقطة لها 14 كلم بين المغرب واسبانيا و100 كلم بين تونس وايطاليا.

3- العوامل الجاذبة:

وتعتبر العوامل الجاذبية من بين الأسباب الخارجية للهجرة غير الشرعية فهذه العوامل مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه، فعصرنا هذا يوفر القدرة على الحركة والتواصل بسهولة بين مناطق العالم وهذا نتيجة للتطور الهائل لوسائل الاتصال والمواصلات، فالتقدم الحضاري والثقافي يؤثران على نفسية الراغبين في الهجرة كذلك توفر فرص العمل في جميع المجالات والازدهار الاقتصادي يستقطب اليد العاملة ومن الناحية الجغرافية فاعتدال المناخ والمناظر الطبيعية غالبا ما يدفع بالناس للهجرة طلبا في الراحة أو لأسباب صحية لتلاءم البيئة مع الحالات المرضية، كما يعد الراتب المتقاضى من طرف العامل في إفريقيا والعامل في أوروبا في نفس المهنة تفاوت كبير، فالرواتب المرتفعة في أوروبا هي من العوامل الجذابة للهجرة وكذلك هناك العديد من المزايا كالتعليم المتقدم المواكب للتطورات المستمرة إضافة إلى هذه العوامل المذكورة فيمكن للمهاجر إمكانية الحصول على اللجوء السياسي وتوفير الحريات وروح الأمل والاطمئنان ما يساهم في جذب الأفراد.

-أما ما يتعلق بالعوامل الديمغرافية فالتقارير والإحصائيات السكانية تؤكد انخفاض معدل الخصوبة في أوروبا وارتفاعها في دول العالم الثالث مما يؤكد حاجة الدول الأوروبية إلى المزيد من المهاجرين ما يحفز على الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي التي تعاني من التقدم في السن الناتج عن ارتفاع متوسط العمر[1].

[1]- أبو بكر الطلحي عادل، الشاب وظاهرة الهجرة غير الشرعية غلى أوروبا، **مؤتمر الشباب والهجرة، (ليبيا :2010)**، ص ص.14-15.

ولقد أدت جدلية الرفض القانوني والطلب الاقتصادي إلى إنعاش ما يمكن تسمية "تجارة الأوهام" مما يساعد على تكوين جماعات منظمة تنشط على تقديم خدمات للمهاجرين السريين بحيث تصل تكلفة المهاجر السري من 600 غالى 5500 دولار عبر مضيق جبل طارق[1]، فهذه الظاهرة أقوي عند الشباب وهذا ما تؤكده الإحصائيات لدول المغرب العربي.

-فكل هذه الأوهام التي تسوق للمهاجرين التي تعتبر كعوامل جذابة ومحفزة وراءها وسائل الإعلام المرئية التي تزرع فيهم الرغبة في اكتشاف وتقليد صورة النجاح الاجتماعي التي يرونها[2].

ثالثا-آثار الهجرة غير الشرعية:

-تعد الهجرة غير الشرعية الظاهرة الأكثر تهديدا على المجتمع و الدول نظرا لتأثيرها على أمن الدول المستقبلة و بالرغم من كل ما تحمله هذه الظاهرة من أخطار وتهديدات إلا أنها من جانب أخر إيجابية على هذه الدول المستقبلة لها من مزايا خاصة على اقتصادها لذا سنقوم باستعراض مجموعة من الآثار على الدول.

1-الآثار الايجابية : ومن بين الآثار الايجابية للهجرة غير الشرعية نذكر منها :

- زيادة الأيادي العاملة في الدول المهاجر إليها ما يدفع بالاقتصاد للازدهار.
- كما تعمل هذه الظاهرة على نشر الثقافات وأفكار والآداب والتراث مما يجعل المهاجرين رسل لهذه الأخيرة[3].

---

[1]- حسين خليل، **قضايا دولية معاصرة** (بيروت : دار المنهل اللبناني، ط 1،2007)، ص.426.

[2]- **المرجع نفسه،** ص.425 .

[3]- أبو بكر الطلحي، **الشباب وظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا،** المنظمة الليبية الشبابية لحقوق الإنسان، 2010، ص.15.

- هجرة الأدمغة من دول الانطلاق إلى دول الوصول وهذا يعود بالفائدة عليها وعلى مجتمعها.
- كما نجد أن هذه الفئات من المهاجرين عند تواجدها في دول الوصول فهي تحافظ على عاداتها وثقافتها ما يجعلها منبع آخر من الاقتصاد لهذه الدول المستقبل بحيث نجد المسلمين في أوروبا يستهلكون ما هو حلالا وبفضل هذه الميزة الدينية تمكنت الخزائن الأوروبية من جمع ما يقارب أو ما يفوق 3 مليار يورو سنويا وهذا في صالح الاقتصاد الأوروبي.

رغم كل هذه المزايا لكن تبقى هذه الظاهرة تعج بالأخطار والتهديدات خاصا على البيئة الداخلية للدولة وهي المجتمع والأفراد.

2-الآثار السلبية : نجد منها الكثير وهذا ما يجعل هذه الظاهرة خطيرة.

ففي الجانب الأمني هناك احتمالات تواطؤ المهاجرين مع الإرهابيين فهناك دراسات تؤكد عمل الإرهابيين مع جماعات تهريب المهاجرين قصد ربح قسط من المهربين والحصول على معلومات وتحركات الأجهزة الأمنية، كما تؤدي إلى ظهور شبكات دولية لتهريب السلاح والمخدرات أو استغلالهم من طرف مخابرات دولة مجاورة وكذا علاقة هذه الظاهرة بالجريمة الغير منظمة.

-أما من الناحية الاقتصادية فهذه الظاهرة تكلف مبالغ وتعدادات أمنية هائلة الأجل محاربتها ما يثقل على خزينة الدولة، ومن الجانب الصحي والاجتماعي فهذه التدفقات من المهاجرين لها خطر على الفرد ثقافة ولغته وعاداته لاحتمال فرض هؤلاء المهاجرين ثقافتهم ومحو الثقافة الموجودة أو العكس.

وكما أن هذه الظاهرة خطيرة كونها يمكن للمهاجرين نقل الأمراض الخطيرة والمعدية وهذا ما يعرض حياة الأفراد للخطر خاصة التي تصعب معالجتها كالسيدا الايبولا...إلخ أو الأمراض الجلدية[1].

وفي المجال السياسي يمكن للهجرة التي تتمتع بحرية أكبر أن تساهم بطرق عديدة في عملية التحويل الديمقراطي، كما تساعد على تقليل النزاعات الاستبدادية.

أما بالنسبة للدول المستقبلة فالأشخاص المهاجرون إليها يمكن أن يكونوا من الأدمغة والأكثر مهارة بحيث يتهربون من بلادهم ويهجروها بسبب غياب الديمقراطية، ما يؤدي إلى الضغط على النظام السياسي للإجراء الإصلاحات اللازمة.

إن لتحويلات المالية أهمية لحد كبير نظرا لزيادة المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين الذين يهاجرون أوطانهم قصد الحصول على فرص العمل بحيث يلجأ الناجحون منهم إلى إرسال الأموال إلى وطنهم الأصلي لرعاية و إعالة أعضاء أسرهم رغم أن هذه الأجور هزيلة بمقاييس الدول المتقدمة إلا أنها أفضل من الكثير في وطنهم و هم في ذلك على دراية على أنهم في حالة غيابهم يكون استمرار الحياة بالنسبة لأسرهم أمرا أكثر صعوبة فهذه التحويلات المالية أصبحت أمرا واقعا بشكل متزايد وذات أهمية متزايدة بالنسبة للدول النامية حسب بعض التقديرات يقوم 200 مليون مهاجر في العالم بتحولات مالية قدرت ب300 بليون دولار في عام 2006 أي ثلاثة أضعاف مجموع المساعدات الخارجية العالمية (أيلوتم تشكيل بهذا العدد من المهاجرين دولة قومية لكانت واحدة من أكبر دول العالم)، فهذه التحويلات المالية يمكن أن تحد من معدلات الفقر وتستخدم في رفع المستويات التعليمية، وتكون موضع الاعتزاز في المجتمع كما هي مفضلة على المساعدات الخارجية وتوجه أفضل للمحتاجين إليها كما أنها أقل عرضه للفساد وتزيد من احتياطات الدولة من العملة

[1]- رشيد ساعد، **مرجع سابق الذكر**. ص ص.89-91.

الصعبة ما يكلفها تقليص القروض وهذا ما عبر عنه وزير الهجرة في المغرب بقوله" إن أثر التحويلات المالية حاسم وضخم .إن لدينا نهضة عمرانية في كل أنحاء البلاد الذي يعد ضمانا ضد الفقر ويساعد على تحديد مجتمعنا الريفي[1].

رابعا-مسالك الهجرة غير الشرعية:

ومع تشديد الإجراءات للحصول على التأشيرات الدخول إلى الدول المستقبلة كأوروبا وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان جنوب المتوسط خاصة دول الساحل وشمال الإفريقي أصبحت الهجرة غير الشرعية في تزايد وهذا رغم جميع الإجراءات والمبادرات التي تعمل عل صد هذه الظاهرة.

-إذن ما هي الوسائل أو الطرق المتبعة من طرف هؤلاء المهاجرين من نقطة الانطلاق إلى نقطة العبور وأخير نقطة الوصول؟

1-الهجرة (البر، البحر، الجو):

يسلك المهاجر غير الشرعي 3 مسالك من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول ويستعمل في غالب الأحيان المسلك البري من دولة الانطلاق إلى دولة العبور وهذا عن طريق الشاحنات الكبرى أو سيارات رباعية الدفع التي يوفرها المهربون أو عبر النقل الجوي للمهاجرين الذين يمتلكون إمكانيات لتوفير ذلك. وبعد وصولهم إلى منطقة العبور في الشمال إفريقيا كليبيا وتونس أو الجزائر والمغرب يختار المهاجر منطقة عبور أين تنعدم فيها الحراسة كليبيا نظرا للاستقرار الذي تعيشه وغياب النظام السياسي بجهازه الأمني فتوفر هذه المنطقة عبورا أسهل بالنسبة للمناطق الأخرى، وهناك من يتخذ إستراتيجية القرب الجغرافي التي تقلل من مخاطر المسالك البحرية، وتوفر وقت أقل للوصول كمنطقة المغرب التي لا

[1]- جورج ريتورز، **العولمة نص أساس** (القاهرة : المركز القومي للترجمة، 2015)، ص.659-665.

تبعد عن القارة الأوروبية إلا بحوالي كلم 14 عبر مدينتي سبتة ومليلية التابعتين للمغرب جغرافيا وإلى اسبانيا إداريا[1].

وبعد الوصول إلى المناطق العبور في الشمال الإفريقي يركب المهاجرين قوارب الموت عبر المسلك البحري وهو أكثر خطورة منن الطرق الأخرى المستعملة.

منها قلة التكلفة بنسبة للمهاجر وكذلك للأسباب جغرافية لإطلال الدول الأوروبية على البحر المتوسط. فهذا ما جعل البحر مسلك هاما للمهاجر وأكثر استخداما من نقاط العبور إلى نقاط الوصول والمستفيد الوحيد من هذه الهجرات عبر البحر هم مافيا الهجرة.

أما بالنسبة للمسلك الجوي فهو الأصعب على العبور منه والمجازفة فيه بحيث أن الفكرة في تزوير جواز السفر باسم شخص أخر من دولة أوروبية وفي حالة اكتشاف أمر التزوير فإنه سيتم إرجاع المهاجر الغير القانوني إلى بلده إضافة إلى إمكانية مقاضاته أو دفع غرامات مالية[2].

كما أن هناك طرق أخرى يعتمدها المهاجرين غير الشرعيين ونذكر على سبيل المثال.

2-الهجرة عبر الزواج :

للقد توصلوا الراغبين في الهجرة إلى أوروبا إلى إيجاد بدائل أخرى أكثر أمنا وهذا عن طريق استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للبحث عن شريكة الحياة التي تمتلك الجنسية الأوروبية وهذا كحل للخروج من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية الصعبة ولا يشترط أن

[1] -suisse, organisation internationale pour les migrations**, Migrations irrégulière d'Afrique occidentale en Afrique du nord et en union européenne une vue d'ensemble des tendances générales**,2008.p17

[2]- أحمد الملاح ، **طريق الهجرة إلى اروبا** ، في : .2017-05-05للإطلاع على :
www.noonpost.org/content/5843

تكون هذه الزوجة شابة أو جميلة فالمهم هو تسوية وحصولهم على جنسية دولتهن و بعد الحصول على الجنسية يفسخ عقده معها فهذا النوع من الزواج حسب علماء الاجتماع هو الزواج الأبيض أو الزواج المصلحة ويحذر منه العلماء لكونه يؤثر على بنية المجتمع وتمسك الأسرة ويكون أبناءهم الضحية لهذه الصفقة.

3-التحايل على القوانين :

أن تزوير تأشيرات الدخول بعد النزول في الدول الترانزيت كأحد أحدث الطرق المتعارف والمعمول بها عند المهاجرين غير شرعيين فمجرد الوصول إلى دولة الترانزيت يقوم المهاجرين بتمزيق جواز السفر الخاص به ويطلب اللجوء من تلك الدول وعدم استكمال رحلته إلى الوجهة المنصوص عليها بتأشيرة السفر لديه فهذا يتم بالتنسيق مع عصابات التهريب البشري[1].

المبحث الثاني: المقاربات الأمنية.

المطلب الأول : مفهوم الأمن ومستوياته.

أولا-مفهوم الأمن :

1-الأمن لغة :

من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق والأمن كمرادف للكلمة الانجليزية Security والفرنسية sécurité ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف

2-الأمن اصطلاحا : لقد تعددت واختلفت الآراء حول مفهوم الأمن ونجد منها :

[1]- قسم البحوث و الدراسات الجزيرة ،**الهجرة الغير شرعية في مصر تبدع أساليبها الخاصة**، في 03/06/2017: للإطلاع على :
www.aljazeera.net/spécial fîtes /pages/77d95e00-ad21-49aac-89d5-47882f34086f

"هنري كسنجر" الذي عرفه على انه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.

كما عرفه "**باري بوزان**" أنه غياب تهديد على القيم الأساسية في المجتمع " فهذا التعريف من بين التعارف المتداولة في أدبيات الأمنية، وكما يرى أيضا الأمن هو "العمل على التحرر من التهديد في سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود و يعني ب "العمل على التحرر من للتهديدات تحييده كلية، ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا "– وعرفه "**ارنولد ولفر**" الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعني ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم "فهذه المقاربة لمفهوم الأمن حسب "باري بوزان " هي أحسن مقاربة.

كما أعطى نظرة شمولية "**روبرت مكنمار**" بقوله لا يمكن الدولة ان تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدني من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدني للتنمية "[1].

كما ورد مفهوم الأمن ففي القران الكريم لقوله تعالى ﴿....**ٱلَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ**﴾ (سورة قريش 4)، أي أعطاهم الله الأمان، ولقوله تعالى ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا**﴾(سورة البقرة 126) ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ**

[1]- وهيبة تيباني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير (جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم السياسية 2014)، ص.25.

﴿هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنٗا﴾ (سورة إبراهيم 35)، ولقوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗا ....﴾ (سورة آل عمران 97).

ومنه نستخلص من هذه الآيات أن الأمن متعلق بالاطمئنان الفرد والجماعة وغياب كل أشكال الخوف.

إن اختلاف في الايدولوجيات والرؤى وغياب أرضية مشتركة للأدبيات الأمنية وتعدد عمليات التنظير في الدراسات الأمنية راجع إلى عدم ضبط مفهوم الأمن، ومنه نستنتج من التعاريف التي قدمناها أن الأمني كون نسبي أي لا يكون الأمن تام أو مطلق، كما أن هذا المفهوم للأمن قابل للتطور وهذا لانتقاله من المفهوم الضيق المنحصر في بعد واحد إلى المفهوم الموسع المتعدد الأبعاد[1].

كما يقول "**كنيث والتز**" في كتابه السياسة الدولية على أن الأمن هو الهدف الأسمى للدولة وعندما يكون بقاء واستمرار الدول مضمونا فإن هذه الأخيرة ستبحث عن أهداف أخرى كالهدوء والربح أما بالنسبة "**لجون هيرز**"، **john herz** إن المعضلة الأمنية مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول لتحقيق أمنها إلى زيادة تعرض دول أخرى للخطر. فكل طرف سيفسر الإجراءات التي تقوم بها الطرف الأخر على أنها خطر محتمل ما يدفع لزيادة القوة والقدرة العسكرية، فيدخل الطرفان في دوامة فعل ورد فعل[2].

ثانيا-مستويات الأمن:

1-المستوى الداخلي الوطني:

---

[1]- وهيبة تيباني، **مرجع سابق الذكر**، ص.25.

[2]- مروان محمد حج محمد، **الأمن في العلاقات الدولية الموسوعة السياسية** في : 2017/05/29 للإطلاع على : الأمن _في_ العلاقات _الدولية_ political-encyclopedia.org/ 2016/11/06

يتمحور هذا المستوى على الأخطار الداخلية أي داخل الدولة التي تمس الكيان الداخلي وهذا بالحفاظ على البنية الداخلية للدولة من أجل مكافحة كل إشكال وأنواع التغيير العنيف الذي سيخدم المجتمع والفرد بغض النظر على احتكار السلطة لأن هذا قد يؤزم الوضع داخل المجتمعات ويتركها في حالة اللاأمن الداخلي، فلابد من أن لا يتمم التغيير في المجتمع بالطرق غير الشرعية على الوضع القائم كالانقلابات العسكرية المظاهرات الفوضوية والعنيفة الغير منظمة وكذا الخروق التي قد تؤدي إلى زعزعة الأمن الوطني.

-فالأمن على المستوى يرتكز على ركيزتين الأولى تتعلق بالسلطة التي بدورها تلعب دورتين، دورها في وفير جميع متطلبات الأفراد، والعمل على تحقيق الآمن لهم والدور الثاني هو مدى قدرتها على سيطرتها وتحكمها في التفاعلات التي تحدث داخل المجتمع والمقصود هو قدرة الدولة على التغلغل داخل المجتمع قصد رصد جميع حالات الأمن: كالسهر على احترام القوانين والقواعد الوضعية ...الخ لكن هذا أيضا بدون أن تقف الدولة عائقا في وجه حرية التعبير، بل يجب مراعاة رأي الأغلبية بوضع البدائل تكون متلائمة مع الأغلبية، فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين، ومن هنا نجد أن على الدولة مراعاة أمرين تحقيق الأمن الحدودي أي حماية حدودها من جميع الأخطار التي تخترقها وبالتالي تهديد البنية الداخلية للمجتمع وكذلك تأمين المواطن بمنع الأخطار التي يتعرض لها وتوفيرهم الحاجات الأساسية، لذا توجب على الدولة عدم الاكتفاء بما يحدث داخل الحدود بل التعامل مع مختلف التهديدات القادمة من البيئة الخارجية كونها جزء من المجتمع الدولي فهو يؤثر ويتأثر بها كالتهديدات الإرهابية الهجرة غير الشرعية والتلوث البيئي إلى آخر ذلك[1].

2- المستوى الإقليمي:

[1]- بلال قريب ، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابها لتحديات والرهانات** ، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ن قسم العلوم السياسية ن 2010-2011)ص ص.27-28

يقصد بهذا المستوى مجموعة الدول التي يجمع بينها مصالح مشتركة ونفس الهداف فتنشأ بينهم تحالفات في مختلف المجالات اقتصادية وعسكرية وهي كأحد الوسائل لحفاظ على أمن المنطقة وهذا المستوى ظهر خلال القطبية الثنائية أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

يكون السعي وراء تحقيق الأمن لدولة ما عبر الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأخرى سواء مجاورة أو غير مجاورة وهذا لتعزيز الأمن الداخلي والخارجي وعليه فتحقيق هذا المسعى يكون في تحالفات إقليمية كانضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي قصد حماية نفسها من الخطر التركي الذي يهددها من الجهة الشرقية.كما تسعى بعض الدول للانضمام إلى منظمات دولية قصد تعزيز أمنها كالدخول تركيا إلى حلف الناتو.

ففي هذا المستوى التعاون يكون بين الدول قصد ضمان استقرار دول المنظمة والعمل على حل النزاعات الداخلية والحدودية وتعزيز سبل التعاون بينها لردع جميع أشكالا لتهديدات والأخطار كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير الشرعية ...إلخ

فالأمن الإقليمي هو "عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى لدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية "بحيث تعمل هذه الدول على دفع التهديدات الخارجية وتحقيق الاستقرار وهذا إذا توافقت مصالح وأهداف هذه المجموعة.

يذهب البعض إلى القول لتحقيق الأمن الإقليمي يجب توفر مجموعة من الخصائص هي:

- وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني.
- وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.
- توافر عناصر خارجية إيجابية ذات مصالح في قيام أو استمرار هذا التعاون.

فمفهوم الأمن يتعلق بأمن مجموعة من الدول المتعاهدة والمتعاونة بينها وليس بأمن دولة واحدة ففي هذه الحالة يطلق عليه مصطلح الأمن الإقليمي ما يدل على التخطيط الاستراتجي الذي تعمل عليه و تتبعه المجموعة الدولية لحماية أمنها في المحيط الدولي وبالتالي فالأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.

3-المستوى الدولي:

فالمقصود بالنظام الأمن الدولي هو مجابهة محاولات تغيير الواقع الدولي بطرق غير مشروعة، ظهرت هذه الفكرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أي مع نشأة عصبة الأمم فالغرض من هذا هو وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية ويعرفه أحد الباحثين بأنه "النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذ تعرضت لخطر خارجي ليست على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية".

هذا لا يعني عدم وجود صدام في المصالح وتناقصات بين هذه الدول لكن هذا التناقص لا يستخدم فيه القوة بمفهومها التقليدي لحلها، فعليه مفهوم الأمن يتلخص في فكرة المحافظة على السلم والأمن من خلال الجهود المشتركة بين الدول.

إن تواجد هذا لنظام الأمني الدولي كان بالأساس لحماية للمجتمع من الحروب التي تدخل في أيطار المواصلات التقليدية القديمة

إن شدة التنافس وازدياد الأطماع من الدول يصعب من وضع نظام أمن دولي خال من العدوان ويعمل على صيانة حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية ولتحقيق الأمن الدولي يجب توفر مجموعة من الشروط:

حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية إلا من طرف الجهاز الدولي المسؤول عن النظام الجماعي أو في حالة الدفاع عن النفس حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 51 من ميثاق لأمم المتحدة.

احترام للمعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء وكذا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.

كما ترى اتجاهات أخرى آن لتحقيق الأمن يجب إن يتحقق الترابط الأمني بين المستويات الثلاثة الداخلية والإقليمية والدولية، فرغم انفصالهم توجد علاقة بينهما أي هناك علاقة هرمية متسلسلة[1].

المطلب الثاني: المقاربات الأمنية

أولا-النظريات القديمة لمفهوم الأمن:

1-النظرية الواقعية:

ومن أكبر منظريها "**هانز مورغانتيو**" بما قدم من مبادئ وأعمال لهذه النظرية، إضافة إلى المفكرين الذين أثروا هذا الاتجاه الواقعي أمثال : **كينث ولتز، كيسنجر** ...الخ. ترتكز هذه النظرية على عناصر أساسية لتفسيرها لمفهوم الأمن ونذكر منها :

أ-النظام الدولي الفوضوي:

فحسب هذه المدرسة الواقع الدولي يطغى عليه طابع الفوضى وهذا راجع لغياب سلطة مركزية تدير شؤون الدول وتسيرها وعليه يتميز النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول ويزيد من شدة توترات بينها ما يؤدي التي احتمال حدوث الحرب، لذلك فاستقرار النظام الدولي وعدمه يتوقف عند توفر القدرات العسكرية ما يعدل كفة ميزان القوى بين الدول

[1]- **المرجع نفسه** ، ص.ص.30-37

الكبرى لذلك تحقيق التوازن في القوة يمنع أحدهما من تحقيق السيطرة الشاملة ويحافظ على الاستقرار.

وعليه ينطلق مفهوم الأمن من بنية النظام الدولي الفوضوي الذي تسعى فيه الدول لتحقيق التوازن وبالتالي الاستقرار والأمن الذي هو الغاية الاسمي للدول.

ب-**الدولة (الفاعل الوحيد) :**

ترى الواقعية ان الدول هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ولا يمكن إقصاء الدولة كعنصر في دراستنا للواقع الدولي لأنه أساسي وتدور حوله مختلف المفاهيم والتصورات، لقول **هوبز** "الدولة كإنسان الذي يعتبر ذئبا لأخيه الإنسان "ففي تفاعلاتها الخارجية تسعى إلى تحقيق الأمن وهو الهدف الأسمى.

ج-البعد العسكري كبعد للأمن :

فحسب **مورغانتيو** هو محور التفاعل الدولي التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب والتي يعرفها على أنها "السيطرة على عقول أعمال الآخرين "كما يعرفها **أرنلد ولفرز wolfres**بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد و منهم من ما لا تريد فيمكن إذن حصر هذا المفهوم في القدرة capacity والتي تعني التهديد أو المعاقبة أو التأثير influenceوالتي هي بالوعود والإغراء، وبالتالي ترى الواقعية أن التهديدات تأتي من الفواعل الأخرى المتمثلة في بقية الدول التي هي على شكل تهديدات عسكرية، ولحماية الدولة لنفسها توجب الرد على هذه التهديدات بالمثل فهذا التصور يربط التهديدات الأمنية بالتهديدات العسكرية والعدوان الخارجي وعليه هذه النظرية عند حديثنا عن الأمن تركز على

الدولة كوحدة للدراسات الأمنية والبيئة الدولية التي تتميز بالفوضوية وتبنى البعد العسكري دون الأبعاد الأخرى للأمن[1].

2-النظرية الليبرالية:

لقد أعاد الليبراليون النظر في قضية الأمن ليكون أكثر شمولية، ليصبح الأمن هو الحماية من التهديدات الأخرى (غير الدول في النظرة الواقعية) بحيث يشمل العوامل المؤسساتية والاقتصادية والديمقراطية بحيث تعتبر حسب هذه النظرية الأكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام[2]، وعليه يمكن اختصار الأمن حسب الليبراليون في العناصر التالية :

أ-نشر القيم الديمقراطية :

فأنصار هذه النظرية بنو فكرة السلام الديمقراطي بحيث أن الدول التي أنظمتها الديمقراطية لا تتعارض فيما ببينها فهذه الفكرة تبناها ويلسون في مبادئه الأربعة عشر[3].

فالأمن الجماعي COLLLECTIVE والسلام الديمقراطي PEACE.D هذا أهم التصورات لمفهوم الأمن إذ يعرضون الأمن القومي بمفهوم الأمن الجماعي قصد إنشاء منظمات دولية وإقليمية تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار بين الدول.

---

[1]- وهيبة تيباني، **مرجع سابق الذكر.** ص ص،27-31.

[2]- **المرجع نفسه،** ص.32.

[3]- خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي،** مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011). ص.16.

ب-التعاون (دور المؤسسات) :

رغم الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي إلا أنه يرى الليبراليون أنه من الواجب القيام وإنشاء التعاون بين الدول وتقوية الروابط بينها[1]، فحسب "**غولدستون**" الأمن الجماعي يتحقق "بتشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي قصد مواجهة أي فاعل على آخر".

ولتحقيق هذا الآمن الجماعي يجب أن يتحقق الشروط التالية :

- تخلي الدولة على استخدام القوة العسكرية في سعيها لتغيير.
- توسيع نظرة الدول للمصلحة الوطنية لتشمل مصالح الجماعة الدولية.
- تغلب الدول على خوفها وحلول الثقة محل الشك الموجود.

إذن يمكن القول أن هذه النظرية تقوم على مبدأ ين هما نشر الديمقراطية وتقليص الحدة والتواتر العسكري بينهما وبذلك يكون الاستقرار[2].

ثانيا-مدرسة كوبنهاجن، الأمن الموسع:

لقد شهدت الدراسات الأمنية نقاشات وحوارات هذه الأخيرة في وقت سابق بالدرجة الأولى على المسائل العسكرية إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة وظهور تهديدات جديدة، وغلبت نمط الصراعات الداخلية على الصراعات بين الدول توجب توسيع مفهوم الأمن وإعادة النظر في موضوعه المرجعي[3].

---

[1]- وهيبة تيباني، **مرجع سابق الذكر** . ص.33.

[2]- خالد بشكيط، **مرجع سابق الذكر**، ص 16.

[3] -Salim Chena, "L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de « sécurité sociétale ». Une théorie à la manière d'Huntington ", *REVUE Asylon(s),* N°4, mai 2008, Institutionnalisation de la xénophobie en France, url de référence: http://www.reseau-terra.eu/article750.htm

تعتبر مدرسة كوبنهاجن أحد المدارس التي جددت مفهوم الأمن وهذا بفضل رائدها "**باري بوزان**" الذي مهد الطريق لدراسات النقدية للأمن بحيث ركز على أن الفكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على الفواعل العسكرية بل تتعداه إلى إبعاد أخرى اقتصادية، سياسية ،بيئة ومجتمعية وبهذا أصبحت مدرسة كوبنهاقن علامة مميزة بإسهامات الأبحاث التي قادها "**باري بوزان** " و"**اولي ويفر** "فهذه المدرسة بمفهومها الجديد للأمن ابتعدت عن الانطولوجيا* المادية التي هيمنت على الدراسات الأمنية : لانتسابها الأمن لقطاع محدد وهو القوة والإمكانيات العسكرية والاقتصادية ولتجاوز هذه النظرة الضيقة لمفهوم الأمن[1].

لقد سعى "**باري بوزان**"في كتابه "**الشعب ، الدولة و الخوف** "لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية التي تشمل الأبعاد الأخرى بحيث، ركز على فكرة أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل تربط بين أمن الدول لذا من الضروري دراسة التفاعلات بين الدول في مجال الأمن خاصة القريبة جغرافيا[2].

ولقد اقترحت هذه المدرسة بفضل إسهامات روادها حول المفهوم المتوسع للآمن إلى القطاعات التالية :

1-القطاع السياسي:

يدرس هذا القطاع التهديدات التي تسبب أضرارا بالاستقرار كالفوضى التي تظهر إلا في وجود الوحدات السياسية ذات السيادة داخل النظام ومن دون هذه الفواعل لا فائدة من

*- اللأنطولوجيا : يعود مصطلح اللأنطولوجيا إلى مصطلح يوناني من onto وتعني الوجود أي العلم وقد ورد هذا المصطلح أول مرة سنة 1613 في القاموس الذي ألفه رودولف غوليكنوس« redolf gocelinic » وأول من استخدم هذا المصطلح عنوانا لكتاب هو كريستيان فون وولف "1679-1754 في القرن الثامن عشر ولا يمكن صعوبة تحديد مجال.

[1]- جويدة حمزاوي، **تصور الأمني نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم ،2010-2011)، ص.50.

[2]- وهيبة تيباني، **مرجع سابق الذكر**، ص .36.

الحديث عن الفوضى ، فالفوضوية تؤسس للإطار دراسات الآمن القومي وتتفاعل الوحدات السياسية داخل النظام الدولي بتأثيرها بالتنافس الذي يخيم على النظام المتعلق بفكرة الأمن الوطني .إن الفوضى الدولية مدعومة بتعدد الأفكار التي تحكم رؤى الدول وتخطى هذه الأفكار بالشرعية في تنظيم الحياة السياسية فالتهديد السياسي قبل ان يكون واقعا فهو إداركي، وحتى لو أصبحت في ما بعد مهيكلة فهي يمكن ان تكون نتاج اختلاف إيديولوجي أو ناتجة عن صراع .

2-القطاع العسكري :

الأمن العسكري يخص مستوين قدرات التسلح الهجومية و الدفاعية للدول و كذا مدى إدراك الدول لبعضها البعض من حيث نواياها السياسية و الأمنية فيما يخص نظام وإستقرار الدول.

3-القطاع الاقتصادي:

يرى باري بوزان" أن الأمن الاقتصادي للدولة يتعلق بمدى قدرة هذه الأخيرة على تحقيق اكبر عدد من الموارد المختلفة بالإمكانيات اللازمة وضمان الأسواق كذا استقرار في نظام الحكم لحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات والأخطار الداخلية كالاضطرابات الاجتماعية وضعف التماسك والتكافل الاجتماعي ونقص في توفير ثروات مختلفة وازدياد النشاطات الإجرامية فالأمن الاقتصادي مرتبط بمدى تحقيق الأهداف التنموية المسطرة في السياسات الاقتصادية للدول ،فمعظم اقتصاديات دول المحيط مازالت في صف التخلف وهذا نظرا لعجزها عن توفير الحاجات الأساسية للأفراد ومجرد القدرة على تحقيق الماء والغذاء والمأوى يعتبر كخطوة مهمة في أجندة الأمن الاقتصادي، كذلك الدول التي يقوم اقتصادها على عائدات تصدير المواد الخام فبمجرد انهيار أسعارها تحدث طوارئ على

مستوى سياساتها التنموية وعليه تصبح عرضة أمام ضغوطات المؤسسات الأجنبية في حالة طلبها المساعدة أو القروض كونها تابعة لدول المركز وعلى الرغم مما تحققه دول المحيط فيما يخص أمنها الاقتصادي إلا أنها تعاني من تهديدات جمة كالجرائم الاقتصادية والأزمات المالية وتبعيتها في بعض الموارد والثروات وهذا ما يترتب من انعكاسات على دول المركز[1].

4-القطاع الاجتماعي:

في إطار النظرة المعمقة والموسعة للآمن التي جاءت بها مدرسة كوبنهاقن التي تتمحور حول الأمن المجتمعي كأساس للاستمرارية حياة المجتمع والدولة في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته، ثقافته، دياناته، عاداته وتقاليده وكل خصائص هويته الوطنية. فكل ما يعرض الهوية الجماعية والثقافية للمجموعة إلى خطر يعتبر تهديدا وما يعتبر في غالب الأحيان تهديدا للآمن المجتمعي هي الهجرة فانصهار وذوبان شعب في آخر جراء موجات الهجرة يمكن أن يهمش ويذيب قيم ثقافية لغوية حضارية لشعب أخر فالتهديد للأمن المجتمعي هو كل ما يعرض قومية شعب ما لانصهار عن طريق إدماج، احتلال، إتحاد والوحدة لذا يعتبر "**بوزان**"و"**ويفر**" أن أمنية هوية المهاجرين يرتبط بشكل الذي يتبعه المحافظون على الهوية الجماعية في كيفية فهم وبناء والحفاظ على هوياتهم الخاصة وبالتالي انفتاح أو الانغلاق اتجاه هذه الهويات.

إن التهديدات المشتركة للهجرة يمكن أن تهدد التركيبة الدينية واللغوية والثقافية للسكان ومن زاوية أخرى هناك مجتمعات تكونت جراء تدفقات الكثيفة للمهاجرين عبر وقت طويل مما يشكل خليطا متجانسا في بعض المجتمعات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا فهذه الهجرة جلبت العديد من المكاسب للدول المهاجر إليها ولكن تبقى

[1]- اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5**، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 2012)، ص ص.26-31.

هذه الظاهرة تهدد وتؤثر على وجود المجموعة أو المجتمع مما يؤدي إلى تكوين دوائر سياسية لمراقبة الهجرة لتفادي تغيرات محتملة في الثقافة الأصلية للسكان.

أنتميز دول المركز باقتصاديات متطورة وقيم ثقافية متميزة خاصة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تعد كالحوافز للانتقال الحركة السكانية من دول النامية إلى الدول المتقدمة فاقتصاديات الدول المتقدمة وأسواقها تحتاج إلى يد عاملة كثيرة، وعليه التطور الكبير للغرب في مختلف الميادين والنجاحات الاقتصادية والاجتماعية والتي يقابلها من جهة دول المحيط بالتخلف وضعف التنمية، الفقر والفوضى، البطالة إلى آخره تكون نظرة إحتقارية لقوانينهم ونظمهم ما يساعد على انتشار وانصهار قيم الغرب المجتمعية في مجتمعات الدول المتخلفة.

وبالتالي الهجرة والصراع بين الثقافات والهويات يؤدي إلى نوع من الحرب الباردة المجتمعية بين المركز وجزء من المحيط مما يهدد الأمن المجتمعي لدول المستقبلة.

5-القطاع البيئي :

يركز هذا القطاع على وحدتين، التهديدات الطبيعية والاجتماعية فالطبيعية تتمثل أساسا في الكوارث الطبيعية الزلازل ونشاط البراكين، ذوبان الجليد، فيضانات، الجفاف، التصحر أما الاجتماعية هي النشاطات الإنسانية التي تضر بالبيئة وسلامتها كالتلوث المواد الكيميائية،استنزاف الثروات الطبيعية فجمعها تؤدي إلى اختلال النظام البيئي وبنية الكوكب ما يؤدي إلى خطر سرعة زوال وانقراض الكائنات الحية والمجتمعات الجزر.

- إن ازدياد مفعول الاحتباس الحراري جراء غازات الكيماوية **كلورو-فليوكاربير chlorofluocarbure** يقضي على طبقة الأوزون إضافة إلى النشاطات

الأخرى الملوثة التي تضعف نسبة الأكسجين في الجو مما يؤثر على استمرار وبقاء الكائنات الحية.

- إن النمو الديمغرافي الكبير الذي يشهده العالم يضاعف من سرعة استنزاف الموارد الطبيعية بخطر وبالتالي يحدث ازدياد في تدفقات المهاجرين للدول الأكثر أمنا ما يشكل تهديدا أخر لهذه الدول.

وبالرغم من ان "**باري بوزان** "قدم مفهوم موسع للأمن إلا أنه كان يميل إلى المسلمات الواقعية وهذا ما نجده في اعتباره بأن الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن وفوضوية النظام الدولي ما يعبر عن غياب سلطة مركزية على مستوى العالم[1].

6-مفهوم الأمننة (sécurisation):

أدى المفهوم الموسع للأمن لظهور ما يعرف بالأمننة أي إضفاء الطابع الأمني securisation فهذا المفهوم أخذ من الأنظمة الصرفية و حول إلى العلاقات الدولية[2]، فحسب "**اولي ويفر** "يهدف هذا المفهوم إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع ولتجاوز هذا النقص يجب اللجوء إلى الأمننة التي تسمح بجعل رهانات وقضايا معينة كتهديد أمني وبالتالي توجب معالجته. الأمننة بتعبير أخر هو ذلك البناء اللغوي البرغماتي الممارس من نخبة ما للإحساس بالجهات المستقبلة (الجمهور، الدولة ..) بوجود تهديد يمس البقاء المادي والمعنوي وبهدف شرعنة اللجوء لترتيبات

[1]- وهيبة تيباني، **مرجع سابق الذكر**، ص.3

[2]- مريم شوقي ،**التصور الأمني لمدرسة كوبنهاقن، في :**2017/05/27 للإطلاع على
: http://www.ahewar.org/debat/show_art.asp?aid=396778.

استثنائية منها تأمين المرجعية محل تهديد (الفرد، الجماعة، الدولة أو الهوية) من المخاطر المحدقة بها أدى بدخول مفهوم الأمننة في تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول خاصة إتجاه قضايا كالإرهاب، كما تتوفر ترتيبات واسعة للأمننة الهجرة وهذا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

إذن كانت مساهمة مدرسة كوبنهاقن مساهمة كبيرة بتوسيعها لمفهوم الأمن من مفهوم منغلق ومحصور إلى مفهوم لين ذو أبعاد جديدة[1].

فبالنسبة ل"**اولى ويفر**" إن العديد من الظواهر(كالعولمة، مخاطر العابرة للحدود أي الهجرة والإرهاب، الجريمة المنظمة وكذا تحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية) تهدد أكثر المجتمع على الدولة، فالتصويت على معاهدة "**ماستريخت**" دليل على الخوف المرتبط بانعدام الأمن وعليه الأمن الاجتماعي مرتبط بالبقاء الهوياتي، لذا توجب الاستجابة لهذه الرهانات والتهديدات الجديدة[2].

ثالثا-مدرسة ابريست (مدرسة ويلز)*welsescool* :

وعلى رأسها "**كين بوث** "**keenboth** وتتمحور على ثلاثة ركائز في مقاربتها للآمن:

1-الانعتاق emoncipation : الذي هو قلب النظرية النقدية للأمن، ويهدف في هذه النظرية الإعتاق إلى الحرية من جميع القيود التي تعيق الانفراد والشعوب من إختياراتهم فهو السعي نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية والعدالة والتحرر من الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي.

2-الأفراد كمرجع للحقيقة الأمنية: يصبح الفرد في هذه الحالة حقلا معرفيا للآمن ولا يمكن حصره في الأمن القومي لأن هناك حالات تعيش فيها الدول أي الوضع القائم في أمن

[1]- وهيبة تيباني، **مرجع سابق الذكر**، ص.37

[2]- خالد بشكبظ، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص37-38.

واستقرار الفرد الذي يعيش فيها يعاني من حالة اللاأمن وأحيانا تكون الدولة بنفسها هي المسببة في هذه الحالة من عدم شعور الفرد بالأمن .

بحيث يعاني الفرد من نوع أخر من اللاأمن عكس الذي تعاني منه الدولة الذي يعتبر بالتهديد التقليدي أي الخطر الذي يأتي من الفواعل الأخرى من أما الفرد فيواجه تهديدات مختلفة وهي العنف الجسدي الاضطهاد تردي الوضع الصحي، البطالة، الفقر والتهميش الاقتصادي فالأفراد عبارة عن انعتاق في مثل هذه الظروف وهو الكفاح المستمر على الأمن.

3-دور المؤسسة الأكاديمية على إنتاج المعرفة الأمنية :

يعمل هذا العنصر على نقد الإطار المؤسساتي الذي أنتج وكون هذه الخلفيات الأمنية أي لا بد من تحقيق المسارات التكوينية للحقل المعرفي داخل المؤسسات (كالجامعات، المعاهد، مراكز البحث، الدوائر الحكومية المنظمات الغير الحكومية ..الخ) فالحقيقة الأمنية لا تأتي من الفراغ بل هي صراع في أفكار وقيم وتقاليد ومصالح متباينة داخل الإطار المؤسساتي الذي ينتج عنه، فلذلك يكون تعريف القضية الأمنية بواسطة الجدلية المتواجدة داخل المؤسسة العلمية.

رابعا-مدرسة باريس:

وهي من بين المدارس التي ترتكز على الأمن الداخلي وعمل الشرطة كوسيلة للمراقبة الاجتماعية وغيرها وهذا تحت إشراف **ديدية بيغو (bigodidier)**.

لقد اهتمت هذه المدرسة على متغير العنف السياسي، وذلك بالتركيز على مستويات الأدنى للأمن مثال: الجريمة، التعذيب الاحتطاب..الخ بل العمل على التهديدات الكلاسيكية القائمة على الحرب أي التهديدات الآتية من الفواعل الأخرى فهذه المدرسة ترى ان التهديدات هي تلك الناتجة عن إنعام الأمن المجتمعي المتمثل في الهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة، مراقبة الحدود ونقاط العبور وظواهر الاحتجاج والشغب.

وتتمثل الأفكار المحورية للأنصار مدرسة باريس في إلقاء الضوء على الضوء وفواعل أخرى:

1 –اندماج البعد الأمني الداخلي والخارجي: يرى أنصار هذه المدرسة على ضرورة دمج بين الأمن الداخلي والخارجي لأن الفصل بينهما –كما جاء في التمييز التقليدي –يؤدي إلى دعم التكيف مع الظروف المتوترة عبر الروابط البيروقراطية الجديدة بين مهني السياسية المقاضاة، الشرطة، العسكر ووكالات الاستخبارات، فهذا الدمج يساهم في توسيع نشاط الأمن الداخلي وإضفاء هذا الطابع على الخارجي لتصدير أساليب الشرطة إلى سياسة العالمية.

2–دور شبكات مهني انعدام الآمن ومصادر إنتاج المعرفة الحقيقية الأمنية يعتبر مهني الأمن(الشرطة، الاستخبارات، حرس الحدود ..الخ) بمثابة التمثيل العملي لحقل الأمن وينتقدون الدراسات الأمنية التقليدية لإهمالها لعمل هذه الفئة وهذا على الرغم من كونها المصدر الحصري والموثوق للحقيقة الأمنية وكما يصرح "**بيغو**"أحد منظري ومشرفي هذه المدرسة –باريس– بأن كل هذه الفواعل والوسائل الأمنية المستخدمة كالأجهزة والتقنيات هي المصدر الذي تبنى عليه الحقائق والاستراتيجيات الأمنية.

إن إهمال دور مهني انعدام الأمن أي التمييز بين الشرطي والجندي أو الأمن الداخلي والخارجي إلى إصرار فهم أن العلاقات الدولية المستقلة على القضايا الداخلية وبفضل دمج هذين البعدين حضي مهني انعدام الأمن على فرصة تخطى الحدود الوطنية والذي جعل الحقيقة الأمنية ناتجة عن نظام عبر وطني وعليه أصبحت الشرطة وحرس الحدود تتجاوز المهام التقليدية المنحصرة على البعد الوطني إلى ما وراء الحدود[1].

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف بالهجرة غير الشرعية وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها إضافة إلى ذلك طرحنا بعض الأسباب التي تؤدي بحياة العديد من الإفراد إلى المخاطرة قصد الوصول إلى بر الأمان لتحقيق الرفاهية، والعيش بكرامة وحسب ما تطرقنا إليه في هذا الفصل تعود أسباب هذه الظاهرة الأمنية الجديدة إلى انعدام التنمية في دول الجنوب وتفشي ظاهرة البطالة التي عادة ما تكون السبب الرئيسي في هجرة الأفراد، إضافة إلى دوافع أخرى كتدني نصيب الفرد من الدخل إضافة إلى الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، العنف الاجتماعي إلى آخر ذلك.

[1]- حامدي عبدون ، **أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة ماجستير (جامعة مسيلة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2014-2015)ص، ص.19-26.

وذلك يتم عبر طرق مختلفة إما بر أو جو ولكن الأكثر شيوعا هي الطرق البحرية وذلك لما تفرضه الجغرافيا بالمرور عبر البحر قصد الوصول إلى الضفة الشمالية من غرب المتوسط ولدراسة هذه الظاهرة توجب التطرق إلى مجموعة من النظرية والمقاربات المفسرة لهذه القضية الأمنية حيث توصلنا إلى أن هناك مجموعة من المقاربات تضع هذه الظاهرة كثالث أخطر الظواهر بعد الإرهاب والجريمة المنظمة بحيث سعت إلى أمننتها أي جعل من هذه القضية، من ظاهرة عادية إلى ظاهرة خطيرة ومهددة لأمن الدول خاصة الأوروبية وذلك عن طريق تشديد الخطاب عبر مختلف القنوات المتصلة بالجمهور كالإعلام، النخبة إلى آخر ذلك.

قصد تقبل الجمهور لهذه القضية ومساندة الأطراف المهنية باحتواء والصد لهذه الظاهرة.

الفصل الثاني:

الهجرة غير شرعية في الخطاب الأمني الأوروبي

تمهيد:

إنّ لصعود اليمين المتطرف في أوروبا تأثير كبير على أمننة الهجرة غير شرعية بحيث أصبح الاهتمام الأول والأخير لهذا التيار هي قضية المهاجرين بحيث كل ما هو أجنبي خاصة ما هو عربي أو مسلم وما ساعد على زيادة حشد القاعدة الشعبية لهذا التيار هي أحداث 11 سبتمبر 2001 أين تم ربط الإرهاب بالإسلام ما جعل النظر إلى كل ما هو عربي أو مسلم إرهابي لذا توجب رفض هؤلاء الأجانب خوف من تسلل الإرهابيين عبر هذه التدفقات من المهاجرين القادمين من الدول العربية الإسلامية، وبالتالي توجب على الدول الأوروبية إتباع مجموعة من الإجراءات السياسية المتمثلة في المبادرات الإقليمية واتفاقيات التعاون بين الضفتين الشمالية والجنوبية، وإضافة إلى الآليات الأمنية المتمثلة في الوسائل التقنية وفرق التدخل لحرس الحدود فكل هذه الوسائل سخرت قصد إيقاف أو احتواء هذه التدفقات من المهاجرين.

المبحث الأول: تأثير صعود اليمين المتطرف وأحداث 11 سبتمبر على الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: صعود اليمين المتطرف في أوروبا.

لقد ظهرت كلمة "اليمين "كمصطلح سياسي أول مرة في أحد برلمانات أوروبا بحيث استعملت هذه الكلمة إشارة النواب الذين يجلسون على يمين الرئيس بينما سمي الذين يجلسون على يساره بـ"اليسار".

لقد كانوا الذين يجلسون على يسار الرئيس يمثلون الطبقة العاملة والقوى الكادحة على العموم، أما الذين يجلسون على يمينه فهم يمثلون الأغنياء وأصحاب الأموال على العموم ومن هنا أخذ كلا من المصطلحين بعدين إيديولوجيين بحيث ارتبط اليسار بالفلسفة الماركسية وهذا عندما انتشرت بين صفوف المثقفين والعمال في أوروبا أما اليمين تم ربطه بالكنيسة كون أن رجال الكنيسة كانوا مع القوى القديمة أي مع القوى المالكة لزمام الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولا- من هم اليمين المتطرف ؟

اليمين المتطرف هو مصطلح سياسي يطلق على جماعات أو أحزاب لتصنفها في المحيط السياسي حسب إيديولوجيتها فهذا التيار يسعى للحفاظ على التقاليد وحماية الأعراف داخل المجتمع هذا المجتمع هذا بالنسبة لليمين التقليدي، أما اليمين المتطرف فلديه نفس الأهداف لكن يسعى إلى استخدام العنف والتدخل القصري للحفاظ على تلك الأهداف، لذا يمكن القول أنه التيار يتصف بالتعصب القومي لجنسه والتعصب الديني وكذا معاداته للمسلمين خاصة والمهاجرين عامة بحيث تنسب الجرائم إلى زيادة الهجرة كما يرفضون عادات وتقاليد هؤلاء.

ومن ناحية المشاركة السياسية هناك أحزاب احتجاجية هدفها التعبئة المستمرة في صفوف أنصارها من أجل تسويق خطاب تحريضي للتأثير على الواقع، وهناك صنف آخر يتميز بتعديل خطابه ليكون مقبولا من طرف منتخبي اليمين وملائما لمتطلبات الانخراط في الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية وفي ثمانيات القرن العشرين عرف اليمين المتطرف تحولات جذرية في أولوياته بحيث أصبح يهتم أكثر فأكثر بموضوع الهجرة والاندماج وبحلول تسعينات القرن العشرين أصبحت هذه القضية الشغل الشاغل لهذا التيار الذي يحتوي على إشكالات عديدة أبرزها الاندماج والهوية وهكذا طور اليمين المتطرف خطابه ضد الهجرة لاكتسابه حجج أقوى من المواطنين الأوروبيين.

ثـــــانيا- أهـــــم الأحزاب اليمينية المتطرفة.

ومن بين هذه الأحزاب اليمينية المتطرفة المعروفة في أوروبا نجد :

1-"حزب الجبهة الوطنية بفرنسا" : الذي تتزعمه "**ماري لوبن**" يعرف هذا الحزب بمعاداته للمهاجرين والمسلمين بحيث عرف ازدياد في شعبيته مؤخرا لارتفاع عدد المهاجرين وسوء الوضع الاقتصادي في فرنسا، ولقد حقق هذا الحزب عددا من النجاحات في العديد من الاستحقاقات الانتخابية 2014 و2015 كما وصل في الانتخابات الرئاسية في 07 ماي 2017 إلى الدور الثاني ما يبرز القوة التي يحتشدها في كل مرة مستغلا في ذلك الأزمات لتدعيم خطاباتها واستقطاب عددا من المواطنين الأوروبيين.

2-"حزب البديل من أجل ألمانيا" : حزب حديث التأسيس في 2013 بحيث تمكن من الفوز بـ7 مقاعد في البرلمان الأوروبي، ومن بين خرجاته التطرفية كإعلانه علنية منع الحجاب وعدد من المظاهر الإسلام في ألمانيا ولكونه حقق أفضل نتيجة لحزب يميني متطرف في الانتخابات الألمانية، ما يثبت قدرته على ترسيخ مكانته على الساحة السياسية الألمانية إضافة إلى الحزب القومي الديمقراطي المعروف بحزب النازية الجديدة "لكون أفكاره مستوحاة

من هذه الإيديولوجي والمعروف عليه أنه يؤمن بقيادة دكتاتورية ومعادي للأقليات وكذا التمسك الشديد بالقومية الألمانية على أساس العرق ويرفض المساواة بين البشر.

3-"حزب الاستقلال لبريطانيا" : حيث نجح هذا الحزب في التقدم بالانتخابات البرلمانية الأوروبية بحيث تحصل على 22 مقعد من أصل 733 المخصص لبريطانيا، ونتيجة تخفيف من نبرة القومية والعنصرية تمكن هذا الحزب من الصعود بقوة، وهذا رغم معاداته للهجرة ومطالبته بالانسحاب من الإتحاد الأوروبي فما يمكن القول عنه أنه حزب شعبي ومحافظ على حد سواء وحزب أقل تطرفا مقارنة بنظيره الألماني والفرنسي.

4-"حزب رابطة الشمال بإيطاليا" : هو حزب شعبي يتبنى توجها عنصريا معاديا للمهاجرين والأجانب ولقد ارتفعت شعبيته حتى أصبح من أكبر الأحزاب المعارضة في إيطاليا.

5-"حزب بوديموس الإسباني" : لقد حضي هذا الحزب بشعبية كبيرة لم يكن يحظى بها في السنوات الماضية إذ تتساوى شعبيته مع الحزب الشعبي الحاكم بحيث تمكن من تحقيق تقدم في الانتخابات البلدية والإقليمية الإسبانية في 2015 .

6-"حزب الشعب بالدانمرك" : يعرف بتطرفه عبر معارضته لدعوات تسهيل الهجرة لأوروبا وكذا رفضه لتأسيس مجتمع من المهاجرين بالدنمارك ، كما تعمل على الحد من تنامي دور الثقافة الإسلامية في الحياة العامة و فرض تقييد على الحريات الثقافية للمهاجرين لكي يندمجوا في الثقافة الدنماركية، ولقد وصلت شعبيته إلا أن أصبح ثاني أكبر حزب في الدانمرك.

ثـــالثـــا ـ مبادئ الأحزاب اليمينية.

رغم الاختلافات في الأولويات لهذه الأحزاب من بلد إلى أخر إلا أنها تشترك في موقف موحد اتجاه قضية الهجرة و المهاجرين سواء كانت شرعية أو غير شرعية ،فحسب هذه الأحزاب السبب الرئيسي في ازدياد نسبة الجريمة وكذا البطالة والمظاهر الأخرى المهددة للأمن الاجتماعي، كما تنتقد سياسات حكوماتها التي تسمح لتلك الفئات باستغلال الخدمات الاجتماعية والصحية التي توفرها الدولة.

إن معارضة هذا التيار المتطرف للهجرة شرعية كانت أو غير شرعية راجع إلى الأعمال الإرهابية التي تتعرض له أوروبا، فحسب نظرهم يمكن للإرهابيين التسلل مع المهاجرين غير الشرعيين ما يسهل عملية الدخول لدول الأوروبية وهذا لانعدام إجراءات التدقيق على الحدود الداخلية لهذه الدول وتنظر إلى أبعد من ذلك بحيث لا ترتكز على المهاجرين غير الشرعيين فقط بل إنما تتعدى إلى المهاجرين الشرعيين وحتى اللذين أصبحوا أوروبيين فهذا ما عبر عنه رئيس وزراء هنغاريا "**فكتور أوربان**" باعتباره أن السؤال المطروح هو ليس إذا كان المهاجر إرهابيا فهم كلهم إرهابيون إنما السؤال متى وصل إلى أوروبا؟".

ترى هذه الأحزاب ظاهرة الهجرة غير الشرعية ما هي إلا عملية منظمة لغزو أوروبا فهذا ما إستفسروه، بحيث استنبطوا أن جميع المهاجرين قدموا من المناطق التي انتشرت فيها التنظيمات الإرهابية[1].

ولقد عارضت هذه الأحزاب فكرة الدولة الأوروبية خاصة حزب الجبهة الوطنية الفرنسية بقاء فرنسا داخل الإتحاد الأوروبي ومطالبته بعودة الفرنك الفرنسي، كما دعوا إلى

[1]- مرعب رولان، **تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا و إبعادها** في :2017/06/11 للإطلاع على : **تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا و أبعدها** .https://www.lebarny.gov/b/ar/content # Ftn30

سياسة تفضيل الوطني قبل الأجنبي في الوظائف كما طلبوا أيضا بوضع نظام حمائي شامل ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا يحيط فرنسا ويجب أيضا تنقية التراث الفرنسي من الشوائب التي وضعها المثقفون الفرنسيون من أصول غير فرنسية وحماية هذا التراث من الغزو الثقافي الأجنبي، كما يجب فرض ضرائب جمركية على البضائع الأجنبية لحماية المنتجات الوطنية والعمل على حماية النظام السياسي والاجتماعي بإعطاء الجنسية الفرنسية إلا لمن كان أحد والديه فرنسي الأصل وطرد جميع الأجانب خاصة الغير شرعيين.

كما اهتمت هذه الأحزاب اليمينية المتطرفة بزيادة شعبيتها والانتشار على نطاق واسع قصد الوصول إلى مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية وكذا الفئات العمرية والناخبين جميعا[1].

وتوجد علاقة بين اليمين المتطرف أو التيار المتطرف بالكنيسة وهذا نلخصه في حالة العنف وهذا ما يظهر لنا في كتاب الإنجيل المعتمد من طرف المسيحيين في عبارة تعبر عن العنف حسب القديس "متى" لا تظنوا أني جئت لأرسى سلاما على الأرض، بل سيفا" (إصحاح 10 فقرة 34).فمفهوم الجهاد الذي يترجم في بعض الأحيان إلى (الحرب الدينية) أدى إلى خلق العديد من التأليفات في أوروبا عبر القرون الماضية للإعطاء برهانا قاطعا على أن الإسلام هو دين تعصب وأن المسلمين نشروا رسالتهم بحد السيف وأنه حق في وقتنا هذا مازال المسلمون يجبرون الآخرون على اعتناق دياناتهم بالإكراه، ما جعل من هؤلاء يرفضون كل ما هو مسلم[2].

---

[1]-ريناس بنافي، للإطلاع على:

https://www.politics-dz.com/threads/syud-alimin-Almtrf-alsbab-waltdayed-dras txhlili.6941/post-18350

[2]- بوتاني سمير ،**الإسلام و أوروبا تعايش أو مواجهة** (القاهرة : مكتبة الشروق ،طبعة2003،1)، ص ص .18،19

رابعا- المقاربة السيكولوجية في دراسة ظاهرة تولد التطرف لدى الفرد.

إن الناس في كثير من الأحيان يمتلكون اهتمامات مكبوتة بعمق وهذا الاهتمام لا يتحقق عادة على أرض الواقع أي أنها عادة غير معلنة وتكون الاهتمامات محل التفكير بمعنى أنه يمكن التعبير عنها بشكل علني دون أن تؤدي إلى بعض المخاطر التي ترتبط بعدم القبول أو حتى الاستهجان الجماعي فحسب هذه المقاربة يمكن لنا أن نتخيل أعضاء جماعة يتحدثون مع بعضهم البعض وفجأة تظهر هذه المكبوتات إلى السطح في الوقت الذي يتبادل فيه الناس الحكايات وردود الأفعال فإن تلك الاهتمامات التي لا يمكن التفكير فيها تظهر في العلن وتكون نتيجة مزيدا من التطرف، كلما شعر الناس بغضب بشأن الممارسات التي تستخدم للإنتاج الصمت الذاتي، وإذن بمجرد أن يتكلم البشر بعضهم إلى البعض الآخر يظهر الوعي عندما تطفو هذه الصور من الغضب والاعتراض على السطح فما كان في الماضي بكبت يظهر الآن في العلن فالناس يكونون اهتمامات نتيجة المناقشات الجماعية وهنا نجد أن الذي كان بالأمس غير خاضع للتفكير يظهر الآن في المجال العام، فالتدبر والتفاوض يمكن أن يحدث شكل من اكتشاف الذات يتحول فيه الصوت الداخلي الصادق إلى شئ محدد المعالم.

وتشير الدراسات إلى أن الأفراد الذين يبدون احتجاجاتهم بوجهة نظر شديدة التطرف إنما يبدون هذا التحول البالغ في اتجاههم نتيجة للنقاش الذي يدور داخل الجماعة إذن الأفراد حينما يبدون وجهة نظر متطرفة ويوضعون في مجموعة من الأفراد ذو التفكير المتشابه فمن الراجح أن يتمادوا في الاتجاه نحوى ما بدؤه فالأفراد الذين يميلون إلى إظهار التعصب العرقي الملحوظ سيظهرون تعصب عرقي أشد بعد أن يتكلموا مع بعضهم[1].

[1]- سميحة الدين دويدار، **الطريق إلى التطرف إتحاد العقول وإنقسامها** (القاهرة : المركز القومي للترجمة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشؤون الفنية، طبعة 1، 2014). ص.ص ، 66-

خـــامسا- أسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا.

لقد أدت مجموعة من العوامل إلى رفع في أسهم قوى اليمين المتطرف في أوروبا ومن بين الأسباب المؤدية إلى هذا التصعيد، هي قضية المهاجرين واللاجئين الذين يدخلون أوروبا بشكل شرعي أو غير شرعي ولقد تزايدت هذه التدفقات خاصة في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى أحداث الربيع العربي وعدم الاستقرار في المنطقة المحيطة بأوروبا، فهذا العدد الكبير من المهاجرين يشكل ضغطا على المجتمع الأوروبي من الناحية الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية وهذا ما يربطه اليمين المتطرف بزيادة نسب الجرائم في أوروبا خاصة ما حدث في بعض الدول الأوروبية كألمانيا وفرنسا وبلجيكا من اعتداءات على المواطنين الأوروبيين، وعليه يزيد من فرص نجاح اليمين المتطرف عبر استغلاله لهذه الأحداث للترويج للأفكار معادية للاجئين والمهاجرين لدى الرأي العام الأوروبي كما لعبت الصعوبات الاقتصادية والأزمات التي تعاني منها القارة الأوروبية إلى دعم هذه الإيديولوجيا المعادية للمهاجرين.

إن تواجد حوالي 22 مليون عاطل عن العمل في أوروبا فالمهاجرين يزيدون من تكريس هذه المشكلة نظرا لتكاليفهم الأقل كعمال بدلاء على العمال الأوروبيين.

إن عدم قدرة الأحزاب والتيارات السياسية التقليدية على تقديم الحلول والبدائل لهذه الإشكاليات يرجح الكفة لصالح اليمين المتطرف نتيجة لعدم الرضا عن سياسات يمين الوسط واليسار ورفض الناخبين لبرامجهم.

إن انتشار الفكر المتطرف والإرهاب على مستوى العالم يدعم من زيادة قبول قادة الرأي العام الأوروبي للفكر اليميني المتطرف لاسيما بعد 11 سبتمبر2001الإرهابية وتصعيد مفهوم "الإسلاموفوبيا"* وانتشار التنظيمات الإرهابية "القاعدة والتنظيم الإرهابي في

*- إسلاموفوبيا : من المصطلحات الحديثة التداول نسبيا في الفضاء المعرفي المعني بصورة خاصة بعلاقة الإسلام بالغرب، وقد تم نحت المصطلح الذي إستعير في جزء منه من علم الإضطرابات النفسية عن ظاهرة الإرهاب أو الخوف

العراق والشام "وما يثير تخوفات الرأي العام الأوروبي حول جدوى أهليات الدفاع لدى الحكومات الأوروبية.

ويتبنى اليمين المتطرف خطابا يربط مجمل العوامل ببعضها البعض بحيث يربط المشكلات الاقتصادية والمالية وحتى الأخلاقية التي ظهرت في أوروبا منذ عام 2008 بالهجرة وتدفق اللاجئين والتهديدات الإرهابية وترويجه لامتلاكه حلول لمعالجة هذه الأزمات ما يدعم حججه[1]. ولقد أستغل اليمين المتطرف جميع الأزمات التي تحدث في أوروبا لصالحه وهذا لتحقيق أهدافه والعودة بقوة إلى الساحة السياسية المحلية والخارجية قصد تطبيق وفرض إيديولوجيته

سادسا- نتائج وتداعيات صعود اليمين المتطرف.

وفق الإحصائيات التي أجريت مؤخرا أثبتت أن صعود اليمين المتطرف في استمرار

وهذا راجع إلى عدة عوامل منها نجد :

تدهور أوضاع الأقليات في العالم الغربي وهي من المؤشرات الدالة عن صعود اليمين المتطرف في أوروبا خاصة العرب والمسلمين المتضرر الأول من هذا التوجه كونهم سيضطرون لمواجهة متاعب عديدة، ما ينذر بتوترات داخلية في أوروبا مستقبلا[2] فهذا ما تطرق إليه "**صامويل هنتجتون**" في كتابه صدام الحضارات : "أن الأحزاب الأوروبية المعارضة للهجرة الإسلامية كانت إلى درجة كبيرة هي المرآة التي تعكس صورة الأحزاب الإسلامية في الدول الإسلامية فكلاهما ينتقد المؤسسة الفاسدة ويستغل المظالم الاقتصادية

المرضي من الإسلام –و هي في الواقع ظاهرة قديمة جديدة، قدم الدين الإسلامي نفسه وإن كانت قد تصاعدت حدثها في عالم اليوم وبخاصة في دو الغرب بعد التفجيرات الشهيرة الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 التي أسندت إلى تنظيم القاعدة

[1]- مروى نازير، **مؤشرات وأسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا**،في: 2017/06/11للإطلاع على:
url :https:// Fatureuae.com/en Mainpage /item/146

[2]- ريناس بنافي، **صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات** في :2017/06/17للإطلاع على :
https :www.polities Com/threads/syad-alimin –almtrf-alasab-ualtadayot.darstxhliti 6941

خاصة البطالة ويهاجم النفوذ الأجنبي في مجتمعه في الحاليتين كانت الجماعات المتطرفة تلجأ إلى أعمال الإرهاب والعنف".

إذن هذه الفوبيا الناتجة عن التدهور الديمغرافي النسبي حسب "**ستايلي هوفمان**" مبنية على صدامات حضارية حقيقية وقلق بشأن الهوية القومية "كون الهجرات الأولى في التسعينات إلى أوروبا كانت هجرات المسلمين التي أقلقت المجتمع الأوروبي لكون أن مؤشرات إدماجهم ضعيفة وهذا ما ينجر عنه صدام في الحضارتين الأوروبية والإسلامية وما يولد عنه عدم الاستقرار[1].

ومن بين النتائج والتداعيات الأخرى المتوقعة نتيجة صعود اليمين المتطرف هو تفكيك الإتحاد الأوروبي وهذا راجع إلى انتقاد هذه الأحزاب لما تسمية المؤسسات الأوروبية الاتحادية على القرار للدول فهي تسعى إلى تفكيك الإتحاد وإلغاء عملة **اليورو** وإعادة التداول بالعملات القديمة ووقف الهجرة المفتوحة، فهناك تحذيرات من التأثير السلبي لصعود اليمين المتطرف الذي يقوم بشكل إلزامي بالتعريف الإثني لشعب كل دولة وبالتالي استبعاد أولئك الذين لا ينتمون إلى هذه الدولة ما يشكل تهديدا على مشروع أوروبا الموحد.

فحسب زعيمة حزب اليمين المتطرف "**ماري لوبان** "الهجرة هي مصدر لكل الأمراض التي تعاني منها فرنسا كالبطالة الجريمة اللاأمن و كما ترى بأن هذا يخلق العجز بسبب تفاقم تكاليف المنافع الاجتماعية للأجانب[2].

ولقد زاد الهاجس الأمني لدول الإتحاد الأوروبي في الفترة الأخيرة بعد الثورات العربية وتدهور الأوضاع الأمنية لهذه الدول نتيجة قربها من الدول الأوروبية وزيادة اللاجئين في كل

[1]- صامويل هنتجون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي** (نيويورك، سايمن وشوستر،1996)، ص ص.321-324 .

[2]-GIBLIN Beatrice, **Extréme Droite en Europe :une Analyse Géopolitique** sur :https//www.cain.info/revue-hérodote -2012-1page 3htm

دول الجوار وتزايد التخوف من الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية هربا من النزاعات والصراعات الدائرة في تلك الدول العربية[1].

المطلب الثاني: أمننة الهجرة غير الشرعية في الخطاب الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

بعدما كانت الهجرة مرغوبا فيها في ما مضى وهذا نظرا لميزاتها التي تقدمها للدول الصناعية الكبرى بمساهمتها في ازدهار الثروة الصناعية بتوفير اليد العاملة ولكن بعد أزمة البترول في وسط السبعينات لجأت العديد من الدول الأوروبية الغربية إلى الاستغناء عن اليد العاملة، ما دفع بالدول إلى كبح تدفقات المهاجرين بإغلاق حدودها.

وبمجرد دخول اتفاقية شنغن حيز التنفيذ سنة1995 حسم الأوروبيين موقفهم اتجاه الهجرة غير الشرعية وهذا عبر عملية الأمننة التي لجأت إليها الدول الأوروبية بإتباعها سياسة أمنية صارمة وكذا إبرام اتفاقية مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين فإصرار المهاجرين للوصول إلى الضفة الشمالية يشكل تهديدا للأمن هذه الدول.

أولا - أحداث 11 سبتمبر 2001 وإعادة صناعة ملامح النظام الدولي:

لقد عرفت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة ملامح جديدة في النظام الدولي وهذا بإنفراد النظام الرأس مالي الأمريكي لقيادة العالم بحيث فرض إيديولوجياته وسعى إلى تعميم ثقافته وقيمه على الآخرين كما ساهمت تلك الأحداث في إضفاء نوع من المشروعية في عملية الاستفراد بالسياسة العالمية وتكريس نظام القطبية الأحادية ،كما أعاد تقسيم العالم إلى شمال جنوب ما أعاد من جديد الحديث عن صراع الحضارات الذي أشار إليها "**صامويل هنتنجتون**" بحيث صار الحديث

[1]- آسية بن عزيز، **سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ،ص33 في : 11/06/2017 http://www.asip.erist.dz/en/downArticle /2017 /18/2712تداعيات≠ Ftn30.

على انقسام العالم إلى عالم الخير المتمثل في حضارة الغرب وعالم الشر الذي تمثله بعض الدول العربية الإسلامية المارقة[1].

إذن فأحداث 11 سبتمبر 2001 التي جاءت في إطار سلسلة من العمليات التي تبتها المنظمة الإرهابية المعروفة "بالقاعدة"[2] جعل من الإعلام والنخب السياسية في الغرب الحديث عن ما يسمى الإرهاب الإسلامي فالعديد من التصريحات صادرة من كبار المسؤولين الغربيين على أن الإسلام كدين للإرهاب ويعتبرون.

المسلمون إرهابيون، فهذه الأحداث ربطت بين الإسلام والإرهاب فمن هنا تبين لأوروبا ضرورة إعادة النظر في سلوكياتها وتوجهاتها الأمنية[3]، فهذه الأحداث زادت من حدة أمننة الهجرة في البلدان المستقبلة إضافة إلى بناء خطاب لهذا الموضوع جعله يأخذ طابع أمني وهذا بربط ظاهرة الهجرة بالإرهاب وكذا التهديدات الأخرى كما كان لليمين المتطرف دور فعال في تفعيل هذا الخطاب الأمني وهذا نظرا لمعاداته للجاليات الإسلامية خاصة والأجانب عامة، ولقد أدى قلق أوروبا من انتشار العنف السياسي بسبب الأزمات عبر المتوسط والنزاعات والهجرة وجميع أشكال التهديدات على الفرد والمجتمع وكذا الاختلال في التوازن السكاني بين الشمال والجنوب دفع بالرأي العام والقادة السياسية من نخب وهيئات إلى الاهتمام والاستعجال بإيجاد الحلول لاسيما أن هذه الظواهر، الإرهاب الهجرة غير الشرعية والجريمة تلحق الخطر بالأمن الفردي مثلما تهدد أمن الدولة.

---

[1]- خديجة بثقة ،**السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير (جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013 -2014)ص.52

[2]- حنان لبدي،**التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الإستراتجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي** مذكرة لنيل شهادة ماجستير (جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2014 2015). ص68

[3]- عبد الرزاق الدواي، **في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة** (لبنان : المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسة ط1،2013). ص.80.

ثـــــانـــــيا- أمننة الهجرة غير الشرعية في الخطاب الأوروبي:

لقد تحولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من قضية اقتصادية إيجابية إلى ظاهرة أمنية تشكل تهديدا أمنيا يستدعي معالجته عبر مختلف السياسات المنتهجة من طرف الاتحاد الأوروبي فهذا التحول أتى بعد 1995 كما دعمت أحداث 11 سبتمبر 2001 الخطاب الأمني الأوروبي بحيث تم ربط الهجرة بالإرهاب[1].

إن ما تطرقت إليه مدرسة كوبنهاجن بفضل مفكره "**ويفر**" بأن قضية ما، يمكن أن تصبح مشكلة أمنية وهذا بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يحدث تأمينا أو بالأحرى أمننة وهذا بتقديمه لرهان اجتماعي على أنه يتعلق بالأمن وعليه يحصل على معالجة استثنائية[2].

إذن الهجرة تمت أمننتها للاعتبار المهاجرين كتهديد للأمن المجتمعي ثقافي كان أو اقتصادي فمنذ سنة 2001 ازداد خوف أوروبا من قضية الهجرة خصوصا ذلك المتعلق بقضية أمن الأشخاص والنظام العام فالمهاجرين يشكلون تهديدا للهوية الثقافية والدينية كما يشكلون خطرا على العمل لحصول أرباب العمل على يد عاملة غير مكلفة مقارنة بالمواطن الأوروبي.

ثالثا- الفعل الخطابي:

أشارت المفوضة الأوروبية للمرة الأولى في 1994 إلى حاجة النظر في محاربة الهجرة غير الشرعية كونها لم تعد تقتصر على خطر الاقتصاديات الوطنية بل تتعداها إلي الجوانب الأخرى فهي تعتبر مشكلة عالمية لذا توجب إيجاد حل لمشكلة المهاجرين غير الشرعيين.

---

[1]- خديجة بثقة، **مرجع سابق الذكر**. ص.53.

[2]- عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، **دفاتير السياسة والقانون**، العدد 5،(2011)، ص.110.

ولقد كان لليمين المتطرف بعد النجاحات التي حققتها في الانتخابات الوطنية والأوروبية دور كبير لتحسيسه بمشكلة التهديدات الناجمة من الهجرة غير الشرعية بحيث ربط في خطاباته بين الأمن والهجرة واستعصى إمكانية تحقيق انسجام بين المهاجرين والقيم الأوروبية وهذا ما يؤدي نحو تصور المهاجرين كعدو للهوية والقيم الأوروبية ولأمنها المجتمعي، كما ربطت النخب اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي بحيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة.

إن مشكل إدماج الفئات المغربية مع المجتمع الأوروبي يجعل من هذه الفئات قابلة للتسيير من طرف الحركات الإسلامية التي يتزايد تأثيرها في المجتمعات المسلمة الأوروبية، وهذا ما يعتبر هاجس أمني للدول الأوروبية[1].

1-التهديد الوجودي للهجرة غير الشرعية:

وهي طبيعة التهديد الذي تحمله ظاهرة الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الخطاب الأوروبي على أمنه والإخلال بالهوية المجتمعية إن مشكلة أوروبا الأساسية هي مع الإسلام خاصة والهجرة عامة وهذا ما عبر عنه "**كريستوفر كالدويل**" في كتابه(قضايا الهجرة والاستلام) بحيث أن قلق أوروبا من فرض الجاليات المسلمة قيمها وعاداتها وأفكارها على المجتمع الأوربي وكذا إنخراط الأجيال الجديدة منها في العمل السياسي مما يؤثر على السلوك الانتخابي كما أن الهوية الإسلامية ليست بالمشكلة الوحيدة بل هناك أزمة حقيقية في هوية المجتمعات الأوروبية وتحييد القيم الأوروبية التي يريد المجتمع المدافعة عنها في

[1]- خديجة بثقة، **مرجع سابق الذكر** ، ص54.

مواجهة القيم الإسلامية وكذا فشل فكرة التعددية الثقافية وتجاوز الانتماءات الإثنية والقومية التي كانت سبب في ظهور صراعات عنيفة في أوروبا[1].

كما نجد أيضا الإخلال بالبناء الديمغرافي عبر التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا ما يشكل تهديدا على السكان الأوروبيين الأصليين، أما من الناحية الأمنية فالمهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات الشخصية ما سيؤدي في حالة ارتكاب الجريمة إلى استحالة التعرف على المجرم وبالتالي تتكاثر المشاكل وتتزايد نسبة الجرائم والمجرمين في المجتمعات الأوروبية ،رغم اعتبار المهاجرين غير الشرعيين من بين أهم مصادر اليد العاملة الرخيصة، إلا أنه يشكل مشكلا على سوق العمل الأوروبية لمنافسة اليد العاملة المحلية الأصلية ما يزيد من تفشي ظاهرة البطالة نتيجة اليد العاملة الرخيصة.

تعتبر مشكلة الأقليات خاصة بعد تصاعد الأفكار القومية التي خلقت العديد من الحروب في كثير من الدول إلى التخوف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية على النمو الديمغرافي وكذا الواقع السكاني في أوروبا ما يؤدي إلى خلق أقليات تطالب بحقوقها.

إن المهاجرين غير الشرعيين هو مصدر محتمل لنقل ونشر الأمراض والأوبئة كالايدز...الخ وعدم توفرهم على قدرة توفير تكاليف العلاج يؤدي إلى خطر تفشي أخطار هذه المشاكل الصحية.

2-الفاعل الأمني :

[1]- كارن أبو الخير، ملامح حول الجدل الأوروبي الهجرة والإسلام، **مجلة السياسية الدولية**، العدد172، أكتوبر 2010)، ص ص.89-90.

لقد انتقلت ظاهرة الهجرة من فاعل الدولة كفاعل أمني إلى الإتحاد الأوروبي ككتلة دولية وهذا خاصة بعد 2001/09/11 وهو ما أتى في الوثيقة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي إدراجه الهجرة السرية ضمن أخطر التهديدات التي تمس بالأمن المجتمعي بعد ظاهرة الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل ما أدى إلى إسراع الدول الأوربية لاحتواء ظاهرة الهجرة السرية الآتية من الجنوب بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة.

3-الإجراءات والسياسات:

لقد أتت أمننة الهجرة السرية عبر جملة من السياسات المكللة بإنشاء أنظمة الرقابة ووكالات فرونتاكس واوروفور وكذا إشراك بعض الدول الأخرى كدول الانطلاق والعبور بوضع اتفاقيات ومشاريع شراكة لمواجهة هذه الظاهرة[1].

[1]- خديجة بثقة ،**مرجع سابق الذكر**،ص.ص.55-57.

المبحث الثاني: السياسات والإجراءات في التعامل مع الهجرة غير الشرعية.

إن التحولات الجديدة التي مست بنية النظام الدولي والتحولات على مستوى التهديدات والمخاطر التي كانت عسكرية متبادلة الأطراف أصبحت لا تماثلية تمس بالأمن الإنساني والأمن الوطني والدولي كالجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والأمراض والأوبئة، فهذه التحولات في التهديدات والمخاطر فرضت على الوحدات السياسية بشكل إنفرادي (دولة) كانت أو جماعي (تنظيم إقليمي) إلى وضع مجموعة من السياسات والإجراءات قصد مجابهة هذه المخاطر والتهديدات.

المطلب الأول: آليات الإتحاد الأوروبي لصد تدفقات الهجرة.

إن الاتجاه الأوروبي ودول جنوب المتوسط مصالح مشتركة للحفاظ على التبادل التجاري والاجتماعي والثقافي بينهما ولهذا توجب العمل على كبح التهديدات التي تواجهها هذه المنطقة على حدودها ما يستدعي في ذلك العمل على إنشاء سياسة تعاونية إقليمية مشتركة لمواجهة التهديدات والتعاون في مختلف المجالات.

أولا- آليات اقتصادية واجتماعية وثقافية:

1- الشراكة الأورو متوسطية.

المعروفة بمسار برشلونة المنعقد في المدينة الإسبانية في 1995 من اقتراح إسباني والذي تم تنظيمه من طرف الإتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقة بين ضفتي المتوسط قصد تحقيق وإنشاء سياسات تنموية وتحقيق تجارة متبادلة مرضية بين الشركاء، وتعزيز الديمقراطية والحكم الراشد قصد الوصول إلى أمن واستقرار المنطقة المتوسطية، شاركت فيها 12 دولة، (قبرص، مصر، الكيان الصهيوني، الأردن سوريا، لبنان، مالطا المغرب، فلسطين، تونس وتركيا) إضافة إلى أعضاء الإتحاد الأوروبي.

فعملية برشلونة هي نقطة تحول في العلاقات الأورومتوسطة بحيث أتى بثلاث سلالات من أجل معالجة القضايا المهددة للأمن واستقرار المنطقة بحيث جاءت في السلة السياسية العمل على تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني قصد خلق منطقة سلام في المتوسط، أما السلة الاقتصادية فهي تعمل على بناء منطقة للازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية وتأسيس منطقة تجارة حرة بحلول 2010.

وفي السلة الاجتماعية الثقافية فهي تسعى إلى التقريب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية وتشجع على التجانس والتمازج والتبادل بين التجمعات والتقارب بينها، كما تحمل هذه المبادرة للشراكة الأورومتوسطة بعدين يشمل البعد الأول أي البعد الثنائي، على مجموعة من الأنشطة المشتركة بين الإتحاد الأوروبي ككتلة مع كل بلد على حدى في الجنوب المتوسطي أما بخصوص البعد الثاني هو البعد الإقليمي الذي يمثل أحد الجوانب الأساسية للشراكة الذي يغطي المجالات السياسية، الثقافية والاقتصادية فهذا البعد يركز على المشاكل المشتركة بين الشركاء المتوسطين كما ركز هذا المشروع على العمل في رصد وتحليل وتنبأ بحركات الهجرة والبحث عن أسبابها وآثارها في المنطقة المتوسطية، وتتم هذه العملية عبر جمع إحصائيات الهجرة في المنطقة ونشرها على المواقع أو كذلك إنتاج ونشر الدراسات الموضوعية (قانونية، اقتصادية، اجتماعية)المتعلقة بالهجرة، ويعمل على التدريب على هذه القضايا مثل التوقعات السياسية المتوسطية المالية.

ولقد نص مؤتمر برشلونة على العمل من أجل تطوير الموارد البشرية والتفاهم بين الثقافات وهذا باحترام الثقافات والأديان وكذلك إبراز أهمية قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية.

وجاء في هذا الإعلان ضرورة العمل على زيادة التعاون من أجل تقليل من ضغوطات الهجرة وذلك عبر برامج تكوينية والمساعدة على خلق الشغل والالتزام لضمان الحقوق المعترف بها.

ولقد تم في هذا الصدد توقيع اتفاقيات بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على أن يتم إعادة المهاجرين إلى بلدانهم، ويتعلق الأمر بالأشخاص ذوي الوضع غير شرعي.

إن عملية مكافحة الهجرة غير الشرعية باتت أكثر تعقيدا بحيث قرر وزراء الدول الأوربية إلى وضع برنامج إقليمي في مجال العدالة والشؤون الداخلية وهذا عبر تنظيم عملية للرقابة المشتركة في البحار، ما شجع على بناء منظومة رقابة على حدود أوروبا وخلق فضاء جديد للأمن الأوروبي والتي توصلت بعد كل من قمة "**فالونسيا** "2002 و"**كويت**" مايو2003 وقمة "**تابولي**" في ديسمبر من نفس العام إلى تجسيد الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود المعروفة بالفرونتكس.

كما أنسب الدول الأوروبية تحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة السرية وهذا من خلال عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية من أجل اتخاذ إجراءات كفيلة بتحسن التعاون بين مصالح الأمن والقضاء والجمارك والإدارة، قصد استدراك الدول الأوروبية لدول الجنوب لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

بحيث يؤكد إعلان برشلونة على أن البعد الاجتماعي هو الأساس الحقيقي لاستقرار المجتمعات عبر تنموية الموارد البشرية بالتكوين والتربية والتنمية الاجتماعية وخلق فرص العمل وأهمية مشاركة المرأة في المجتمعات واندماجها في المجتمع وإعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة وقضايا الصحة والإعلام وهذا من خلال سياسة مشتركة.

2- سياسة الجوار الأوروبي:

وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تم نشرها من طرف المفوضية الأوروبية في مارس 2003 في الوثيقة الرسمية الموسومة بـ "**أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرف ودول الجنوب**" والهدف المنشود والمعلن عليه هو إقامة منطقة استقرار وأمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والسياسي.

فمفهوم الجوار ينطوي على ترسيم الحدود التي يدخل الجيران في حيزها وبناء علاقة بين أطراف مختلفة، بحيث تعمل على إيجاد حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار والتركيز على العلاقة التجارية والاقتصادية والعمل مع الدول الجنوبية لوضع أرضية مشتركة للإقامة مشاريع، كمساهمة الاتحاد الأوروبي في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات[1]. (1) وعليه يسعى الاتحاد الأوروبي إلى توسيع دائرة الأمن نحو أوروبا وهذا بعد 2004.

وتقوم هذه السياسية على ثلاث خصائص أساسية وهي:

الأولى تتمثل في مبدأ أن الدول لا تتطور بنفس الوتيرة للفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في أحكام الشراكة بناءا على طلب الشركاء حيث تكون وطيدة وطموحة إذا كانت عملية الإصلاح سريعة وتكون ضعيفة إذ لم يتم الإسراع بعملية الإصلاح.

أما الثانية هي مشروطة العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة التي تعني المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الثقافية.

[1]- حروري سهام، الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، **مجلة المفكر**، عدد5 (مارس 2010). ص.348

وفيما يخص الثالثة هي سياسة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل بلد شريك.

وتقوم هذه السياسة على مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- تكوين مجموعة من الأصدقاء من أجل المشاركة في المنافع وتوسيع الاتحاد الأوروبي قصد الأمن والاستقرار.
- الالتزام بالقيم المشتركة خاصة سيادة القانون والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان.
- تحقيق تعاون أوثق وتعزيز العلاقات الاقتصادية كذلك حرية الوصول إلى السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي الذي يسمح بتحقيق ما يسمى بالحريات الأربعة المتمثلة في حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال وكذا حرية تنقل الخدمات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف توجب إتباع مجموعة من البرامج كبرنامج الإقليمية في شرق أوروبا والضفة الجنوبية المتوسط، كذلك برامج ومواضع متخصصة، ومن أهمها حقوق الإنسان، الديمقراطية، اللجوء، الهجرة، ومكافحة الفقر.

إتباع أيضا برامج عابرة للحدود بمحاولة التحكم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين

ولقد ظهرت مجموعة من التحديات من توسيع الإتحاد الأوروبي والتي تحاول سياسة الجوار التعامل معها للإيجاد الحلول المناسبة لها كتحدي بناء جماعة أمن متعدد الأطراف داخل فضاء الاتحاد دون أن تشعر الجيران أنه مقصون أو مهددون، كذلك إقحام الدول المجاورة على إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة للأمن الاتحاد الأوروبي كالهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة والإرهاب وفي إطار التصدي للهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدا جديدا للأمن الأوروبي يتبنى هذا الأخير فكرة إقامة حزام واقي على أراضي الدول المجاورة الذي يمكن ترجمته إلى أن هذه الدول المجاورة تكون في دور مناطق العزل، حيث تصفية الوافدين إلى أوروبا بتصفية العناصر غير مرغوبة فيها .فقضية الهجرة هي أهم

القضايا التي تناقش وتعرض في الجداول وأعمال الشراكة إذ تعتبر دول الجيران مصدر رئيسي للهجرة ،فهذا التحدي المتزايد فرض على الإتحاد تكثيف الحوار على الشركاء لا سيما الجنوبية بدعوة إلى تعزيز الهجرة القانونية.

خاصة لفئات الطلاب وذوي المهارات والعمل على صد الهجرة غير الشرعية[1].

3- الإتحاد من أجل المتوسط:

أتى هذا المشروع في عهد الرئيس "**نيكولاس ساركوزي** "[2] وهو مكمل لبرنامج الأورو-متوسطي وسياسة الجوار والذي يهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة أمن وسلام وإزدهار عبر إقامة شراكة قائمة على المساواة لتكون محرك للتعاون المتوسطي[3] وحيث ارتكز هذا المشروع على مجموعة من الأهداف.

كإضفاء انطلاقة جديدة على عملية برشلونة قصد تطويرها لتصبح شراكة حقيقية بين الضفتين الشمالية والجنوبية، كما يهدف هذا المشروع إلى دعم التقارب بين المشاركين عن طريق تطوير مشاريع جديدة ملموسة والعمل أيضا على رفع المستوى السياسي لعلاقة الإتحاد الأوروبي وشركائه ويهدف أيضا إلى تقاسم المسؤولية ضد المخاطر المنية الجديدة كالهجرة، الإرهاب، المخدرات وهذا عبر إطلاق مشاريع كبرى ملموسة ذات بعد إقليمي[4].

ولقد كانت هذه المبادرة الفرنسية بقناعة هذه الأخيرة بأن مجالها الحيوي هو جنوب المتوسط وهذا ما يؤكده التاريخ وكذا تسعى إلى إبعاد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة الجنوبية وكما تعمل على تقليص من مشكلة الهجرة غير الشرعية والبطالة وهذا عبر الاهتمام بالمجالات الاجتماعية الصحة، التربوية ومحاولة تحسين هذين العنصرين لأهميتها

[1]- خديجة بثقة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص،106،105.
[2]- بلال قريب، **مرجع سابق الذكر**، ص 111.
[3]- حروري سهام، **مرجع سابق الذكر**، ص،ص348 ، 349
[4]- بلال قريب، **مرجع سابق الذكر**، ص. 112

في الحياة إضافة إلى هذا تسعى فرنسا عبر هذه المبادرة إلى إنشاء مراكز عديدة متطورة في البحث العلمي وإنشاء شبكة نقل بحرية وبرية بين الضفتين أما على الصعيد السياسي تسعى إلى تجاوز الفترات العصيبة لا سيما في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كمفتاح من مفاتيح إنجاح هذا المشروع المتوسطي[1].

ويبقى التحدي الأكبر لهذا المشروع هو نفسه الذي لم تستطيع المبادرات استبعاده كالقضية الفلسطينية كذا العمل على تجاوز الوضعية الأمنية لمنطقة المتوسط خصوصا مع الوضعية السورية التي تعبث على عدم الاستقرار في المنطقة، كذلك الساحل الإفريقي ولاسيما التهديدات الأكثر إثارة كالهجرة والجريمة[2].

ثانيا- الأليات السياسية :

1-مجموعة دول غرب المتوسط (5+5):

ولقد ضم هذا الحوار كل من إسبانيا فرنسا البرتغال كطرف أوروبي والجزائر المغرب وتونس كطرف مغاربي بحيث تجلت حوارات هذا التجمع على المجال الاقتصادي والمجال الأمني وهذا كان في الثمانيات وفي اجتماع الجزائر الذي انعقد في أكتوبر 1991 اكتملت الدول بخمسة أطراف من الشمال وخمسة من الجنوب للدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط وعرف هذا بمجموعة غرب المتوسط 5+5 بحيث تم اقتراح برامج عمل وتعاون بين الدول[3].

---

[1]- فيصل سمارة، **البعد الإنساني في الشراكة الاورمغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط،** مذكرة لنيل شهادة ماجستير، (جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2013)،ص.ص.50-52.

[2]- جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، **مجلة العلوم الاجتماعية**،(2014)، ص ص.8-10.

[3]- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** (الجزائر : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).ص،86.

هذا الحوار هو فضاء مشترك يعزز الفضاءات الأخرى بحيث يعطي واقعا جديدا لعلاقات الشراكة الأور–متوسطة بشكل عام عبر الرهانات المختلفة، البشرية منها والتنميوبة والأمنية وصولا إلى الحضارية.

أ–الرهان البشري: فهو يتناول قضايا الهجرة وكيفية معالجتها مع مراعاة الوضع الدمغرافي في المنطقة المتوسطة ككل والعمل بنظام جديد للهجرة المنظمة كما المنظمة كما يجب تنسيق التعاون فيها يخص الهجرة العشوائية أي غير الشرعية، فمن خلال هذه المقاربة تتحول الهجرة إلى عامل إثراء ثقافي وحضاري متبادل كما تشكل دعامة هامة للتنمية في دول المغرب العربي.

ب–الرهان التنموي: ويتناول المشاكل الاقتصادية.

ج–الرهان الأمني : الذي يشمل موضوع التهديدات اللاتماثلية خاصة الإرهاب وكذا الهجرة غير الشرعية والعمل على معالجة أسباب هذه الظواهر بالعمل المنسق والموحد بين الدول المتوسطية

د–الرهان الحضاري: فهذا الرهان مهم جدا لمستقبل المتوسط لذلك توجب للحملة أو الفكرة الخاطئة التي تنامت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عبر ما يسمى صدام الحضارات كما وصفها "**صامويل هنتغتون** " وتولد النظرة العدائية للعرب والمسلمين[1].

2- بيان الرباط 2006:

لقد طلبت مجموعة من الدول الإفريقية والأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قصد معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا حيث كثيرا ما يمتزج اللاجئين بالمهاجرين في رحلات مختلفة، ولقد أصدر بيان صدق عليه 57 وزيرا من أوروبا وإفريقيا وكان هذا في العاصمة المغربية الرباط في 13 جويلية 2006.

[1]- فيصل سمارة، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص،41-43

ولقد اتفق فيه الأعضاء على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع التزامات الدول المشاركة.

ولقد دعي هذا البيان المنظمات الدولية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها كما أعلنت السويد على تمويلها لخطط العمل المؤلفة من عشر نقاط التي وضعت من طرف المفوض السامي لشؤون اللاجئين، كما أتى أيضا في هذا البيان وجوب العمل على مواجهة مشكل الهجرة المختلطة وغير الشرعية وهذا بمراعاة حقوق كلا من اللاجئين والمهاجرين، وتطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية في القضاء ومحاربة كل أشكال الجريمة ضد مهاجرين كالإتجار بالأشخاص وكذا العمل على كبح مسارات الهجرة غير الشرعية[1].

3- ميثاق الهجرة واللجوء 2008/07/07:

يعتبر هذا الميثاق الذي قدمته فرنسا التزام الإتحاد الأوروبي ودول الأعضاء من أجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة واللجوء[2]، فبإقرارها المبادئ الواردة في هذا الميثاق تكون دول الاتحاد الأوروبي 27 قد اختارت أن تضع دول المنشأ للهجرة غير المشروعة أمام الأمر الواقع.

وتعيد بذلك إلى السطح أحد أعقد الملفات وأكثرها حساسية بين دول الشمال والجنوب نظرا لتداخل الأسباب والدوافع القائمة وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية والاقتصادية والثقافية والسياسية[3].

ولقد جاء في الميثاق مجموعة من المبادئ تحدد فيها إدارة الهجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية والمساعدة على تنمية الدول الفقيرة التي يأتي منها المهاجرين.

---

[1]- عزت أحمد الشيشاني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية** (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، طبعة 1. 2001)، ص ص.151، 152.

[2]- آسيا بوعزيز، **مرجع سابق الذكر** .

[3]- آسياعتروس ، **ميثاق أوروبي** في :2017/08/15 للإطلاع على :
www.tures.com/assabah/ 14917

وكما تتعمد الدول الأوروبية بتجنب منح تصاريح الإقامة الجماعية، ويجري توجيه الهجرة الشرعية للاستقطاب العمال والمحترفين من ذوي المهارات المطلوبة في سوق العمل كما يجب على اللاجئين تقديم طلبات اللجوء من الخارج.

4- الاتفاقيات الثنائية:

بحيث تتم هذه الاتفاقيات بين الدول التي تتعاظم فيها مشاكل المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم أو ما يسمى بعملية إعادة التوطين وهي في غالب الأحيان تعود بالمزايا على الدولة المصدرة للمهاجرين أو على المهاجرين أنفسهم ومثال ذلك:

- إنشاء مراكز للتدريب لإعادة تأهيل المهاجرين العائدين.
- إعانات اقتصادية سواء للدولة قصد تشغيلهم أو إعانتهم للعائدين أنفسهم.
- تخصيص عدد من فرص العمل للهجرة النظامية للعمالة في هذه الدول ومن بين الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الدول نذكر منها :

أ-إيطاليا ومصر:

وتنص على إعطاء الوقت الكافي للسلطات المصرية للإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي كامل التكاليف لعملية الإرجاع[1].

ب -إيطاليا والجزائر:

بحيث تنص على ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسيتهم ولقد تم ترحيل مليون شخص كما منحت الحكومة الإيطالية 1000 تأشيرة عمل للجزائرين في 2008 و1000 أخرى في 2009.

ج-إيطاليا وليبيا:

[1]- **الاتحاد الاوروبي يتبنى مشروعا فرنسيا بشان ميثاق الهجرة**،في : 2017/08/16 للإطلاع على :
www.dizeror.net.nours/internaionnal/2008/7/8

وهي عبارة عن مذكرة تفاهم للحد من الهجرة غير الشرعية وتضمنت تقديم معدات فنية وتجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية في القضاء على الهجرة غير الشرعية.

5-إسبانيا والمغرب:

وهي بين الاتفاقيات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ولقد تم السماح بموجب هذه الاتفاقية 3000 عامل موسمي من الغرب ولا تزيد مدة العمل عن 9 أشهر ويفضل الملتزمون من الذين سبق لهم العمل في إسبانيا[1].

المطلب الثاني: الإجراءات الأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ولصد هذه الظاهرة عملت الدول الأوروبية على تشكيل أنظمة أمنية رقابية وإفتراضية قصد توحيد جهود الفواعل وتسهيل عملية الحد لهذه التهديدات عبر وطنية و تشمل أنظمة الرقابة المادية مجموعة من التنظيمات التي تسهر على الرقابة وضبط أي حركة أو تسلل غير قانوني إلى أوروبا منها نجد :

أولا –أنظمة الرقابة المادية:

1- الوكالة الأوروبية للإدارة الحدود Frontex:

تعد من بين الأجهزة الدولية التي وضعت خصيصا لمراقبة الحدود قصد صد وفود الهجرة إلى أوروبا، أتت هذه الوكالة بعد إتفاقيتي "**ديبلان**" 1و 2 بين عامي 2000و 2001، يقع مقرها في "**فيرسوفي**" ببلونيا بحيث خصصت له ميزانية 87.9 مليون يورو في 2010 كما تمتلك عتاد من 26 طائرة مروحية و22 طائرة صغيرة و113 باخرة إضافة إلى أكثر من 470 شاحنة مزودة كلها برادارات والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب، وهذا يدل على الوسائل المسخرة لهذه الوكالة التي ينتظر منها الكثير قصد صد أو التقليل من هذه التدفقات، كما أن هذا العتاد يدل على أن ميدان التدخل يشمل البحر، الجو والبر

[1]- عزت حمد الشيشاني، **مرجع سابق الذكر** ، ص.ص153-155 .

أي شتى الطرق التي يعبر عبرها المهاجر، والعمل على انتشار الجيد قصد رصد كل التحركات المهاجرين غير الشرعيين.

ومن بين مهامها تعمل هذه الوكالة على تنسيق التعاون بين دول الأعضاء في المجال الأمني وكذا تحليل المخاطر التي تهدد دول الأعضاء لتمكين كل عضو بعد ذلك للعمل على تدريب حرس الحدود.

كما تقدم التقنية اللازمة والمعلومات المتحصل عليها من خلال البحوث[1].

تعمل على التعاون مع منظمات أخرى "**كالانتربول** وهذا ما يوضحه اللقاء الذي دار بين المدير التنفيذي لفرونتكس والأمين العام للانتربول في ماي 2009 وهذا من أجل العمل على قمع الجريمة العابرة للحدود وهكذا الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص.

ولقد اقترحت هذه الوكالة نظام حزمة الحدود الذكي إلى البرلمان الأوروبي وهذا من أجل أوروبا آمنة فهذا النظام من شأنه تسيير وتسريع إجراءات حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وتتألف هذه الحزمة من نظام دخول وخروج EES وبرنامج المسافر المسجلRTP بحيث يقوم الأول على تسجيل خروج ودخول رعايا الدول الأخرى وحساب مدة الإقامة معتمدا على التكنولوجيا الاليكترونية أما الثاني فهو يقوم بمراقبة المسافرين من دول العالم الثالث لدخول الإتحاد الأوروبي مع مراعاة الفحص الدقيق.

2- الشرطة الأوروبيةEUROPOL:

من بين الأسباب التي دفعت إلى ظهور الشرطة الأوروبية هي الجريمة الحديثة وتهريب المخدرات ومن هنا أتى التفكير في إنشاء وكالة أوروبية لتبادل المعلومات المتعلقة بالشبكات الإجرامية وطرق نشاطها ذلك توسعت إلى التهديدات الأخرى كالإرهاب والإتجار

[1]- الأمم المتحدة، الجمعية العامة دراسة إقليمية، **إدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي للإنسان للمهاجرين**، 2013/04/13، ص،15 .

بالبشر والهجرة غير الشرعية بحيث تتولى هذه المنظمة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تنسيق تحركات وتحقيقات التي تتم على مستوى الاتحاد الأوروبي وكما تقوم بدعم فرق البحث المشتركة، لكن ليس لها صلاحيات التدخلات الميدانية كالقبض والتفتيش والمراقبة، وعليه قامت هذه المنظمة بوضع شبكات تهريب المهاجرين تحت رقابتها خاصة تلك التي تستعمل الوثائق المزورة أو تلك التي تعمل بسياسة زواج المصلحة قصد الحصول على الوثائق.

لقد قامت الشرطة الأوروبية بعدة تدخلات من بينها تلك التي كانت في عام 2011 بحيث شهدت قبض أكثر من 7000 مهاجر غير شرعي عبر صربيا إلى المجر والنمسا.

ساهمت اليوروبول في عرقلة شبكة تهريب المهاجرين بدعم من إيطاليا وهذا بعد عامين من التحقيقات أين تم ضبط 26 شخص والعثور على شبكة إجرامية تنشط في كل من فرنسا، ألمانيا واليونان التي تقوم بتزوير وثائق الهوية الأوروبية.

3- الكلية الأوروبية للشرطة CEPOL:

التي تأسست في سبتمبر 2005 فبموجب قرار JAI/681/2005 ومقرها ب"**رامشيل**" في المملكة المتحدة وتضم هذه الوكالة مسئولي أجهزة الشرطة في أوروبا بحيث تعمل على تقديم مساعدات في تكوين الشرطة بسعيها إلى تنمية قدرات أجهزة قمع الجريمة لكي تتمكن من مجابهة مختلف التهديدات والأخطار خاصة تلك التي تعني أعضاء الإتحاد الأوروبي كالهجرة غير الشرعية.

فرغم من أن هذه الكلية لا تتمتع بصلاحيات التدخل الميداني إلا أنها تساهم بشكل فعال من خلال تقديم معلومات للأجهزة مراقبة الحدود عبر شبكة تعليمية إليكترونية.

4- قوات الأوروفورس EURO FORCE:

التي يعود تأسيسها إلى اجتماع **لشبونة** في ماي 1995 من طرف الدول الأوروبية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط وتتكون من قوة برية EURO FORCE وقوة

بحرية EURO MAR FORCE ولها صلاحيات التدخل برا وبحرا للاعتبارات أمنية وإنسانية حسب القادة العامة لهذه القوات وتضم قيادة الأوروفورس قادة من القوات البرية والبحرية لكل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا التي تسهر على حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا وهذا قصد تفعيل فكرة الدفاع الأوروبي المشترك[1].

5- الأوروجيس EUROJUST:

وتعمل هذه الآلية على كل أنواع الإجرام مثل الإرهاب، المتاجرة بالبشر والهجرة غير الشرعية، المخدرات تزوير العملة، غسيل الأموال، الإجرام المعلوماتي وغير ذلك.

لقد تبلورت هذه الوكالة في إطار المشروع الأورو متوسطي في مجال القضاء والشرطة بالمهام المتعددة ونذكر منها خلق جماعات دولية محترفة في القضاة والمحامين لخدمة العدالة.

كما أيضا تسعى إلى تبادل المعلومات في استعمال تكنولوجيا الدولية وتجهيزات أخرى ذات تقنية عالية لتشجيع عملية التحقيق الجنائي وكذا تطوير إمكانياتو شروط التعاون وتبادل المعلومات مع شبكة القضاء الأوروبية في القضايا الإجرامية وتسعى أيضا إلى تبادل المعلومات التقنية والممارستية والإستراتجية بين الاتحاد الأوروبي وبين تطبيقات القانونية لدول الجوار المتوسطي.

تطوير تطبيق القانون بين الدول الأعضاء للإتحاد لأوروبي ودول الجوار المتوسطي من أجل تبادل خبرات وتجارب قصد تحسين ممارسة مكافحة الجريمة المنظمة خاصة ما يتعلق بالمتاجرة بالبشر وكذا العمل على تدعيم التعاون في مجالي القضاء والشرطة وتطوير هذا التعاون بين كل من السلطات القضائية وشرطة بلدان جوار المتوسطي[2].

[1]- بثقة خديجة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 86.

[2]- أمال حجيج، نحو أوروبا متوسطية للشرطة وتسيير الحدود، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد12،(2015)، ص.257

ثانيا-أنظمة الرقبة الافتراضية :

وهي عبارة عن أنظمة مكملة للأنظمة الرقابة المادية بحيث تواكب وتتكيف مع عصر المعلومات بدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في المجال الأمني والرقابي وإدارة أمن الحدود بتكنولوجيا عالية عوض إنشاء أسوار أو سياجات مادية فقط على حدودها الجنوبية.

لقد ميز "**جوزيا هايمن**" بين معنيين للجدار الافتراضي فالأول ضيق يعتمد على استعمال تكنولوجيا متطورة في مجال الحاسوب والمراقبة لتطبيق قانون الحدود من خلال استعمال رادار وهذا لكشف عن حركة الأشخاص وتحديد اتجاهاتهم في محيط الحدود، أما بالنسبة للمعنى الآخر فهو تعريف موسع لهذا الجدار الافتراضية وهذا عبر حشد قوات الشرطة والوكالات العسكرية والإستخباراتية في المنطقة الحدودية، إن استخدام مختلف أساليب التمويه من قبل المهربين والمهاجرين السريين أدى إلى عدم فعالية الجدال الإفتراض بمعناه الضيق فعليه تطلب التطرق إلى التعريف الواسع الذي يعمل على عسكرة افتراضية شاملة للحدود للكشف بدقة عالية على كل الاختراقات غير القانونية.

إن اعتماد الإتحاد الأوروبي دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مراقبة الحدود الخارجية أتى لتعزيز أمن الحدود وتحصينه وهذا عبر نظامي شنغن للمعلمات ونظام المتكامل للمراقبة الخارجية وهذا يعد بالمستوى الأول، أما المستوى الثاني فهو أنواع أخرى من تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمراقبة الحدود خارج المحيط الأوروبي بحيث تم الاعتماد على هذا النوع من الإستراتجية من طرف مجلس الإتحاد الأوروبي سنة 2004 نظام معلومات التأشيرة (visa information vis) الذي يعمل على تسجيل المعلومات البيومترية لطالبي التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بين الدول الأعضاء وتسهيل العمل عليها[1].

1- نظام شنغن للمعلومات SHANGEN INFORMATION SYSTEM SIS:

[1]- خديجة بثقة، **مرجع سابق الذكر**، ص.87.

هي من أهم قواعد البيانات التي تستخدم لضوابط الهجرة والحدود في الاتحاد الأوروبي تم التوقيع على معاهدة شنغن طرف 5 دول أوروبية، ألمانيا، فرسا بلجيكا، لكسمبورغ وهولندا في 1985و بعدها انضمت إليها دول أوروبية أخرى لكن لم يبدأ سريان المعاهد عمليا إلا في 1995[1].

ويتم استخدام هذا النظام من قبل حرس الحدود وكذلك الشرطة الجمارك السلطات القضائية في جميع أنحاء منطقة شنغن لغرض جمع معلومات عن الأشخاص المتورطين في الجريمة أو لم يتم السماح لهم بالدخول والبقاء في الإتحاد الأوروبي.

ويعتبر هذا النظام دليل يضع إجراءات للتبادلات بين دول الاتحاد من معلومات تكميلية عن تنبيهات المخزنة في الهيئة العامة للاستعمالات.

يقوم هذا النظام على العمل ين مجالين أولا مجال الأشخاص والذي يمكن تصنيفه على النحو التالي الأشخاص المتابعين قضائيا واللذين يتم التفتيش عليهم من قبل أجهزة الأمن للدول الأوروبية بغرض تسليمهم لحكومات بلدانهم الأصلية.

الأشخاص المعلن عليهم بعدم القبول، والذين يمكن استدعائهم عند الضرورة بغرض المساعدة القضائية الدولية، الأشخاص المتخفية، الذين تفرض عليهم رقابة صارمة في حالة العصيان والمخالفات أو الإخلال بأمن و استقرار الدولة التي يقطنون بها.

أما بالنسبة للأشياء فهي تخص السيارات والأسلحة النارية والوثائق المثبتة للهوية والنقود البنكية.

2- النظام المتكامل للمراقبة الخارجية SIVE:

يعتبر من أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا بحيث تهدف إلى مسح المناطق البحرية التي يستهدفها المهاجرين السريين، وتم استخدامها في عام 1999 في مضيق جبل طارق

[1]- **معاهدة شنغن**، في 2017/08/25 للإطلاع في :
www.aljazeraa.neet /encylopediia/eeveent/ 2011/8/11

لتوافد أكبر عدد من المهاجرين عبر هذه المنطقة لميزاتها الجغرافية التي تعد أقرب نقطة بين ضفتي الأوروبية والشمال الإفريقي بحيث يتم الاعتماد على التقنيات المتقدمة في مراقبة الحدود بما في ذلك أنظمة الرادار لمسافات طويلة وأجهزة استشعار متطورة التي يمكنها الكشف عن دقات القلب عن بعد وكاميرات حرارية وأجهزة الكشف الليلي وكاميرات مزودة بأشعة ما تحت الحمراء، كذا طائرات هليكوبتر وزواق الحرس.

3- نظام معلومات التأشيرةVISA INFORMATION VIS

ويهدف هذا النظام إلى تسجيل بيانات بيومترية لطالبي التأشيرة وهذا لغرض تبادل المعلومات والبيانات بين أعضاء الإتحاد، كما يمكن تحديث وتعديل هذه البيانات من طرف السلطات الوطنية المختصة[1].

4- جواز المرور الأوروبي:

وهي كخطوة إضافية نحو الطرد والترحيل بأي ثمن حيث تهدف خطة العمل الصادرة في التقاء كبار المسؤولين الأفارقة والأوروبيين بمدينة "**لافاليت**" في نوفمبر 2015 إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية والتجار بالبشر والأسباب الجذرية للهجرة القصرية بحيث تعتمد هذه الخطوة على التعاون الخارجي لدفع البلدان المحيطة على توقيع اتفاقية بشان السماح بإعادة الدخول لتسهيل عملية طرد المهاجرين فهذه خطوة إضافية للإستراتجية الأوروبية بالاستعانة بمصادر، خارجية تسمح وثيقة السفر هذه الصادرة عن دول الإتحاد الأوروبي بترحيل شخص لا يحمل وثائق هوية صادرة عن البلد الثالث الذي يفترض أن يكون من

[1]- خديجة بثقة، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص 81-88.

رعاياه وبالتالي من دون جواز مرور أو تصريح قنصلي في تجاهل تام لحقوق هذا الشخص ولمبدأ المساواة في السيادة بين الدول[1].

5- الإجراءات الأخرى:

ومن بين هذه الإجراءات الأخرى نذكر أسلوب الترحيل بحيث قام المجلس الأوروبي في سنة 2008 بتبني الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة الذي يفرض رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين كما يدعو دول الإتحاد الأوروبي طرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعود وإلى بلادهم.

وكما يعتمد أسلوب الاحتجاز كأحد الوسائل الساعية إلى صد هذه الظاهرة وهذا عبر إنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم في السواحل الأوروبية حيث يحتجزون بها وبعدها يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية[2].

[1]- **تعزيز الوكالة الأوربية لمراقبة الحدود (فرونتكس) استمرار الاتحاد الأوروبي يتجاهل تحذيرات المنظمات في الحكومية التي دقت ناقوس الخطر**، في : 2017/07/30 ، للإطلاع على:

www.migreurop.org/article2743.htm≠ar

[2]- خديجة بثقة، **مرجع سابق الذكر** .ص89.

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا في هذا الفصل إلى مجموعة من الأفكار الرافضة للهجرة غير الشرعية أو للأجنبي بصفة عامة وهذا عبر الفعل الخطابي الذي لعب دورا في إظهار هذه الأفكار المعادية لكل ما هو أجنبي وهذا ما يتجلى عبر اليمين التطرف الذي يأخذ شيئا فشيئا صدى كبير في أوروبا عبر ممارسته العنصرية ورفضه المطلق لما هو غير جنسه وعدم تقبله للغير بحيث أصبح يحشد شيئا فشيئا قاعدة جماهيرية وهذا ما لاحظناه عبر المشوار الانتخابي لمرشحي هذا التيار خاصة في فرنسا أين توصلت زعيمه الحزب المتطرف "**ماري لوبن**" إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية سنة 2017، وما يرجح الكفة إلى دعم رفض كل ما هو أجنبي هي أحداث 11 سبتمبر 2001 فهذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في أمننة الهجرة والمسارعة إلى إيجاد وتطبيق سياسة أمنية قصد احتواء وصد هذه الظاهرة وذلك عبر مجموعة من الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تتجلى في وضع المبادرات الإقليمية كالاتحاد من أجل المتوسط والعمل باتفاقيات، كالعمل بما جاء في بيان الرباط وكذلك تقديم مشاريع تنموية ومساعدات مالية وبرنامج ميدا1و2 قصد رفع التنمية الاقتصادية في الدول الجنوبية للمتوسط إضافة إلى ذلك وضع بعض الإجراءات الأمنية بإنشائها لمجموعة من الفرق التي تحمي الحدود من أي اختراق غير شرعي لها وهذا يتجلى

في دور الشرطة الأوروبية للحدود **أوروبول** وكذا **فرونتكس** إلى آخر ذلك...، إضافة إلى الإجراءات القانونية وأنظمة الرقابة الافتراضية كنظام شنغن و visa.

ورغم كل هذه الآليات والسياسات الرامية إلى احتواء وصد لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلا أنه لم تتوصل أوروبا إلى التحكم المطلق في حدودها وهذا لما تشير إليه الأرقام المتزايدة لعدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية.

الفصل الثالث:

المقاربة الفرنسية والمغربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تمهيد:

إن القرب الجغرافي للمملكة المغربية إلى الاتحاد الأوروبي يجعل منها الطريق المفضل للمهاجرين غير الشرعيين لذا توجب على السلطات المغربية وضع مجموعة من الإجراءات القانونية قصد ضبط هذه التدفقات من المهاجرين خاصة بعد أن أصبحت المملكة المغربية من دولة مصدر وعبور إلى دولة استقرار جراء الجدار الأمني الأوروبي الذي أعاق مرور المهاجرين إلى أوروبا، أما بالمقابل فالدولة الفرنسية التي هي مقصد المهاجرين فهي تتبنى سياسة وطنية تتمثل في إجراءات قانونية إضافة إلى السياسة التعاونية مع الدول الأوروبية الأخرى التي تتبنى سياسة أمنية دفاعية عبر أجهزة الرقابة الحدودية كالفرونتكس والأوروفرس.

المبحث الأول: المنظومة السياسية والقانونية لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية في المغرب

المطلب الأول: الهجرة السرية في المغرب من دولة منشأ وعبور إلى دولة استقرار.

أولا-الهجرة إلى الخارج، المغرب دولة منشأ وانطلاق المهاجر:

تعد المملكة المغربية من الدول التي يهاجر مواطنوها إلى أوروبا بحيث تشير الأرقام إلى الآلاف من المهجرين الغير الشرعيين وهذا راجع لعدة أسباب منها اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

1-الأسباب الاقتصادية:

وهي من بين الأسباب التي تجعل من الشباب المغربي يختار ركوب قوارب الموت كما تسمى متجهين إلى الضفة الشمالية قصد البحث عن فرص العمل وحياة لائقة ذو رفاهية.

إن اقتصاد المغرب بوصفه هشا وذو تابعية للغرب في إطار النهج الليبرالي فرض على المغرب إتباع شروط وتوصيات المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي ما أدى إلى تضرر اقتصاد المغرب الذي يعاني من ضعف التجهيزات في ظل منافسة غير متكافئة ما أدى إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية التقليدية وتضاءلت معه فرص الشغل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فحسب إحصائيات البنك الدولي قدرات البطالة في المغرب بحوالي 37% في صفوف الشباب من النسبة الكلية ولقد مست هذه البطالة بشكل كبير الشباب الحاملين للشهادات العليا[1]، ولقد سجلت نسبة البطالة بين 2014 -2017 ارتفاع منه 9.3%إلى7%. 10

[1]- نزار بركة، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، **المجلس الاقتصادي اجتماعي وبيئي، 2013**، ص،.30.

شكل بياني رقم 01 : معدل البطالة في المغرب بين 2014-2017

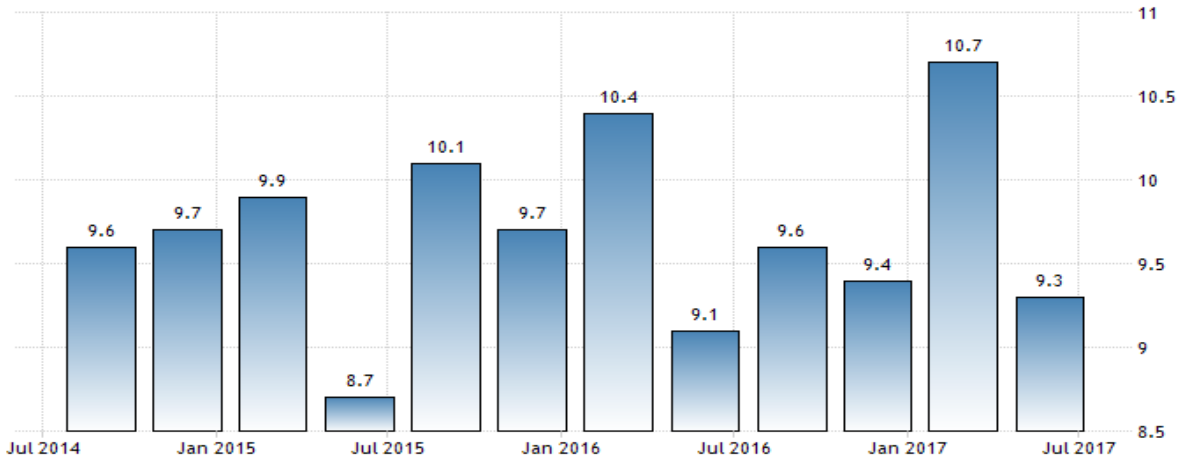

https://ar.tradingeconomics.com/morocco/unemployment-rate

إن التراجع الذي سجل في القطاعات غير الفلاحية كالخدمات والصناعة و التي نجدها بكثرة في المناطق الحضارية أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في الوسط الحضري الذي بلغ 14%.

2-الأسباب السياسية:

لقد أتى في الفصل الأول من الدستور المغربي على أن النظام ملكي دستوري ديمقراطي برلماني واجتماعي إذ من المفترض في النظام السياسي أن يرتكز على فصل السلطات والتوازن والتعاون فيما بينها ويجدر بالإشارة إلى أن مفهوم الملكية الدستورية في المغرب مختلف عن الملكية البريطانية ولا صلة لهما في مفهومها.

فبموجب الدستور المغربي الملك يملك ويحكم وسلطاته ليست رمزية رغم أن الفصل السادس يوضح بأن "القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، والجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتبارين بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له". إلا أنه لا

يضع الملك تحت أي قيود قانونية فالبنية الدستورية تمنح الملك منزلة عليا تسمو على المساءلة والمحاسبة.

لقد عرف النظام المغربي عدة دساتير أخرها في 2011 ويعتبر أكثر انفتاحا مقارنة بالدساتير السابقة بحيث وردت مجموعة من الحقوق الجديدة التي لم يتضمنها ما سبق كالحق في الحياة، الحق في السلامة الجسدية والمعنوية، الحق في الحصول على العدالة، الحق في الرعاية الصحية، الحق في الضمان الاجتماعي[1].

رغم ما جاء به هذا الدستور من إصلاحات في مجال حقوق الإنسان خاصة إلا أن الدولة المغربية تقوم بإستراتيجيات وتقنيات مختلفة للحد من الحريات في نطاق القانون وغالبا ما يكون الصحفيون ونشطاء في حقوق الإنسان هم المستهدفين، ويمكن التمييز بين شكلين من القمع المعتمد من طرف السلطات المغربية بحيث يكون إما بالقمع الناعم عبر الإغراءات والضغوطات النفسية بحيث تحاول الدولة في البداية أن تجذب المعارضين إلى جانبها عبر الحوافز والمغريات كتمويل رحلات وأسفار، منح امتيازات الأعمال التجارية تقديم الوعود بتوظيف الأقارب أو ترقيات في العمل إلى آخر ذلك.

أما بالنسبة للقمع القاسي والتي غالبا ما تكون على شكل اتهامات جنائية أو اعتقالات وسجن بحيث كان نصيب الأسد من هذه الاعتقالات و التهم لناشطون في حركة 20 فبراير ويتم ذلك حتى على أبسط الأفعال التي لا تستدعي ذلك كـ: تعاطي المخدرات (الحشيش غالبا)، تورط في العلاقات الجنسية خارج الزواج أو تهمة الإشادة بالإرهاب ومثال ذلك اعتقال مغني الراب "معاذ بلغوات" الذي كان معروفا في حركة 20 فبراير وذلك بسبب شجار

[1]- محمد مدني، ادريس المغروي وآخرون، **دراسة نقدية للدستور المغربي** (السويد : المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات 2012)، ص.20-18.

بسيط مع مواطن آخر وتم الحكم عليه بالسجن لمدة سنة أما الحقيقة وراء ذلك فهي لنشاطه السياسي وأغانيه التحريضية ضد النظام[1].

ولقد جاء في تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب أن السلطات المغربية رغم الجهود التي بذلتها لتجاوز الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلا أنه لا زالت تسجل العديد من الخروقات الحقوقية في المغرب وهذا لتفشي الفساد في القضاء والتضييق على الحريات الفردية وانتهاك الخصوصيات وتجاهل القوانين المنصوص عليها في الدستور، وكما أشارة تقارير منظمة العفو الدولية أنه ما بين 2010 و2014 قامت قوات الأمن بأعمال تعذيب من خلال الضرب وأسلوب محاكات الغرق، العنف النفسي والجنسي وإجبار الأشخاص على البقاء في أوضاع ملائمة من أجل انتزاع اعترافات بالجرائم وقمع المعارضين[2].

وما يمكن استخلاصه من هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي غالبا ما تسير في وضع كارثي غير لائق بكرامة المواطنين هو السبب الرئيسي لبحث هؤلاء الآخرين على حياة لائقة بهم حسب ما يوضحه الشكل البياني رقم[3].

---

[1]- زين بن مكناسي، **القمع الناعم في المغرب لناشطين في مجال حقوق الإنسان**، في : 2017/10/06 للإطلاع على : https://www.opendemocracy.net/openglobalrights/zine-el-abidine-meknassi

[2]- محمود معروف : **تقرير الخارجية الأمريكية يتمن جهود المغرب لتحسين أوضاع الإنسان**،في : 2017/10/06 للإطلاع على: www.alquds.co.uk/?=683813

[3]- المنظمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة غير متغيرة**، 2010. ص.46.

الشكل البياني رقم3 : بيان حركة المهاجرين من الدولة المغربية 1990 إلى 2010

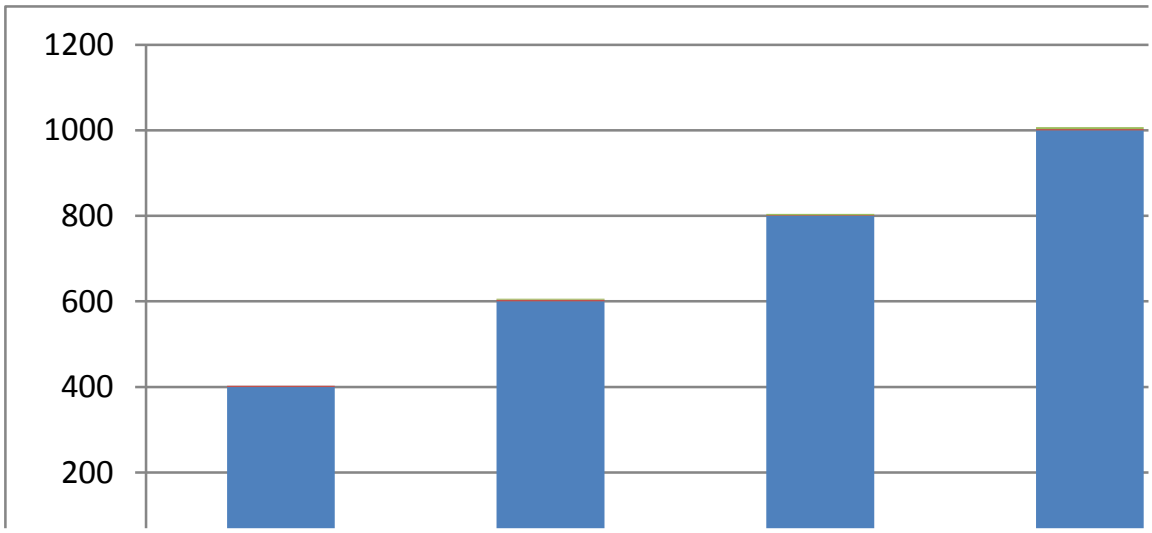

إن نسبة البطالة في المغرب في تزايد من 9.3% إلى 10.7% وهذا ما يفسر تخوف المغاربة من الوضع ما يدفعهم إلى البحث عن فرص عمل في خارج كما أدت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى كبح مسار الاقتصاد المغربي بحيث كان المغرب أهم مستقطبي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 26.5% في 2008 و29.2% سنة 2009بحيث شمل هذا التراجع أهم الدول المستثمرة في المغرب، فرنسا 26-%، إسبانيا57.2-%، المملكة المتحدة 47.1-%.

وعليه كان قطاع السياحي الأكثر تضررا من تراجع هذه الاستثمارات بحيث سجل انخفاض بنسبة 54% في 2008 وكما سجلت القطاعات الثانوية، (البناء الأشغال العمومية، الصناعات التحويلية، المعادن والطاقة) تراجعا ب 4.7% في 2009 بعدما سجلت نموا ب 36% في 2008 و66% في 2007، بحيث تأثر قطاع المعادن من جراء انخفاض الطلب العالمي على الفوسفات كما سجلت الصناعات التحولية نموا ضعيفا جدا لا سميا من تراجع نشاط صناعات تحويل الفوسفاط والنسيج ومواد التجهيز ومعدات التيارات.

كما أثرت هذه الأزمة المالية على سوق الشغل خاصة على قطاع النسيج حيث سجل القطاع خسارة ما يقارب 53000 منصب شغل في 2009[1].

ولقد عرف قطاع الخدمات التسويقية وخدمات الإدارية العمومية تباطأ في وتيرة نموه نتيجة تواضع نشاط التجارة الداخلية المتأثر بارتفاع مستوى العام للأسعار وتباطأ نمو قطاع النقل والاتصالات والخدمات لفائدة المقاولات وبخصوص القطاع السياحي الذي بلغ عدد السياح ما يقارب ب8 ملايين سائح عوض 7.5 مليون، وهذا في 2007 ولكن وبالمقابل سجل تراجعا في المداخل مقارنة مع الارتفاع المسجل خلال السنوات الأخيرة وهذا نتيجة انخفاض في عدد المبيتات السياحية[2].

لقد تزايدت نسبة الهجرة من المغرب إلى أوروبا سنة 1995 إلى غاية 2010 بحيث تعدت 700000 مهاجر وهذا راجع إلى تدني الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية وكثرة البطالة وانتشار الفقر الذي هو من أسباب الرئيسية لهذه الهجرة ولقول "**علي بن أبي طالب**" "الفقر في الوطن غربة والغنى في الغربة وطن".

ثانيا-المغرب دولة عبور:

إن غالبية مهاجري الصحراء الإفريقية يصلون إلى المغرب عبر الطرق البرية أي ما يقارب 86.8%و 13.2% يصلون عبر الطرق الجوية والمعبر الرئيسي الذي يتخذه المهاجرين للوصول إلى الأراضي المغربية هي عبر الحدود الجزائرية مما يقارب 73.5% بحيث توجد منطقتي عبور من الجزائر إلى المغرب وهي عبر منطقة "**مغنية**" وصولا إلى مدينة "**وجدة** " المغربية بنسبة 55.9%أما في المرتبة الثانية هي الحدود الجزائرية المغربية الواقعة في الجنوب بحيث تم العبور منها حوالي 17.6% من المهاجرين وهما المعربين

[1]- المندوبة السياحية للتخطيط، **أثر الأزمة المالية على اقتصاد المغربي**، الرباط 2010، ص.4،في : 2017/09/01 للإطلاع على : https://www.hcp.ma/file/104375

[2]- المندوبة السامية للتخطيط، **الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2009**، الرباط ، ص.21، في يوم : 2017/09/01 للإطلاع على : https://www.hcp/ma/file/102889

الرئيسيين الأكثر استخداما من طرف المهاجرين ، هناك أيضا معبر ثالث هو عبر المحيط الأطلنطي بحيث سجل حوالي 7.2% من المهاجرين أما الحدود المغربية الموريتانية فسجلت 5.7%و حوالي 0.4% دخلوا عبر الموانئ[1].

يرى المهاجرون أن الطريق إلى الجنة –أوروبا– هي عبر مدينتي سبتة ومليلة ،كونها بوابتين في إفريقيا للعبور إلى أوروبا وهذا راجع لقربهما من مضيق جبل طارق بحيث تكون أقرب نقطة إلى أوروبا هي على بعد 14 كلم إلى دولة إسبانيا بحيث يطمح هؤلاء المهاجرين قصد الوصول إلى الضفة الشمالية بحثا عن العمل والاستقرار[2].

لقد جعل الموقع الجغرافي الخاص للمغرب تغيير في وضعيته من بلد إلى أخر للمهاجرين إلى دولة عبور TRANSIT بحيث تضاعف عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الصحراء الإفريقية ولقد أوضح MARC FAWE.

أن برنامج الأمم المتحدة بالتنسيق مع الإتحاد الأوروبي يعمل على مساندة ومساعدة المغرب والدول التي تعاني من هذه الظاهرة عبر إسهام أكثر من 50 مبادرة تخص المنظمات غير حكومية والهيئات الإدارية المحلية في مشاريع مبتكرة تربط بين الهجرة والتنمية[3].

ثالثا-المغرب دولة لاستقرار للمهاجرين غير الشرعيين:

ومع دخول سنة 2000 انخفضت نسبة المهاجرين العابرين إلى أوروبا عبر المغرب وهذا راجع إلى الحراسة المشددة التي فرضتها الحكومة الإسبانية على حدودها إضافة إلى الجهود الدولية والإقليمية التي سارعت بشتى الوسائل المتاحة من أجل التصدي لهذه الظاهرة، وكما أتى بتصريح **لهيلينا مالينو malina heleno** الباحثة المختصة في الهجرة

---

[1]- Mohamed meghar , **le migration irrégulière au Maroc** ,cered,p12

[2]- ريم عزمي ،**مهاجرون غير شرعيون يبلغون الأراضي المغربية أملا في الخلص ..سبتة مليلة بوابة الفردوس أوالجحيم لأوروبا**، الأهرام العربي في : 2017/08/04 للإطلاع على : Arbi.ahrm.org.eg/news.4573/asp

[3]- مجلس الجالية المغربية بالخارج **LE MAROC EST DEVENU UN PAYS DE TRANSIT ET D'ACCEILE DE** MIGRANTS, SUR : www.ccme.org.ma/fr/medias.et.migration/3411

والتجار بالبشر وعضو في الجمعية CAMINANDO FRONTERAS WALKING BORDERS إن عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من المغرب قد انخفض و بالمقابل لوحظ أن السلطات المغربية تضاعف في قمعهم، ولقد أقدمت السلطات المغربية على تنظيف الغابات المحيطة بمدنتي سبتة ومليلة في هذه الأعوام الأخيرة ومضاعفة المجهدات عبر انتشار القوات العسكرية وقوات الشرطة لتحكم في هاتين المنطقتين الحساستين[1].

وبعد فشل كل محاولات العبور بسبب الحواجز المادية والمعنوية تحول منه المغرب من بلد عبور المهاجرين خاصة من إفريقيا وجنوب الصحراء نحو أوروبا إلى بلد استقبال واستقرار لهؤلاء المهاجرين لاسيما بعد الأزمة المالية الأوروبية وما تسببه من مخاطر على الأمن القومي وتفشي الجرائم بمختلف أشكالها.

واتخذ المهاجرين الأفارقة من مناطق الشمال والشمال الشرقي ومدن الرباط، الدار البيضاء، فاس وأغادير والمناطق الصحراوية يستقر فيها القادمون من جنوب الصحراء بعد نفاذ مدخراتهم خلال رحلة الهجرة التي تكون عسيرة[2].

وعلى اثر هذه التحولات والتغيرات في وضعية المهاجرين واستقرار في المغرب إضافة إلى هذه التحديات سارعت السلطات المغربية إلى عملية تسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين عبر برنامج أطلقته في 2013 الذي يقضي إلى منح إقامة إلى المهاجرين غير الشرعيين على أراضيهم بحيث استفاد حوالي 23000 مهاجر إفريقي غير شرعي، كما أوضح مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والإستراتجية الدكتور **خالد السرقاوي السموني** أن عدد المهاجرين مرشح إلى زيادة كبيرة مع انطلاق المرحلة الثانية من التسوية، كما أوضح أن للمهاجر الحق في الحصول على بطاقة الإقامة وفق شروط محددة ككونه قد مضى على

---

[1] - SALMA KHOJA, **LE MAROC EST TOUJOUS UNE PORTE DENTR2E DE LEUROPE,** 2017/02/08 sur l'url : .WWW.HULFPOSTMAGHREB.COM/MIGRANTMAROC EUROPE 14637254html

[2]- جريدة العرب، **المهاجرين الأفارقة يحولون حملهم من أوروبا إلى المغرب**، في :2017/08/10 للإطلاع على : www.arabonline.org/article/ المهاجرون –الأفارقة–يحولون –حملهم من أوروبا/97116

استقراره في البلاد 5 سنوات على الأقل بحيث تهدف هذه السياسة الجديدة للهجرة إلى تسوية أوضاع المهاجرين الأفارقة الراغبين في الاستقرار نهائيا في المغرب بحيث تعترف بطريقة ضمينة بأهمية المهاجرين في تطوير الاقتصاد الوطني وذلك عبر اشتغالهم في مجموعة من الميادين الصعبة وإعادة استثمار أموالهم المكتسبة داخل المملكة[1].

المطلب الثاني: السياسية الوطنية المغربية للصد الهجرة.

إن الوضع المقلق للهجرة غير الشرعية من، عبروا إلى المغرب بات يشكل رهانا أمنيا على المملكة المغربية مما تحمله الظاهرة من أخطار وكذا فرض دول شمال المتوسط الضغوطات على المملكة المغربية للأجل لعب دور الدر كي في البوابة التي توصل إلى أوروبا وعليه اتخذت المغرب مجموعة من الإجراءات القانونية منها وكذا زيادة جهود المؤسسات الحكومية والعمل بالتنسيق فيما بينها قصد الوصول إلى الأهداف المرسومة وتحقيق الأجندة الأوروبية

أولا-التشريعات الوطنية المغربية المطبقة على الأجانب:

تعتبر المملكة المغربية من أكثر البلدان المعنية بالهجرة غير الشرعية في الضفة الجنوبية للمتوسط فهي الوجهة المفضلة للوافدين على أوروبا خاصة لقرب المسافة بينهما وبين أوروبا عبر مضيق جبل طارق إلى إسبانيا بحوالي 14كلم فقط ما يجعل هذا البلد يقدم الخدمات اللازمة للمهاجرين غير شرعيين خاصة عبر شبكات التهريب الكثيرة المنتشرة[2].

وعلى هذا الأساس سارعت السلطات المغربية إلى وضع إجراءات صارمة ضد المهاجرين غير النظاميين الذين يدخلون إلى المغرب بطريقة غير شرعية وكذا المواطنين المغاربة الذين يدخلون أفراد من دول أخرى بطرق سرية وذلك حسب بعض المواد منها المادة

[1]- حسن الاشرف، **أفارقة في المغرب مهاجرون من العبور إلى الاستقرار**، في :2017/08/10 للإطلاع على : أفارقة في المغرب مهاجرون من العبور إلى الاستقرار https://www.alarby.co.uk/siciéty/2017/2/1

[2]- خديجة بثقة ، **مرجع سابق الذكر** .ص117

42 التي تعاقب بغرامة تتراوح قدرهابين2000 و 20000 دلاهم وبالحبس من شهر إلى 6 أشهر لكل أجنبي دخل أو حاول دخول التراب المغربي خرقا للقانون، وتنص المادة 43 على معاقبة بغرامة يتراوح قدره بين 5000 إلى 30000 درهم إضافتا إلى الحبس من شهر إلى سنة لكل أجنبي يقيم بالمغرب دون التوفر على بطاقة التسجيل أو الإقامة وكما تنص المادة 45 على معاقبة كل أجنبي تهرب من تنفيذ قرار الطرد أو إجراء الاقتياد إلى الحدود بالحبس من سنة إلى سنتين إضافة إلى ذلك تنص المواد من 46 إلى 54 بالعقوبة بغرامات مالية والسجن من شهر إلى سنة وذلك حسب الاعتداءات ضد القانون[1].

بحيث دخلت هذه القوانين حيز التنفيذ في اليوم نفسه على ثلاث فروع الأول يتضمن أحكام من 49 مادة في سبعة فصول يدرج فيها تصاريح الإقامة وتجديدها، الطرد والترحيل أما بالنسبة للفرع الثاني فيتألف من 7 مواد من المادة 50إلى 56 كرست للأحكام والجرائم المتعلقة بالهجرة غير شرعية أما الفرع الثالث فهو مكون من مادتين 57 و58 ويتعلق بالأحكام الانتقائية[2].

ومن جهة أخرى سارعت السلطات المغربية إلى التوقيع والمصادقة على عدد من الاتفاقيات الثنائية لحماية مصالح رعاياها في الخارج وعلاوة على ذلك فإن الفصل 31 من الدستور المغربي يتضمن قائمة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تكفلها الدولة وهذا بعد الضغوطات التي مارسها المجتمع المدني وهذا بعدما كان المغرب لم يطبق هذه الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات ما يدل على عزوف السلطات المغربية على احترام حقوق الأجانب على أراضيها لكن بعدها تعهدت الحكومة المغربية باتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين

[1]- الجريدة الرسمية المغربية، ظهير شريق رقم 196-03-1 صادر من 16 رمضان 1424 (11نوفمبر2003) القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة والهجرة غير المشروعة رقم 516، ص ص 18-21.

[2]-Abdelkrim belguendouz ,**immigration et émigration la nouvelle loi marocaine** SAID BOUIZRI UN SIECLE DE MIGRATION MAROCAINE PARIS MONTALIGON 2015), P11.

الاعتراف بحقوق الأجانب في البلاد وذلك من خلال وضع قانون وطني للجوء و إمكانية تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على الأراضي المغربية[1].

ولقد بلغ عدد الطلبات المقبولة لتسوية الوضعية الإدارية للأجانب المقيمين بصفة غير قانونية في المغرب في سنة 2014، 5742 طلب أي 32% من إجمالي الطلبات المسجلة وحسب معطيات الوزارة الداخلية خلال لقاء دراسي حول السياسة الوطنية الجديدة للهجرة واللجوء الذي نظمتها لوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وبالتعاون مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن عدد طلبات التسوية التي تم الموافقة عليها تصل 3075 من الذكور و2667 للإناث أما بالنسبة للطلبات المسجلة حسب نفس المعطيات لعام 2014 فقد بلغت 17 ألف و757 طلب ويمثلون 101 بلد أجنبي أما بالنسبة للحالات التي حصلت على بطاقات لاجئ خلال المرحلة الأولى من التسوية مواطنين من 21 جنسية في مقدمتهم الكوديفوار 47.7% تليه الكونغو الديمقراطي 23.3% ثم العراق 15.3%أما فلسطين 6.31%. المرحلة الثانية فتهم طالبي اللجوء السوريين حيث تم دراسة 268 حالة وبالنسبة للانتماء الطائفي فتعد طلبات اللجوء المقبولة 53% من الأكراد وعليه تدرج هذه السياسة في إطار الإصلاحات الوطنية التي تؤكد إلتزام المغرب بإحترام الحقوق الدولية وفق مسلسل منسجم وواضح لترسيخ دولة القانون بفضل الكرامة والحرية ليس لمواطنيها فحسب لكن أيضا الأجانب المتواجدين على تراب المملكة المغربية[2]، وعليه نستعرض بعض الحقوق اللاجئين والأجانب في المغرب.

[1]- الاورومتوسطة للحقوق–الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان، المغرب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين 2015 ، ص.3.

[2]- المصطفى الاسماعيلي، **المغرب 5791 طلب لجوء من أصل 554 والسوريين في المقدمة**، في : 2017/08/25 للإطلاع على : ahdath.inf/19597 .

1-الحق في العمل:

يضمن الدستور المغربي حق المواطنين في الحصول على دعم السلطات العمومية في مجال البحث عن العمل أو ممارسة عمل حر والتعيين في الوظائف العامة على أساس الجدارة إلا أن مدونة الشغل المغربية تقوم بالتمييز على أساسا لأصلي الوطني في مجال التوظيف أو مزاولة المهنة إلا المغرب يطبق مبدأ الأفضلية الوطنية بحيث يتوجب على الإدارة إثبات بأن أي من المواطنين في سوق العمل المغربي لا يتمتع بالمؤهلات اللازمة للأداء المهام التي تقدم الشخص الأجنبي ، كما لا يمكن لأي شخص أن يعين في إحدى الوظائف العمومية إن لم تكن له الجنسية المغربية و هذا حسب الظهير المؤرخ في 24 فيفري 1958 بشأن النظام الأساسي للوظيفة العمومية أما بالنسبة لحق التنظيم فيحق للعمال الأجانب أن ينتسبوا إلى النقابات شرط أن تكون هذه النقابات مسيرة من طرف مسيرين ذو جنسية مغربية أي أن القانون يمنع تولي الأجانب للمناصب النقابية إذن لا يمكنهم الحصول على الامتيازات التي يستفيد منها زملائهم النقابيون المغاربة كما ليحق للعمال غير المغاربة الترشح لانتخابات ممثلي الموظفين في القطاع الخاص و عليه لا يسمح عمليا لأي أجنبي بتشكيل أي نقابة نظرا للشروط التقليدية المفروضة على تسجيل الجمعيات الأجنبية في المغرب حسب (الظهير 1-5-376-الفصل 5) ما يخالف المادة 40 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

إن توظيف المهاجرين يعتبر مشروطا بقانونية وضعهم (الدخول والإقامة) وبالمقابل الفصل 521 من مدونة الشغل يفرض غرامة تتراوح ما بين 2500 درهم ما يعادل 200إلى 500 أورو على أي شخص يوظف أجنبي من دون تصريح من الوكالة الوطنية للإنعاش التشغيل والكفاءات وتأشيرة من وزارة التشغيل وفي حالة رفض الحكومة منح تصريح عمل يتحمل صاحب العمل نفقة إعادة العامل إلى بلده.

لقد أقر المغرب قانون الهجرة جديد في 2003 حول دخول وإقامة الأجانب في المغرب والهجرة المعاكسة ويحدد الفصل 19 من الدستور نوعين من تصاريح الإقامة للأجانب تسمح لهم بالحصول على عمل.

- بطاقة التسجيل وهي صالحة لمدة تتراوح بين سنة و10 سنوات بحيث تنقسم هذه البطاقة إلى بطاقة الزوار وبطاقة الطلاب وبطاقة العمال إضافة إلى الأجانب الذين يمارسون أنشطة مهنية في المغرب بموجب تصريح.
- بطاقة الإقامة وتمنح الأجانب الذين يمكنهم إثبات إقامة في المغرب دون انقطاع لمدة 4 سنوات وذلك دون مخالفة القوانين والأنظمة السارية وكما يمكن للسلطات المغربية رفض هذه البطاقة إذا أعتبر الشخص يشكل خطرا على النظام العام.

كما يمكن للإدارة حسب المادة 21 من الباب الثالث02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير مشروعة يمكن للإدارة أن تأمر بالاقتياد إلى الحدود بموجب قرار معين في الحالة التالية

-إذ لم يستطيع الأجنبي تبرير دخوله إلى التراب المغربي بصفة قانونية إلا إذا تم تسوية وضعيته لاحقا بعد دخوله.

2-الحق في مستوى معيشي لائق:

القانون المغربي لا ينص صراحة على الحق في مستوى معيشي إلا أن الفصل 31 من دستور 2011 يصون حق المواطنين في الضمان الاجتماعي والسكن اللائق والحصول على المياه والبيئة الصحية والتنمية المستدامة أما بالنسبة للأجانب فلا يتمتعون بحق الحصول على الضمان الاجتماعي أو السكن سواء كانوا من المهاجرين أو اللاجئين[1]، وهذا

[1]- الاورومتوسطية للحقوق، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص4-9.

ما يخالف المادة 27 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم التي تنص على الضمان الاجتماعي وتمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم في دولة العمل بنفس المعاملة التي يعامل بها رعايا الدولة بقدر إستفائهم للشروط التي ينص عليها التشريع المنطبق في تلك المعاهدات الثنائية، أما المادة 28 التي تنص على حق المهاجرين وأفراد أسرهم في تلقي أي عناية طبية تكون مطلوبة بصورة عاجلة لحفظ حياته و المادة 61 التي تنص على حق العمال الأجانب بالحصول على السكن[1].

3-الحق في الحصول على الرعاية الصحية:

عادة ما يكون جميع العمال المهاجرين في المغرب ممن لديهم عقود عمل مسجلين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هم بالتالي يستفيدون من التأمين الصحي الإجباري الذي يغطي تكاليف الأدوية والرعاية الصحية في المستشفيات.

أما بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين فلا يستفيدون من هذا النظام إذن أن الاستفادة منه مقتصرة على حاملي الجنسية المغربية والحاصلين على تصريح إقامة إلا أن وزارة الصحة أصدرت في 2003 تعميما بعنوان مراقبة الوضع الصحي للمهاجرين السريين على الحدود، ما يسهل من رعاية مؤسسات الصحة العامة اللاجئين، والمهاجرين الذين دخلوا الأراضي المغربية بطريقة غير قانونية.

4-الحق في التعليم :

لا يضمن الدستور المغربي الحق في التعليم إلا لمواطنيه وهو ما جاء في الفصل 31 على الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر ذو جودة .....إلخ ومع ذلك لا يمنع التحاق الأجانب بالمدارس المغربية وفي العام الدراسي 2013-2014 وجهت وزارة التربية

[1]- الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم اعتمدت** بقرار الجمعية العامة 45، ديسمبر 1990 .

الوطنية والتكوين المهني تعميما رسميا للأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين تدعو فيه إلى تعزيز اندماج التلاميذ والطلاب من دول الساحل وجنوب الصحراء الكبرى في نظام التعليم الوطني المغربي[1].

ثانيا- الاتفاقيات الثنائية التي تعمل بها المغرب في تنظيم الهجرة:

رغم سد أوروبا للأبواب الهجرة منذ السبعينات إلا أن توافد المهاجرين من المغرب وشمال إفريقيا إليها مازال مستمرا وهذا نظرا لمعاناة الدول الأوروبية من 11 مليون مهاجر بصفة غير شرعية ما يزيد من اضطرابات وقلق هذه الدول خاصة بعد رفض التيارات المتطرفة للجنسيات الداخلة على المجتمع الأوروبي، فلهذا يعتبر ملف الهجرة من بين أهم الملفات السياسية بين المغرب والإتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للغرب فتعتبر هذه الهجرة مهمة كونها مصدر لجلب العملة الصعبة عبر مواطنيها وكذلك أيضا هي تعمل على تخفيض الضغط الديمقراطي الذي تعاني منه المغرب كما شجعت على تصدير اليد العاملة إلى الخارج بعدما أن كانت عاجزة عن توفير وتلبية حاجيات الضرورية وتغطية حجم الطلب لسوق اليد العاملة ما أدى بآلاف المواطنين المغاربة إلى الهجرة بحثا عن حياة أفضل رغم المخاطر المترتبة عن ذلك بحيث يكون بداية حلمهم عبر إسبانيا كونها الأقرب إلى المغرب.

وعلى خلاف ما يريد أن يوحي به الإتحاد الأوروبي من تحميل المغرب وحده مسؤولية هذه الظاهرة لقد أكد العاهل المغربي محمد السادس، أن المغرب لا ينكر الهجرة السرية وهو ليس بغافل عنها لكن مواجهة هذه الآفة مسؤولية مشتركة مع الإتحاد الأوروبي.

أهم الاتفاقيات الثنائية بين المغرب ودول الإتحاد الأوروبي، يمكن الإشارة إلى:

[1]- الأورو-متوسطة للحقوق، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص11.10.

1-الاتفاقية المغربية الاسبانية : 1995

تشكل الجالية المغربية في إسبانيا أكثر من 100 ألف مغربي بصفة قانونية و60 ألف بصفة مؤقتة ما يجعلها الجالية الأولى في إسبانيا وعليه دعت المغرب على ضرورة تبني إستراتجية محكمة في ظل تعامل إسبانيا مع مشكلة الهجرة السرية بالمنطق الأمني المحض بحيث تضع المغرب عنصر التنمية كحل جاد وشامل لهذه الظاهرة والعمل على تجاوز كل مقاربة أمنية ضيقة من شأنها أن تحول المغرب إلى مجرد دركي على أعتاب أوروبا وأمام خطورة الموضوع وأهميته بادرت كل من إسبانيا والمغرب في 1992 لتوقيع إتفاق يؤطر التعاون المشترك من أجل مواجهة المشكل بتنسيق الجهود للحد من تدفقات الوافدين السريين نحو إسبانيا.

إن هذا الاتفاق ذو طابع أمني تم توقيعه من طرف توقيعه من طرف وزير الداخلية المغربي بحيث التزم المغرب بموجب هذا الاتفاق منع المهاجرين السريين من المرور عبر أرضهم نحو أوروبا بطرق غير شرعية واستقبال كل المهاجرين السريين الذين دخلوا الأراضي الإسبانية عبر المنافذ المغربية بعد طردهم من إسبانيا، ثم أتى اتفاق جديد بين الطرفان في 1995حول موضوع الهجرة وهذا بعد انتهاء صلاحية الاتفاق السابق بحيث أضيف بندا جديدا في هذا الاتفاق يلزم فيه المغرب تكثيف دوريات حفظ السواحل لرصد تحركات المهاجرين غير الشرعيين وفي عام 2000 تم توقيع اتفاق يتم بمقتضاه تبادل الزيارات بين رجال شرطتي البلدين بهدف مكافحة شبكات الهجرة غير الشرعية ولقد أثار "**اوصون ميغل**" المكلف السابق بتنظيم حملة ملاحقة المهاجرين السريين أن هناك ما لا يقل عن 15 شبكة مافيا للتهريب المهاجرين بين شمال المغرب وجنوب إسبانيا وعليه قامت السلطات الإسبانية بإنشاء مراكز المراقبة الإليكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلى ورادارات حساب المسافات.

والملاحظ أنه في الوقت الذي تتلقى فيه إسبانيا الدعم الأوروبي لمحاربة الهجرة السرية تعمل من جهة أخرى للضغط على المغرب قصد القيام بعمل مماثل.

من دون أن تراعي نقص الوسائل والإمكانيات للقيام بذلك بحيث صرح وزير الداخلية المغربي السابق "**العنيكري**" أن المغرب لوحده عاجز عن مكافحة الهجرة السرية وهذا النقص وتدني في إمكانيات اللازمة وكذا غياب الدعم اللوجيستي الذي من المفروض أن يقدم له وبحلول 2011 شهد التعاون بين المملكتين تطور ملحوظا وصل إلى درجة بناء سور ثالث يحيط بمدينة مليلية المحتلة 2014 وهذا لمنع تسرب المهاجرين إلى إسبانيا وقبول بعض المرحليين منهم رغم اعتراض الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على الظروف التي تجري فيها عملية الترحيل من سبتة ومليلية، نحو المغرب الأمر الذي جعل الدولة الإسبانية تثني على التعاون المغربي.

2-التعاون المغربي الفرنسي:

لقد كانت فرنسا منذ الستينات تستقبل عداد كبيرة من المهاجرين المغاربة و ما ساعد أيضا على توافد هؤلاء المهاجرين هو القانون الفرنسي الذي يسمح بالتحاق الزوج أو الزوجة أو الأبناء بذويهم وبحلول 2007 قدر عدد الجالية المغربية بفرنسا بنحو 187 113 1 وعليه تعتبر ثاني أكبر جالية أجنبية بأوروبا وبسبب تنامي الهجرة السرية ومضاعفتها الخطيرة تحولت منذ التسعينات إلى مشكلة ذات بعد إستراتيجي في السياسة الداخلية الفرنسية حيث أضحت أكثر تسيسا كما تطورت إلى ورقة للمزايدات بين الفرقاء السياسيين ورهان انتخابي بالغ الأهمية وعليه توجب على السلطات الفرنسية اتخاذ إجراءات قصد كبح هذه الظاهرة وهذا عبر العمل في إطار سياسة التعاون بدل انتهاج سياسة الخطاب الردعي وهذا ما يتجلى في تصريح الرئيس الفرنسي السابق "**جاك شيراك**" سنة 1996 بقوله "يجب اليوم رفض الهجرة السرية رفضا مطلقا، وإذا لم نرد مهاجرين سريين فيجب بذل جهود

التضامن الدولي الضروري لمساعدة هؤلاء على العودة إلى بلدانهم بمنحهم إمكانية عيش أفضل ".

وتعد التجربة الفرنسية المغربية مهمة بحيث تدخل في إطار ما يسمى بالتنمية المشتركة ولقد اهتم هذا البرنامج بالعمل على توجيه السياسية الفرنسية للهجرة نحو مفهوم التنمية المشتركة والتي تصبوا إلى تسهيل الإمكانيات الاستثمارية للعائدين إلى دولهم.

3-التعاون المغربي الايطالي 1997:

يقيم في إيطاليا حوالي 120ألف مغربي من بينهم 20 إلى 25 ألف مهاجر سري وعلى هذا الأساس تم التوقيع اتفاق تعاون في مجال الهجرة سنة 1997 ولقد ركز هذا الاتفاق على ضرورة محاربة الهجرة السرية والعمل على تسهيل إعادة المواطنين المغاربة الموجودين في وضعية غير قانونية بإيطاليا وهذا في إطار احترام حقوق الإنسان.

قد بادرت الحكومة الإيطالية بعد الاتفاقية الموقعة بينها وبين المغرب على ترحيل جماعي لألاف المهاجرين إلى المغرب رغم معارضة سلطات هذا الأخير هذا الأسلوب أدى إلى عقد اتفاق جديد بشأن ترحيل المهاجرين وفق شروط مقبولة كأن يكونوا في وضعية غير قانونية وأن يتم احترام كرامتهم من طرف السلطات الإيطالية وأن تتم عملية الترحيل في ظروف مماثلة وما يمكن ملاحظتها أن الاتفاقية المغربية الإيطالية حول الهجرة السرية مجرد إطارات قانونية للمقاربة الأمنية الإيطالية التي تجعل المغرب مجرد دركي يعمل على ضمان أمن أوروبا من الجنوب الغربي.

4-التعاون المغربي البرتغالي 1999 :

لقد حضي الموضوع بنفس الأهمية التي حضي بها لنفس الدول الأخرى باعتباره بلد منتميا للحوض المتوسط سياسيا وجد نفسه في مواجهة ظاهرة الهجرة السرية من الجنوب إلى

جنة الشمال وعليه وقعت الحكومتين المغربية و البرتغالية اتفاقا للتعاون في ميدان مراقبة الحدود من تدفق المهاجرين وهذا في عام 1999 كما أضاف هذا الاتفاق التزاما آخر على عاتق تحمل القسط الأكبر من هذا التعاون[1].

-الاتفاقية الأورو مغربية :

ولقد ركزت هذه الاتفاقية على عدة جوانب منها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعليه حضي الجانب الاقتصادي بالأهمية الكبيرة من غيره وهذا راجع إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة المتعلق التنمية.

رغم ذلك لا يمكن أن يتم عزله عن ما هو سياسي واجتماعي وثقافي، وما يمكن تلخيصه من التعاون الاقتصادي هو العمل على إلغاء التدريجي لكل أنماط الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية الأصلية سواء كانت مغربية أو أوروبية والعمل على تحرير التجارة في المنتجات الزراعية المغربية والأوروبية أما المجال السياسي فأكدت الاتفاقية على عمل الطرفات لتسوية القضايا ومناقشتها لاسيما المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية.

أما من الناحية الاجتماعية والثقافية فهي تشمل حرية حركة القوى العاملة من دولة إلى أخرى ومدى الالتزام بالقوانين ولوائح الدول المضيفة، والحد من الهجرة غير الشرعية و الانخراط في حوار ثقافي بين الطرفين[2].

---

[1]- أنس صنهاجي ، العمق الاستراتيجي للحدود في اتفاقيات الشراكة و التعاون بين الغرب و أوروبا ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص ص119-124.

[2]- أمين خلفون ، **المقاربة الأمنية في الشراكة الاورومغاربية**، مذكرة ماجيستير (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2005 2006) ،ص.ص87-88.

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: فرنسا دولة الأكثر استقطاب واستقبال.

تعتبر فرنسا من بين الدول الأكثر استقطابا للجاليات المهاجرة من بين البلدان الأوروبية الأخرى وهذا راجع لعدة أسباب تتميز بها الدولة الفرنسية بحيث توصف في عين المهاجر على أنها جنة فوق الأرض وتقع في الجزء الغربي من القارة الأوروبية وتطل على البحر الأبيض المتوسط وتقدر مساحتها ب 6340ألف و801كلم2 عاصمتها "**باريس** "من بين العواصم الأكثر استقطابا للسياح المسماة ب "مدينة الحب " أما نظمها السياسي فهو نظام جمهوري، تمتاز بأراضي زراعة خصبة وثروات طبيعية كالمعدن الفحم، الحديد البوتاسيوم، الزنك، اليورانيوم ،و تمتاز بمناخ متوسطي معتدل، أما من ناحية السكان فيقدر عدد السكان بالتقريب 70مليون نسمة[1].

ويتكون سكان فرنسا من مجموعات عرقية مختلفة "سلتيون"، "لرتينيون" إضافة إلى أقليات أخرى كالجرمان، المغاربة والباسكيين أما من ناحية الديانات 51% هم كاثوليك، 31% ملحدين،4% مسلمين، 2% مسيحيون بروتستانت، 3% يهود، 1% البوذية و7% ديانات أخرى فالمجتمع الفرنسي في تجانس مجتمعي وهذا ما تبرزه هذه التركيبة الدينية[2].

أما من ناحية الاقتصاد تعد فرنسا من بين دول الاقتصادية الكبيرة في العالم وما يدل على ذلك هي مجموعة من المؤشرات كالناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر ب 2.739 ترليون دولار، ويقدر الناتج الفردي السنوي ب 35 ألف و700 دولار وما يسمح للفرد بالعيش بكرامة ورفاهية ومن أهم المنتجات الفرنسية : الطائرات السياحية المواد الكيميائية، الحديد، الأجهزة الاليكترونية، الحبوب ...إلخ[3].

---

[1]- فرنسا، في : 2017/09/30 ، للإطلاع على: www.alzeera.net/encyclopedia/conries/2014/11/3

[2]-احسان العقلة، **ما هو عدد سكان فرنسا**، في :2017/10/01 للإطلاع على : ما هو عدد سكان فرنسا/mawdoo3.com

[3]- **مرجع سابق الذكر**.

في عام 2015 حقق الاقتصاد الفرنسي نتائج إيجابية جدا وهذا حسب تقرير الذي أصدرته "**بيزنس فرنس**" بحيث أتى أن 962 شركة أجنبية قررت الاستثمار في فرسا ما ساهم في الحفاظ على 33 ألف و682 وظيفة.

وكما سجلت الصادرات الفرنسية ارتفاعا في نفس العام بلغت455.1 مليار يورو وهي ثالث بلدان العالم المصدرة للخدمات[1].

وتعتبر فرنسا أول منتج فلاحي للإتحاد الأوروبي وعليه تشكل الفلاحة الفرنسية نشاط اقتصادي بامتياز إذا بلغت حصة فرنسا من مجموع الإنتاج الفلاحي الأوروبي23%نسبة 2013 وكما في نفس السنة أول مصدر عالمي لمنتجات الصناعية الغذائية وثاني مصدر للمواد الفلاحة وثالث مصدر للقمح فدائما ما تحل فرنسا المراتب الأولى في النتاج والتصدير الفلاحي[2]. وهذا ما يبينه هذا الشكل 1.

شكل البياني رقم 1: إنتاج الحبوب في فرنسا

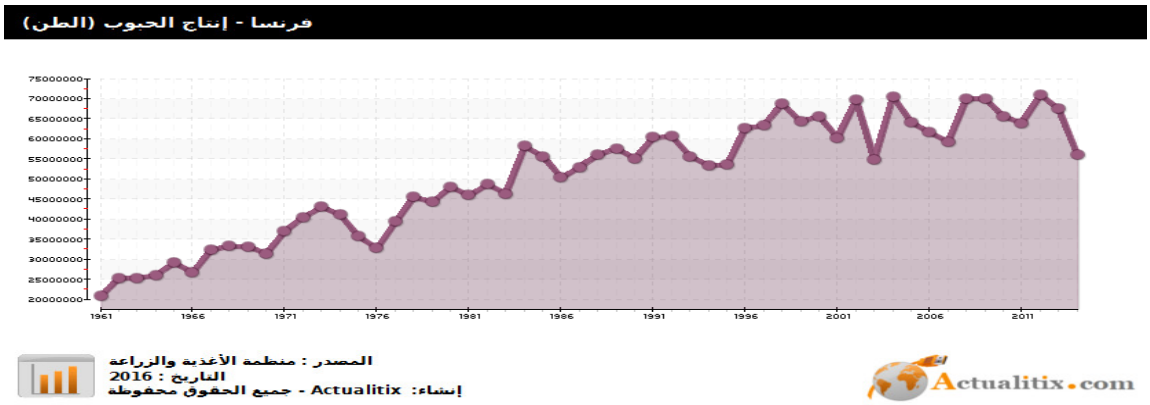

[1]- **تد وبل الاقتصاد الفرنسي في عام 2015 الاستقطاب و الحركة و الابتكار** ، في 25/08/2017للإطلاع على : https://jo.ambufrance.org

[2]- عبد الحكيم الفلالي، **إلى أي حد أن تعتبر فرنسا قوة فلاحية وصناعية داخل بلدان الإتحاد الأوروبي**، في : Ekala data.com/32T3/001KKHPYA.CR6-WJ-95H60.PDF للإطلاع على : 2017/08/25

لمنظمة الأغذية والزراعة بحيث سجلت فرنسا ارتفاعا كبيرا في إنتاج الحبوب بحيث قدر في سنة 2011 أكثر من70000000 طن من الحبوب ما يدل على نجاح السياسة الفلاحية الفرنسية[1].

أما بالنسبة للصناعة الفرنسية فهي تساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي لفرنسا 26.4% وكذلك نجد الإنتاج الصناعي الفرنسي يحتل المراتب متقدمة عالميا في الصناعات الكيماوية والمنتجات الرفيعة ثم صناعة الأسلحة والصناعة الغذائية مما جعل الصناعة الفرنسية تحتل مراتب متقدمة على الصعيد العالمي.

وتتوفر فرنسا على مناطق صناعية كبرى أهمها بالشمال بين باريس ولوهافر والجنوب الغربي في ليون، مرسيليا إلى آخره وما جعل من فرنسا قوة صناعية وفلاحية وصناعية هو توفرها على مؤهلات بشرية تقدر ب أكثر من 65 مليون نسمة ولكن رغم ذلك تواجه فرنسا مجموعة من المشاكل والتحديات وأهم المشاكل التي يمكن ذكرها هو المشكل الديمغرافي والاجتماعي بحيث تعاني من مشكل الشيخوخة وتزايدها[2].

ما يجعلها تحتاج إلى يد عاملة شابة وهذا ما لا يجده إلا في الجاليات المهاجرة إليها ما يدفع بشباب جنوب المتوسطي خاصة إلى انتهاز الفرصة والسعي وراء إيجاد سبيل إلى الدولة الفرنسية قصد البحث عن عمل. وتقدر نسبة البطالة في فرنسا بحوالي 10.2% ويوضح الشكل البياني التالي:

[1]- https://actualitix.com/contries/fran/ar

[2]- عبد الحكيم الفلالي ،**مرجع سابق الذكر.**

الشكل البياني 2 معدل البطالة في فرنسا

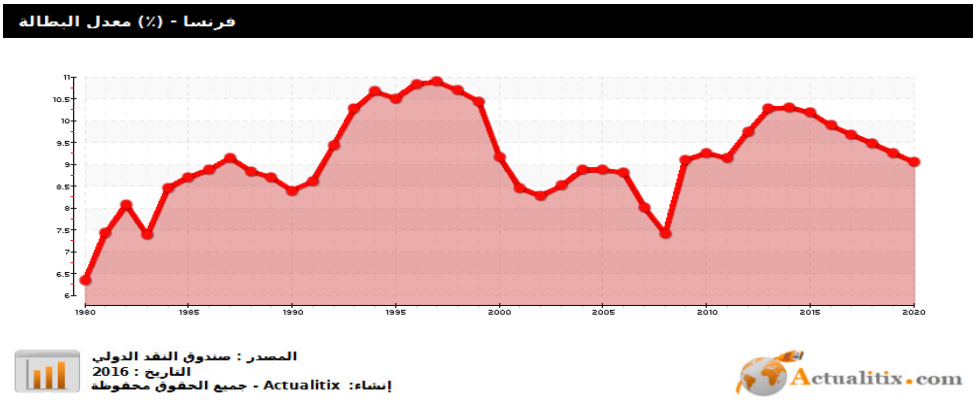

Source : https://ar.actualix.com/contry/fran/ar

أن نسبة البطالة في تذبذب لكن في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 عرفت ارتفاعا فاقت10% إلى 11% أما بالنسبة لفترة ما بين 2000 إلى 2015 عرفت انخفاضا ثم صعودا وهذا جراء الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 لكنها لم تتجاوز 10.5% ومن الواضح حسب تنبؤات صندوق النقد الدولي أن هذه النسبة مرشحة لانخفاض وهذا نظرا للسياسة الاقتصادية الفرنسية وخلقها للعديد من مناصب الشغل ما يقلص من نسبة البطالة فهذا من أحد العوامل التي تجعل المهاجر يختار فرنسا كون البطالة منخفضة ما يطمح فيها للإيجاد فرص عمل تضمن له العيش بكرم.

التنمية البشرية، تعد فرنسا من بين الدول الكبرى التي تسجل نسب مرتفعة في نسبة التنمية البشرية بحيث سجلت ارتفاعات ملحوظة من سنة 1995 إلى 2014 وهذا حسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2016 في الشكل البياني3.

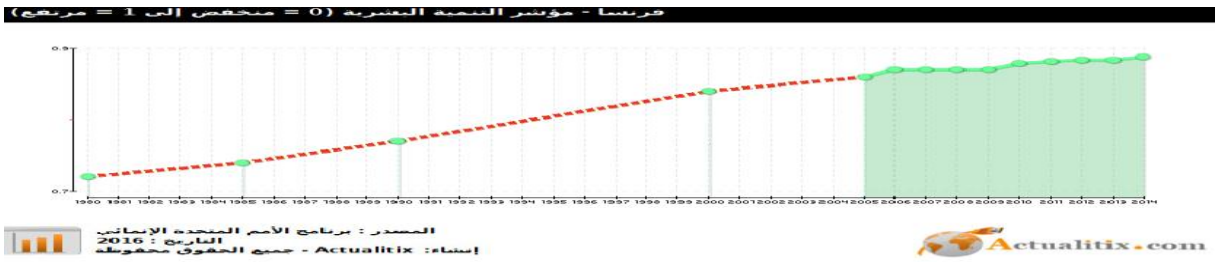

شكل بياني3 نسبة التنمية البشري في فرنسا. Source :https://ar.actualix.com/contry/fran/ar

أين تم تسجيل حوالي 0.8 في 1995 ونسبة تقدر بحوالي 0.87 إلى 0.89 2014 فهذا المؤشر إن دل على شيء فهو يدل على نجاح البرنامج الإنمائي المتبع من طرف الإدارة الفرنسية ما يجعلها في المراتب الأولى عالميا ويوفر متطلبات وحاجيات المواطن.

إن كل هذه المزايا تجعل في نفس المهاجر رغبة تحفيزية من أجل الوصول إلى الدولة الفرنسية قصد الحصول على فرصة من الرفاهية التي يحظى بها المواطن الفرنسي.

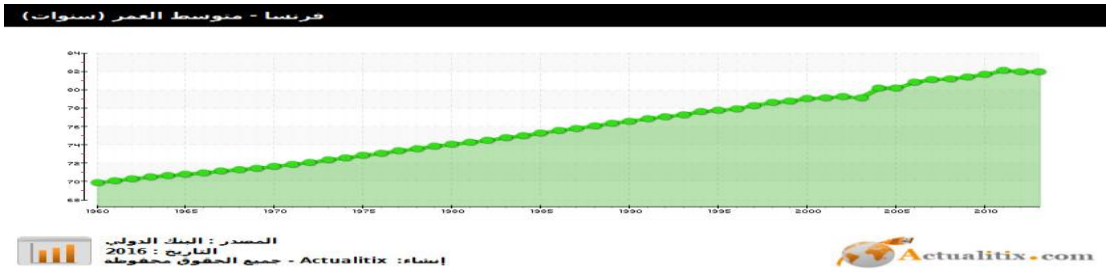

الشكل البياني 4: متوسط العمر في فرنسا Source :https://ar.actualix.com/contry/fran/ar

يشير الشكل التالي إلى أن نسبة العمر في تزايد من سنة 1995 إلى غاية 2010 فهذا التزايد يعكس الرعاية الصحية التي يحظى بها المواطن الفرنسي بحيث أن النفقات الصحية الفرنسية ازدادت من 1995 إلى 2013 بحيث سجلت في 2013 11.7% من إجمال الناتج المحلي مقارنة بأقل من 10.4% سنة 1995 وهذا حسب إحصائيات البنك الدولي وبالمقابل سجل معدل الوفيات لكل 100 شخص انخفاض من 11.5% سنة 1960 إلى 8% سنة 2011، وهذا مايو ضح هذا الشكل 5.

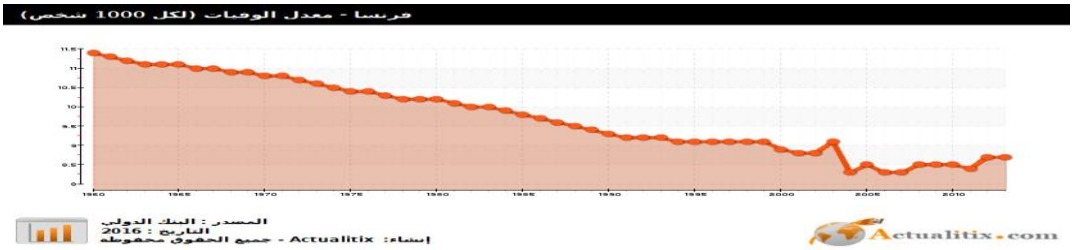

الشكل البياني 5: معدل نسبة الوفيات في فرنسا Source :https://ar.actualix.com/contry/fran/ar

إن هذه الإحصائيات إن دلت على شيء فهي تدل على الرفاهية التي يحظى بها المواطن الفرنسي والرعاية الصحية التي تسهر السلطات الفرنسية على تحسينها عام بعد عام[1].

إن بعض النخب في فرنسا خاصة الأحزاب الشيوعية تساند المهاجرين المتواجدين في فرنسا الذين لم تتم تسوية أوضاعهم بحيث طالب بمنح بطاقة إقامة وكل الوسائل الضرورية التي تسمح بالعيش الكريم في فرنسا ووصفت قانون **ساركوزي** للهجرة على أنه بقانون مخجل بحيث أستعمل هذه القضية قصد صرف النظر عن المشاكل ذو أهمية أكثر والتي فشل فيها سياسة كانت أو اجتماعية وكما وصف " **باتريك براوزاك** " نائب شيوعي على أن بطاقة المهارة والموهبة هي بمثابة البحث عن عبيد وإعطاء الأفضلية للقدرة الجسدية.

كما أدانت الناطقة الرسمية لكفاح العمال "**أرلاتلاكيب**" مشروع قانون ساركوزي وطالبة بتسوية أوضاع المهاجرين بمنحهم بطاقة إقامة واعتبرت أن مهما كانت جنسياتهم أو أصولهم يبقى جميع العمال جزء من طبقة عاملة واحدة[2].

إن مثل هذه المواقف من طرف النخب والمجتمع المدني التي تدافع على المهاجرين خاصة الذين لم يتم تسوية أوضاعهم تعتبر بمثابة حافز من الحوافز الدافعة إلى الهجرة.

ولقد أشار الرئيس الفرنسي السابق "**فرنسوا هولا ند**"، "بمطالبة الفرنسيين إلى عدم ترك الساحة خالية أمام من يوظفون خطابات الخوف من اضمحلال الدولة " وكما أضاف أيضا انتقادا لمن يريد بتحجيم فرنسا بحدودها الجغرافية ، وينادي تقوقعها وانغلاقها على الآخرين

[1] -HTTPS://.actualitix.com/contry/fra/ar

[2]- هايل ناصر، **الهجرة –منتقاة –وليست –مفروضة، الحوار المتمدن**، في 2017/08/24، للإطلاع على : https://www.ahwas.org/debat/show.art=64954,

ولم يكتفي **هولاند** بذلك بحيث أعاد إلى ذاكرة الفرنسيين تاريخ هجرتهم إلى الخارج، وفي نفس الوقت يشجع إعطاء المهاجرين الحق بالاقتراع فأهمية هؤلاء تكمن في ربح تأييد المهاجرين لهؤلاء الأحزاب السياسية طمعا في قاعدة انتخابية عريضة ما أدى أيضا إلى هذا التوجه كون أن المجتمع الفرنسي يعاني من الشيخوخة ولتجاوز هذه العقبة توجب دمج المهاجرين قصد تفعيل العجلة الاقتصادية وهذا ما بينته الدراسات التي أعدت من طرف خبراء اقتصاديين من جامعة "ليل" الفرنسية لمصلحة وزارة الشؤون الاجتماعية أن هؤلاء المهاجرين يشكلون صفقة أعمال جيدة للدولة بحيث أنهم يتلقون من الدولة نحو47.9 مليار يورو ويردون للخزينة العامة حوالي 60.3 مليار يورو إضافة إلى ذلك فهؤلاء المهاجرين أغلبيتهم يعملون في وظائف لا يرغب المواطن الفرنسي العمل فيها كما هي أيضا طاقة استهلاكية ضرورية للدورة الاقتصادية[1].

تعد فرنسا من الدول الأكثر استقرار في الساحة الدولية وهذا راجع إلى عدة مؤشرات نذكر منها نمط انتقال السلطة في الدولة، التي تعتبر مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي كما أنها دولة تطبق الديمقراطية وتدعم المشاركة السياسية فهي من المعايير الإيجابية للحكم السياسي بالاستقرار من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم وكما تعتبر شرعية وقوة النظام السياسي ومقدرتها على حماية المجتمع و سيادة الدولة دليل على قوة الدولة وقدرتها على الدفاع عن الوطن و مصالحه أما بالنسبة للشرعية فهي تساهم على تدعيم استقرار السياسي وهذا ما نجده في الدولة الفرنسية، ومن المؤشرات الأخرى نجد غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات والثورات فغياب هذه

[1]- وليد حسين ، **الأحزاب الأوروبية الصديقة** ،في 2017/09/20 للإطلاع على :
raseef22.com/polities/2015/04/2011/European-parties-welcom-refugees

المؤشرات دليل واضح على وجود الاستقرار والأمان داخل الدولة إضافة إلى ذلك نجد تجانس الثقافة السياسية[1].

إن هذه المؤشرات تدل على الوضع الأمني و الاستقرار السياسي الذي تتوفر عليه الدولة الفرنسية رغم أن ظاهرة الاستقرار السياسي هي ظاهرة نسبية فلا توجد دولة تتمتع بالاستقرار المطلق لكن تكون بدرجات متفاوتة.

المطلب الثاني: السياسية الوطنية الفرنسية في مواجهة خطر الهجرة غير الشرعية.

أولا-السياسة الوطنية الفرنسية:

تعود بناء أول سياسة للهجرة إلى الإعلان عن حقوق الإنسان 1789 المنبثق من قيام الثورة الفرنسية، كما أن قانون الهجرة لسنة 1889 كان أول خطوة عملية في فرنسا والذي يتمثل في تجنيس أبناء المهاجرين والمولودين في فرنسا ،فهذا القانون يعطي الحق في الجنسية بغض النظر عن الأصل والعرق والثقافة، وبعد الحرب العالمية الأولى عملت فرنسا على إصدار بطاقات تعريف وطنية التي تعتبر آلية بيروقراطية لمراقبة حركة الهجرة، وفي سنة 1927 عرفت السياسية خاصة المتعلقة بالهجرة في فرنسا تطورا أخر بحيث عملت الحكومة الفرنسية على وضع قانون التجنيس خاصة للفارين من النارية والفاشية وكذا الأنظمة الاستبدادية في أوروبا وبعد سقوط فرنسا في الحرب العالمية الثانية على يد النازيين عاش المهاجرين فترة عصبية خاصة اليهود والتي عانت من النازية وتم سحب منها الجنسية الفرنسية ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عادت فرنسا إلى تطبيق سياستها الخاصة بالمهاجرين كما أن هذه الحرب الأخيرة دمرت جيلا من الشعب الفرنسي وألحقت به خسائر

[1]محمد صالح بوعافية، الإستقرار السياسي قراءة مفهوم و الغابات ، **دفاتر السياسة و القانون** ، عدد(2015-2016)صص-319-326.

إقتصادية وبشرية كثيرة وعليه عملت الحكومة الفرنسية على إعادة البناء، ما حتم عليه اللجوء إلى اليد العاملة المهاجرة[1].

وفي حلول التسعينات قررت الحكومة الفرنسية كبح الهجرة وهذا عبر قوانين المتعلقة بالأجانب وإصدار قواعد وقوانين ضد المقيمين بصفة غير قانونية على أراضيها وأخرى تنظيمية للمقيمين بصفة قانونية، ولقد احتلت الهجرة مكان بارزا في النقاش السياسي الفرنسي والذي طغى على خطابات الأحزاب اليمينية واليسارية وأصبحت مسألة حاسمة في السلوك الإنتخابيون كما أخذت التشريعات في هذا الصدد تتوالى من قانون "**بوني bonnet**" في جانفي 1980 المنظمة لشروط الدخول والإقامة وإجراءات الإبعاد، ثم جاء قانون "**كاستيو**"**questaux** "الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 1981 وقانون "**باسكو**pasqua " في 1993 وقانون "**دوبري**DEBRE " 1997 وقانون " **شافنمانت**SHEVENEMENT " في 1998 وأخيرا قانون "**ساركوزي** " في 26 نوفمبر 2003[2].

بحيث عرفت هذه القوانين تقلبات حسب المتعاقبين على السلطة بين اليمين واليسار لقد شدد قانون "باسكو" 1993 الرقابة على ما يسمى بالزواج المختلط بحيث أدخل قيود جوهرية فيما يتعلق بجمع شمل الأسر.

كما تعرض قانون "**دوبريه**" للانتقاد من طرف اللجنة الفرنسية المعنية بحق اللجوء وهذا بوصفه للأسلوب القمعي الذي اتخذه عبر أخذ بصمات الأجانب الذين يتقدمون للحصول على تصاريح إقامة وزيادة صلاحية الشرطة والحق في إلغاء أو تجديد هذه التصاريح يزيد من الوسائل لمحاربة الهجرة غير النظامية، أما قانون "**شوفنهام**" 1998 فهو عمل على إعادة فئات معينة من الأجانب الذين يحق لهم الحصول على تصاريح إقامة

[1]- خديجة بثقة، **مرجع سابق الذكر**، ص، 70.
[2]- هايل ناصر، **مرجع سابق الذكر**.

مؤقتة وليست دائمة بحيث يرى أنه من الضروري الحصول على وضع مؤقت أولا قبل الحصول على الوضع المستقر، كما يهدف هذا القانون إلى التوفيق بين المصلحة الوطنية واحترام المبادئ الإنسانية فالهجرة إن تم السيطرة عليها تكون رصيدا لفرنسا وهذا عبر افتتاح بطاقات الإقامة لصالح العلماء وتمديد حق الإقامة وتحسين اللجوء فهذه، السياسة تقوي الوسائل المتبعة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

لقد تميز قانون "**ساركوزي**" الصادر في عام 2003 بطبيعة قمعية بحيث نص هذا القانون على زيادة مدة الاحتجاز من 12 يوم إلى 32 يوم، كما فرض عقوبات صارمة لكل مخالف لنظام الدخول والإقامة وكما عزز القانون تدابير لقمع الهجرة غير النظامية وتم تحريم المهاجرون النظاميون من الحق في جمع شمل الأسرة بحيث يرمي هذا القانون لضبط الهجرة، ففي السابق كانت القوانين الفرنسية للهجرة تمنح للمهاجر غير النظامي نوع من الحقوق وكما تدافع عن وحدة الأسرة فللعمال المهاجرين الحق في استدعاء أفراد أسرهم من البلد الأصلي لكن مع قانون "ساركوزي" الجديد للهجرة ألغى حقوق المهاجرين غير الشرعيين وعقد إجراءات لم الشمل العائلي الذي ربطه بالمصادر المالية والسكن وأن يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور وهو 1250 يورو إضافة إلى السكن ملائم ويشترط على الأسرة تعلم اللغة الفرنسية مسبقا ومعرفة قيم الجمهورية الفرنسية والالتزام باحترامها، أما بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين فيتم طردهم وترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم دون إيواء أو حجز أو محكامتهم وفي حالة إثبات تورطهم في جرائم يعاقبون طبقا لنص المادة 104 للقانون 2006 -911 وكما جاء هذا القانون إلى تمديد فترة الحصول على تصريح الإقامة إلى 10 سنوات بدل من عامين للمتزوجين من فرنسية أو فرنسي.

ومن ثم فإن فرنسا، من خلال أطرها للإدارة المتضافرة لتدفقات الهجرة وسياساتها في مجال التنمية المشتركة لديها أداء قيمة للإشراك البلدان الإفريقية والمجتمع المدني بحماس

أكبر في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومن المؤكد أن إزالة المهاجر السري من خلال منحه إئتمانا صغيرا لبدء أعماله يعتبره المهاجرون من الحكومات الجنوبية أفضل من مجرد الطرد، كما أن وضع برامج في الجنوب يشجع البلدان النامية على تحسين إدارة تدفقات الهجرة ومن ثم فإن السعي إلى الحد من الهجرة من خلال هدف مشترك –التنمية – يمكن أن يعزز بين الشمال والجنوب ومع ذلك من الضروري أيضا أن يفكر هذا التعاون حقا من حيث مصالح مشتركة.

في حلول 2007 تم إنشاء وزارة جديدة المكلفة بالهجرة والتكامل والهوية الوطنية والتنمية المشتركة التي تعتبر من الوسائل الإدارية المنظمة للهجرة وكما تعمل على تقديم المساعدات وهذا دليل على الإدارة القوية للرئيس الفرنسي قصد إعطاء المعونة الإنمائية توجها وبعدا جديدا من خلال مشاركتها في تعريف وتنفيذ التعاون الإنمائي وسياسات المعونة التي تساهم في السيطرة على الهجرة، فهذا الهيكل الجديد للدولة ربط التنمية بين فكرة التنمية والهجرة عوض التنمية فحسب.

إن سياسة الهجرة الفرنسية لا يمكن فصلها من الآن وصاعدا عن مجال التنمية ويحدث هذا النمط أيضا في البلدان المتقدمة الأخرى أو على مستوى الإتحاد الأوروبي ولاسيما في إطار برنامج "مبدأ" الذي يسعى إلى كسر دائرة النمو المنخفض، البطالة، الفقر والهجرة.

وبعد الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي أصبح مفهوم التنمية المشتركة في صميم جدول الأعمال السياسي وكما أشار "**هورتفيوhortefeux**" أن الإتحاد الأوروبي تجاهل منذ فترة طويلة العلاقة بين المعونة الإنمائية و مكافحة الهجرة غير شرعية.

إن الحكومة الفرنسية واعية أن المبادرات التي اتخذتها في هذا المجال يجب أن لا تظل معزولة في أوروبا لذا تقترح تعميق التشاور مع اللجنة الأوروبية ودول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من أجل مراقبة تدفقات الهجرة والتنمية المشتركة[1].

ثانيا-سياسة التعاون الفرنسية:

تعمل فرنسا على التنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى بحيث اقترحت في عام 2006 مع ألمانيا اقتراحا يهدف لحل مشكل الهجرة غير الشرعية وهذا اللقاء الذي عقد في مدينة "**ستراتفورد**" البريطانية بحيث أتى في هذا الاقتراح إعادة النظر في عقود عمال الأجانب ذات طبيعة زمنية محدودة ومنح فرص العمل للدول التي يأتي منها العديد من المهاجرين.

وفي عام 2010 أقدمت فرنسا عبر وزارة الهجرة والاندماج إلى دعم قدرات الشرطة اليونانية لمواجهة تدفقات المهاجرين غير النظاميين وهذا من خلال إرسال بعض من عناصر شرطتها قصد العمل إلى جانب فريق التدخل السريع "**فرنتاكس**" كون اليونان تشكل الحلقة الضعيفة في الإتحاد الأوروبي بحيث تستقبل من 200 إلى 300 مهاجر من الضفة الجنوبية يوميا، كما ساهمت فرنسا في الضغط على الإتحاد الأوروبي قصد إرسال المزيد من حراس الحدود إلى اليونان لمراقبة الحدود من تسرب المهاجرون غير النظاميون.

إن أهمية كبح واحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية من طرف الحكومة الفرنسية تكمن أيضا في مساهمة الدولة الفرنسية بزيادة العنصر البشري وتخصيص طائرتي استطلاع و4 سفن حربية وهذا قصد إجراء دوريات مراقبة في المتوسط وتوقيف قوارب المهاجرين قبل وصولها إلى الشواطئ الأوروبية[2].

---

[1] - Jérôme Audrom, **gestion des flux rigottes ,réflexion sur la politique française de développement** ,annuaire suisse de politique de développement vol27n ,2008en ligne 22mars 2010,consulté :26/08/2017 sur :https://asp.revues.org/187.

[2]- خديجة بثقة، **مرجع سابق الذكر**، ص، .72-74.

وكما عملت بلدان الدول الأوروبية خاصة فرنسا على سياسة التنمية المشتركة التي تعد جزء من سياسة الهجرة لذلك فإن التنمية المشتركة تستجيب لحتمية التضامن التي هي في صلب الميثاق الجمهوري الفرنسي لكنها أيضا جزء من أجندة الحكومة السياسية، قصد الاستجابة لشواغل الناس ويعكس ذلك إستراتيجية فرنسا في مجال التعاون الإنمائي.

ومن خلال ربط المساعدة الإنمائية الرسمية ومكافحة الهجرة السرية، تعتزم الحكومة الفرنسية للحد من الفقر في الجنوب عن طريق التنمية المشتركة مع تمكين فرنسا من مكافحة أكثر فعالية ضد تدفقات الهجرة غير الشرعية وهي مجال للعمل السياسي القادر على التعزيز بين الشمال والجنوب وبين الدولة والمجتمع المدني.

لقد أدركت الحكومة الفرنسية وجوب تعديل قانون 26 نوفمبر 2003 المتعلق بالسيطرة على الهجرة والحد من الهجرة غير قانونية والقانون المتعلق بدخول وإقامة المهاجرين وحق اللجوء وذلك بقانون 24 جويلية 2006 الذي يهدف أساسا إلى تنظيم الهجرة الانتقائية الذي يتمثل في الاهتمام بنظام رخص الإقامة التي تمنح حق العمل المتناسبة واحتياجات سوق العمل واليد العاملة المؤهلة بواسطة منح بطاقات البراعة والموهبة (Cartede compétence et talents) وذلك قصد إعطاء فرصة للأجانب في المساهمة في التنمية الاقتصادية والرقي الثقافي على الساحة الدولية لفرنسا كما تخص هذه الميزة أيضا الطلبة المتميزين قصد تكوينهم في فرنسا.

لقد سجلت وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية أرقاما قياسية في خفض الهجرة بدافع التجمع العائلي الذي قدر بـ 12% وارتفاع عدد بطاقات الإقامة بنسبة 16% في سنة 2008 وعلى إثر هذا دافعت الحكومة الفرنسية على السياسة المتعلقة بالهجرة بحيث تم إبعاد 14660 مهاجر في سنة واحدة وهذه حصيلة لم تشهدها من قبل وفي عامي 2007 و2008 تم إبعاد 29729 مهاجر علما أن تم استهداف 126000 بحيث اعتمدت الحكومة

الفرنسية هذه الطريقة قصد إبعاد والتخلص من المهاجرين غير الشرعيين، كما أوضحت الحكومة الفرنسية أن القانون ينص على أنه يمكن استعادة أو سحب تأشيرة المهاجر حتى وإن كانت سارية المفعول وهذا في حال إثبات أن الشخص يشكل تهديدا للأمن العام كما يشترط على حاملي الجنسية الفرنسية التوقيع على ميثاق حقوق وواجبات المواطن.

ومن بين السياسات الأخرى المتبعة من طرف السلطات الفرنسية إنشاء مراكز اعتقال الموجودين منذ التسعينات ويقدر عددهم بأكثر من 50 مركز وفي حالة دخول أي أجنبي من المعابر الجنوبية غير الشرعية يتم إلقاء القبض عليه ووضعه في أحد هذه المراكز حتى أن يتم التقرير في مصيره إما بإعادته إلى بلده الأصلي أو منح له حق اللجوء ولقد تم زيادة مدة الاعتقال من 15 يوم إلى أكثر من شهر كما يمكن إصدار قرار طردهم ومنعهم من دخول الأراضي الفرنسية[1].

وفي الأخير يمكن القول أن قانون الهجرة في فرنسا تم انتقاده من طرف المجتمع المدني وبعض الأحزاب المعارضة بحيث وصفتها على أنها انتهاك لحقوق المهاجرين وهو مخالف تماما لمبادئ الجمهورية الفرنسية المبنية على المساواة والحريات، كما حضيت أيضا بالمقابل تأييد من طرف النخبة المتطرفة والأحزاب اليمينية خاصة التي عادة ما يستعملها لحشد قاعدة انتخابية كونها لا تتوفر على برامج اقتصادية وسياسية لعرضها على المواطنين ما أدى بها إلى التركيز على القضية المرتبطة بالمهاجرين غير الشرعيين خاصة.

[1]- زهيرة سلماني، ليدية زغود، **تأشيرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورومغاربية**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، (جامعة مولود معمري –تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2009 2010)، ص، 45-61.

خلاصة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل أن المغرب تحولت من دولة منشأ للمهاجرين السريين وذلك لعدة أسباب منها اقتصادية واجتماعية وسياسية ولكونها أقرب دولة إلى أوروبا عبر مضيق جبل طارق أصبحت المغرب مقصد للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا بحثا عن فرص أفضل وأوفر ولكن سرعان ما تحولت المغرب إلى دولة استقرار لهؤلاء المهاجرين القادمين من الصحراء الإفريقية وذلك بعدما اصطدموا بالسياسة الأوروبية الرافضة للمهاجرين القادمين من الجنوب المتوسطي مما أدى بهم إلى استقرار في المغرب ورفضهم العودة إلى بلدانهم الأصلية التي لا تتوفر حتى على المميزات التي يجدونها في المغرب ما يشكل عبئا على السلطات المغربية.

أما بالنسبة للدولة الفرنسية فهي مقصد المهاجرين لتوفرها على عوامل الاستقطاب وتوفر فرص عمل أكثر ونسبة البطالة أقل من الدول الجنوبية كذلك عملة اليورو التي تحقق للمهاجرين أرباحا كثيرة بعد تحويلها إلى العملة المحلية فهذه التدفقات المتواصلة على الدولة الفرنسية تشكل لها تهديدا أمنيا وحضاريا ما يدفع بالسلطات الفرنسية إلى وضع سياسات وطنية وإقليمية قصد احتواء ظاهرة الهجرة غير شرعية وذلك بإتباع مجموعة من القوانين التشريعية وإنشاء وزارة جديدة خاصة بالمهاجرين إضافتا سياستها الإقليمية مع الدول الأوروبية التي تركز على تفعيل الإجراءات الأمنية عبر أجهزة الرقابة الحدودية كالفرنتكس والأوروبول إضافة إلى نظام شنغن للمعلومات وعلى غرار هذه المبادرات توصلت السلطات الفرنسية إلى وضع إتفاقيات مع دول المنشأ للهجرة غير الشرعية قصد إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

خـــاتـــمـــة

خاتمة:

بعد عرضنا للمقاربة المغربية والسياسية الفرنسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال الوقوف على السياسة الوطنية لكلتا الدوليتين إضافة إلى السياسة الأوروبية نتوصل إلى مجموعة من النتائج:

1-رغم الجهود الدولية الرامية إلى احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلا أنها مازالت تدفقات المهاجرين تتواصل على القارة الأوروبية.

2-إن التزايد الكبير في تدفقات الهجرة غير الشرعية راجع في الدرجة الأولى إلى انعدام التنمية وعدم توفر فرص العمل في الجنوب فالدول التي تحقق تصاعدا في وتيرة التنمية الاقتصادية لا يحتاج أفرادها إلى المغامرة بحياتهم في عرض البحر قصد الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

3-وما نلاحظه من المقارنة بين المقاربة المغربية والفرنسية هو أن الأولى دورها هو تنفيذ الاتفاقيات التي تضعها الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين غير شرعيين كونها أكثر البلدان تصديرا للمهاجرين إضافة إلى أنها منطقة عبور لقربها الجغرافي من أوروبا، أما بالمقابل الدولة الفرنسية تعمل على تطبيق سياستها على المستوى القاري وبالتعاون مع الدول الأوروبية ككتلة واحدة عكس ما هو عليه الدول المغربية التي تعمل بإنفراد ما يجعل الدول الأوروبية تستغلها للعب دور الدركي لحماية حدود أوروبا من الخارج.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1-الشيشي عزت حمد، **المعاداة والصكوك والموثقين الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، طبعة 1. 2001

2-الدين دويدار سميحة، **الطريق إلى التطرف اتحاد العقول وانقسامها**، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشؤون الفنية، طبعة1،.4201

3-السراني عبد الله سعود، **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر، جامعة** نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى 2010.

4-بوتاني سمير، **الإسلام وأوروبا تعايش أو مواجهة** (القاهرة : مكتبة الشروق، طبعة1، 2003)

5-بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، الجزائر دار الفجر للنشر التوزيع، 2006.

6-جورج ريتورز، **العولمة نص أساس**، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015.

7-خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة**، بيروت دار المنهل اللبناني، ط.1،2007

8-عكروم ليندة، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، دار بطوطة للنشر والتوزيع ،2011.

9-عبيدات محمد، محمد أبو نصار، وآخرون **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، الأردن دار وائل للطباعة والنشر، ط2 ،1999.

10-ريحي مصطفى عليان، **عثمان محمد غنيم، مناهج و أساليب البحث العلمي.النظرية والتطبيق**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1 ،2009.

11-صامويل هنتجون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، نيويورك، سايمن وشوستر، 1996.

12-سليمان محمد، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**، عمان، دار زهران،2009.

ب-الدوريات والمجلات:

1-عبد الحليم سميحة، الهجرة غير الشرعية هروب إلى المجهول **مجلة السيسيولوجيا العربية المنتدى العربي العلوم اجتماعية وسياسية** العدد1اكتوبر2016.

2-الدواي عبد الرزاق، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات حوار الهويات الوطنية فيزمن العولمة، لبنان **المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسة**، ط1 2003.

3-زقاع عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة،/جامعة باتنة، **دفاتر السياسة والقانون**،العدد 5،2011).

4-ابو الخير كارن "ملامح حول الجدل الأوروبي الهجرة والإسلام، **مجلة السياسية الدولية**، العدد172، أكتوبر 2010.

5-حروري سهام، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي** (جامعة بسكرة، كلية الحقوق، والعلوم السياسية، **مجلة المفكر**، عدد 5).

6-عدالة جعفر، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي (جامعة سطيف، **مجلة العلوم الاجتماعية**، 2014).

7-حجيج أمال نحو أوروبا متوسطية للشرطة وتسيير الحدود (جامعة ام البواقي، **دفاتر السياسية والقانون** العدد12 ،.2015

8-بوعافية محمد صالح، الاستقرار السياسي قراءة مفهوم والغابات (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 2015-2016)

9-صنهاجي أنيس، العمق لاستراتيجي للحدود في اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الغرب وأوروبا، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، المغرب.

10-محمد مدني، ادريس المغروي وآخرون، دراسة نقدية للدستور المغربي، **المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات 2012**، السويد.

11-لطلحي عادل ابو بكر، الشاب وظاهرة الهجرة غير الشرعية على أوروبا، **مؤتمر الشباب والهجرة**، ليبيا.2010

ج-المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيئات الدولية

1-الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014 المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر

2-الأمم المتحدة حقوق الإنسان، الإتفاقية الدولية كحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 ككانون الأول 1ديسمبر 1990 .

3-الأمم المتحدة، الجمعية العامة دراسة إقليمية: إدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي للإنسان للمهاجرين، 2013،/04/13

4-الجمهورية المصرية مركز الإعلام المصري : **الهجرة غير مشروعة الضرورة والحاجة.**

5-الجمهورية الليبية المنظمة الليبية الشبابية لحقوق الإنسان، **الشباب وظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا 2010.**

6-الاورومتوسطة للحقوق –الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان، المغرب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين 2015..

7–الأمم المتحدة حقوق الإنسان، الاتفاقية الدولية كحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 ككانون الأول 1ديسمبر 1990.

8–نزار بركة، **الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة، التقرير السنوي 2013،** المجلس الاقتصادي اجتماعي وبيئي .

9–الاسكو، **تقرير الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة غير متغيرة،** 2010.

د–المذكرات والرسائل الجامعية:

1–بثقة خديجة السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية مذكرة ماجستير جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013 –2014

2–لبدي حنان التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على إستراتجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014 –2015).

3–سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الاورومغاربية من مساير برشلونة إلى غاية مشروعا لاتحاد من أجل المتوسط (مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2013).

4–سليماني زهيرة، ليدية زغود، تأشيرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورومغاربية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2009 2010.

5–ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الآمن الإنساني، رسالة غير منشورة (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 2012).

6- خلفون أمين، **المقاربة الأمنية في الشراكة الاورومغاربية**، مذكرة ماجيستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،2005. 2006.

7-ختو فايزة، البعد الامني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الاورومغاربية 1995-2010 أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر -3-كلية العلوم السياسية والاعلام معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010-2011.

8-صباش عبد المالك، التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة للهجرة غير قانونية، مذكرة ماجيستير ،جامعة عنابة، كلية الحقوق قسم التعاون العام 2007/2006.

9- بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي**، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010-2011).

10- حمزاوي جويدة ،**تصور الأمني نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم ،2010-2011).

11-صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2014.

12-تيباني وهيبة، المن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة الإرهاب، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم السياسية)، 2014.

13-قريب بلال، السياسة الاتحاد الأوروبي من منظور أقطابها لتحديات والرهانات، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011).

14-ابن سعدون لياميـن، الحوارات الأمنية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5 مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 2012.

15-حامدي عبدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة ماجستير (جامعة مسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014-2015).

16- منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 2014).

هـ-الجرائد والقوانين:

1-الجريدة الرسمية المغربية، ظهير شريق رقم 196-03-1 صادر من 16 رمضان 1424 (11نوفمبر 2003)

2-القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة والهجرة غير المشروعة رقم 516.

ثانيا-المواقع الالكترونية:

1-حمدي شعبان، **هجرة غير مشروعة الضرورة والحاجة** (مصر، مركز الإعلام الإسلامي) في:

HTPPS :www/policemic.gov.bh/mcms-store/pdf//4d08f34-9356-4908a898

2- wwwalbankaldwliorg/arabout/annual report/regions/atr.02/05/201723 :11

3-https://www.gfmag.com/global-ddaata/ecoomic-daattaa/richeddt-contries-n-tthewold?paage=10

4- MEHDI TEJE,vulnérabilité et factures d'un sécurité au SAHEL en jeux ouest africain ,n1,aout 2010 ,note publié par la secrétariat du club du sahel et de l'Afrique de ouest www.oecd-org/fr/cso/publications/45830147.pdf

5-أحمد الملاح ، **طريق الهجرة إلى اروبا** ، في :

www.hoonpost.org/content/5843.05-05-2017-19h.20

6-قسم البحوث و الدراسات الجزيرة ،**الهجرة الغير شرعية في معبر تبدع أساليبها الخاصة**، في:

www.aljazeera.net /spécial fîtes /pages/77d95e00-ad21-49aac-89d5-47882f34086f03/06/2017

7-مروان محمد حج محمد، **الأمن في العلاقات الدولية الموسوعة السياسية**

بتاريخ 2017/05/29-الأمن في العلاقات الدولية 2016/11/06:

political-encyclopedia.org/

8-مريم شوقي ،**التصور الامني لمدرسة كوبنهاقن** في:

http://www.ahewar.org/debat/show_art.asp?aid=396778.27/05/2017

9-مرعب رولان ،**تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا و إبعادها** في : 2017/06/11

تداعيات_الهجرة _غير_ الشرعية_ على_ أوروبا_ و_ أبعدها #_Ftn30.

https://www.lebarny.gov/b/arr/content

10-ريناس بنافي ،https://www.politics-dz.com/threads/syud-alimin-Almtrf-alsbab-waltdayed-dras txhlili.6941/post-18350

11-مروى نازير ، **مؤشرات و أسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا :** https:// Fatureuae.com/en Mainpage /item/146 11/06/2017

12- ريناس بنافي، **صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات** في:
https :www.polities
Com/threads/syad-alimin –almtrf-alasab-ualtadayot.darstxhliti 6941
17/06/2017

13- GIBLIN Beatrice Extréme Droite en Europe :une Analyse Géopolitique sur :https//www.cain.info/revue-hérodote -2012-1page 3htm

14-آسية بن عزيز ، **سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ،ص33 في : http://www.asip.erist.dz/en/downArticle /2017 /18/2712
تداعيات 11/06//201 .Ftn30 ≠ 7

15- آسيا عتروس ، **ميثاق أوروبي** في 14917 /www.tures .com/assabah

16-**الاتحاد الاوروبي يتبنى مشروعا فرنسيا بشان ميثاق الهجرة**
www.dizeror.net.nours/internaionnal/2008/7/8

17-**الاتحاد الاوروبي يتبنى مشروعا فرنسيا بشان ميثاق الهجرة**
www.dizeror.net.nours/internaionnal/2008/7/8

18-**معاهدة شنغن**، 2011/8/11 / WWW.ALJAZERAA.NEET /ENCYLOPEDIIA/EEVEENT

19-**تعزيز الوكالة الاوربية لمراقبة الحدود (فرونتكس)استمرار الاتحاد الاوروبي يتجاهل تحذيرات المنظمات غي الحكومية التي دقت ناقوس الخطر:**

www.migreurop.org/article2743.htm≠ar.

20-https://trandngecomiq.com/morocco-unemployement

21-زين بن مكناسي ، **القمع الناعم في المغرب لناشطين في مجال حقوق الإنسان:**
https://wwwopendemocracy.net/openegbalright/zine-elabidine.meknas

22- محمود معروف: **تقرير الخارجية الأمريكية يتمن جهود المغرب لتحسين أوضاع الإنسان**، القدس العربي في: www.alquds.co.uk/?=683813

23-المندوبة السياحية للتخطيط، **أتر الازمة المالية على اقتصاد المغربي** ،الرباط 2010، على: https://www.hcp.ma/file/104375

24-المندوبة السامية للتخطيط، **الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2009**، الرباط ،.في يوم: https://www.hcp/ma/file/102889

25-ريم عزمي ،**مهاجرون غير شرعيون يبلغون الأراضي المغربية أملا في الخلص.سبتة مليلة بوابة الفردوس أو الجحيم لأوروبا**، الأهرام العربي:

Arbi.ahrm.org.eg/news.4573/asp/04/08/2017

26-مجلس الجالية المغربية بالخارج **LE MAROC EST DEVENU UN PAYS DE TRANSIT ET D'ACCEILE DE** MIGRANTS, SUR : www.ccme.org.ma/fr/medias.et.migration/3411

27- SALMA KHOJA, MIGRANT /**LE MAROC EST TOUJOUS UNE PORTE DENTREE DE LEUROP**E SUR :

WWW.HULFPOSTMAGHREB.COM/2017/02/08MIGRANT MAROC EUROPE 14637254html

28-جريدة العرب ، **المهاجرين الأفارقة يحولون حملهم من أوروبا إلى المغرب** في
97116/المهاجرون –الأفارقة –يحولون –حملهم من أوروبا

www.arabonline.org/article/

29-حسن الاشرف ، **أفارقة في المغرب مهاجرون من العبور إلى الاستقرار** في
أفارقة في المغرب مهاجرون من العبور إلى الاستقرار M
https://www.alarby.co.uk/siciéty/2017/2/1

30-المصطفى الاسماعيلي ، ال**مغرب 5791طلب لجوء من اصل 554 و السوريين في المقدمة** ، في ahdath.inf/19597 .

31-فرنسا www.alzeera.net/encyclopedia/conries/2014/11/3

32-**احسان العقلة : ماهو عدد سكان فرنسا في عدد سكان فرنسا ، في ما هو عدد سكان فرنسا** mawdoo3.com

33-**تد ويل الاقتصاد الفرنسي في عام 2015 الاستقطاب و الحركة و الابتكار** ، في
.ambufrance .org-25/08/2017HTTPS://jo

34-عبد الحكيم الفلالي، **إلى أي حد أن تعتبر فرنسا قوة فلاحية و صناعية داخل بلدان الإتحاد الأوروبي** في :
Ekala data.com/32T3/001KKHPYA.CR6-WJ-95H60.PDF

35-https://actualitix.com/contries/fran/ar

36-HTTPS://.actualitix.com/contry/fra/ar

37-(1)هايل ناصر ، **الهجرة –منتقاة –وليست –مفروضة ، الحوار المتمدن** ، العدد 16 1552 2006 على :

https://www.ahwas.org/debat/show.art=64954,24/08/2017

38- وليد حسين ، **الأحزاب الأوروبية الصديقة**، رصيف، 2015 04—20 على:

Faseef22.com/polities/2015/04/2011/euro peen-welcom-refuges) Jérôme Audrom :**gestion des flux rigottes ,réflexion sur la** -39 **politique française de développement** ,annuaire suisse de politique de développement vol27n ,2008en ligne 22mars 2010,consulté26/08/2017 sur https://asp.revues.org/187.

ثالثا-المراجع باللغة الأجنبية :

1. Abdelkrim belguendouz, **immigration et émigration la nouvelle loi marocaine** SAID BOUIZRI UN SIECLE DE MIGRATION MAROCAINE PARIS MONTALIGON 2015),
2. organisation internationale pour **les migrations, Migrations irrégulière d'Afrique occidentale en Afrique du nord et en union européenne une vue d'ensemble des tendances générales** suisse, N°32,2008.
3. SALIME CHENA » **l'école de Copenghague en relions internationale et la notion de sécurité sociétale** « un théorie a la manière d'Huntington « n 4 institutionnalisation de la xénophobie en France, mai 2008,revue Alyson 1Mohamed meghar , **le migration irrégulière au Maroc**, cered

الفـــهـــرس

الفـــهـــــرس

كلمة شكر

إهداء

مقدّمة 1

1-أهمية الموضوع: 4

2- أسباب اختيار الموضوع:.....4

3-الإشكالية: 5

4-فرضيات الدراسة: 5

5-المناهج والنظريات:.....6

6-أدبيات الدراسة:.....8

7- تقسيم الدراسة: 9

8-الإطار المفاهيمي: 9

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

تمهيد: 13

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية. 14

المطلب الأول: التعريف بالهجرة غير شرعية والمفاهيم المتشابهة. 14

أولا: تعريفها..... 14

ثانيا : مفهوم الهجرة غير الشرعية. 15

ثالثا : المفاهيم المتداخلة مع الهجرة غير الشرعية. 16

المطلب الثاني: دوافع وطرق الهجرة غير الشرعية. 19

أولا-التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية : 19

ثانيا–أسباب الهجرة غير الشرعية: 21
ثالثا–آثار الهجرة غير الشرعية:..... 30
رابعا–مسالك الهجرة غير الشرعية:..... 33

المبحث الثاني: المقاربات الأمنية.....35
المطلب الأول : مفهوم الأمن ومستوياته. 35
أولا–مفهوم الأمن :..... 35
ثانيا–مستويات الأمن:..... 37
المطلب الثاني: المقاربات الأمنية 41
أولا–النظريات القديمة لمفهوم الأمن:..... 41
ثانيا–مدرسة كوبنهاجن، الأمن الموسع: 44
ثالثا–مدرسة ابريست (مدرسة ويلز)**welsescool** :..... 50
رابعا–مدرسة باريس: 51

خلاصة الفصل: 53

الفصل الثاني:
الهجرة غير شرعية في الخطاب الأمني الأوروبي

تمهيد: 56

المبحث الأول: تأثير صعود اليمين المتطرف وأحداث 11 سبتمبر على الهجرة غير الشرعية.....57
المطلب الأول: صعود اليمين المتطرف في أوروبا.....57
أولا– من هم اليمين المتطرف ؟ 57
ثـــانيا– أهـــم الأحزاب اليمينية المتطرفة. 58
ثـالثـا – مبادئ الأحزاب اليمينية. 60

رابعا– المقاربة السيكولوجية في دراسة ظاهرة تولد التطرف لدى الفرد..... 62
خامسا– أسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا..... 63
سادسا– نتائج وتداعيات صعود اليمين المتطرف. 64
المطلب الثاني: أمننة الهجرة غير الشرعية في الخطاب الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 66
أولا – أحداث 11 سبتمبر 2001 وإعادة صناعة ملامح النظام الدولي: 66
ثـانـيا– أمننة الهجرة غير الشرعية في الخطاب الأوروبي:..... 68
ثالثا– الفعل الخطابي:..... 68

المبحث الثاني: السياسات والإجراءات في التعامل مع الهجرة غير الشرعية..... 72
المطلب الأول: آليات الإتحاد الأوروبي لصد تدفقات الهجرة..... 72
أولا– آليات اقتصادية واجتماعية وثقافية:..... 72
ثانيا– الأليات السياسية :..... 78
المطلب الثاني: الإجراءات الأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. 82
أولا –أنظمة الرقابة المادية:..... 82
ثانيا–أنظمة الرقبة الافتراضية :..... 86

خلاصة الفصل: 90

الفصل الثالث:

المقاربة الفرنسية والمغربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تمهيد: 93

المبحث الأول: المنظومة السياسية والقانونية لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية في المغرب..... 94
المطلب الأول: الهجرة السرية في المغرب من دولة منشأ وعبور إلى دولة استقرار. ... 94
أولا–الهجرة إلى الخارج، المغرب دولة منشأ وانطلاق المهاجر:..... 94
ثانيا–المغرب دولة عبور: 99
ثالثا–المغرب دولة لاستقرار للمهاجرين غير الشرعيين: 100
المطلب الثاني: السياسية الوطنية المغربية للصد الهجرة..... 102
أولا–التشريعات الوطنية المغربية المطبقة على الأجانب:..... 102
ثانيا– الاتفاقيات الثنائية التي تعمل بها المغرب في تنظيم الهجرة: 108

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية في مكافحة الهجرة غير الشرعية..... 113
المطلب الأول: فرنسا دولة الأكثر استقطاب واستقبال..... 113
المطلب الثاني: السياسية الوطنية الفرنسية في مواجهة خطر الهجرة غير الشرعية... 120
أولا–السياسة الوطنية الفرنسية: 120
ثانيا–سياسة التعاون الفرنسية: 124
خلاصة الفصل: 127
خاتمة:..... 129
قائمة المراجع 130
الفهرس 142
ملخص الدراسة

الملخّص باللّغة العربية:

لقد عرضنا في دراستنا هذه، مقاربتين فرنسية ومغربية، فالأولى كدولة استقبال تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعمل في إطار موحد مع الدول الأوروبية الأخرى بحيث تسعى إلى بذل مجهود أكبر عبر زيادة الوسائل التقنية، المالية، القانونية والبشرية، أما الثانية فهي دولة مصدر وعبور للمهاجرين غير الشرعيين، بحيث تمارس عليها ضغوطات من الإتحاد الأوروبي قصد لعب دور الدركي الذي يحمي حدودها من الخارج، و مع غلق أبواب أوروبا على المهاجرين، تحولت بذلك من دولة عبور إلى دولة استقرار للمهاجرين الأفارقة، وعلى عكس فرنسا فالمغرب تعمل على إنفراد في مجال مكافحة الهجرة السرية.

كلمات مفتاحية: الأمن، الهجرة غير الشرعية، فرنسا، المغرب.

Résumé :

Dans cette étude, nous avons présenté l’approche française et marocaine. La première, en tant que pays d'accueil souffrant du phénomène de l'immigration clandestine, il opère dans un cadre unifié avec d'autres pays européens, cherchant à exercer de plus en plus d'efforts grâce à l'augmentation des ressources techniques, financières, juridiques et humaines, Le deuxième est le pays source et transitaire des immigrants illégaux, où la pression est exercée par l'Union européenne pour jouer le rôle du gendarme qui protège ses frontières de l'étranger et, avec la fermeture des portes de l'Europe sur les immigrants, il est passé d'un pays de transit à un pays de stabilité pour les migrants africains, Le Maroc contrairement à la France il travaille seul dans la lutte contre l'immigration clandestine.

Mots clés : immigration clandestine, sécurité, France, Maroc.